

الجمهورية التونسية  
وزارة الشؤون الاجتماعية  
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

المشروع السنوي للأداء  
لمهمة الشؤون الاجتماعية  
لسنة 2024

ماي 2023

---

## الفهرس

4	<b>المحور الأول : تقديم المهمة</b>
5	1. استراتيجية المهمة
7	2. برامج المهمة
8	3. الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى
14	<b>المحور الثاني : تقديم برامج المهمة</b>
15	<b>برنامج الشغل و العلاقات المهنية</b>
16	1. تقديم البرنامج
20	2. أهداف و مؤشرات قياس الأداء
24	3. الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى
26	<b>برنامج الضمان الإجتماعي</b>
27	1. تقديم البرنامج
32	2. أهداف و مؤشرات قياس الأداء
51	3. الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى
53	<b>برنامج النهوض الإجتماعي</b>
54	1. تقديم البرنامج
57	2. أهداف و مؤشرات قياس الأداء
65	3. الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى
67	<b>برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج</b>
68	1. تقديم البرنامج
72	2. أهداف و مؤشرات قياس الأداء
78	3. الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى
80	<b>برنامج القيادة و المساندة</b>
81	1. تقديم البرنامج

82 2. أهداف و مؤشرات قياس الأداء

85 3. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى

87 **الملاحق**

88 1. بطاقات المؤشرات

128 2. بطاقات الفاعلين العموميين

143 3. بطاقة إدراج مقارنة النوع الاجتماعي

175 4. جداول خاصة بالبرامج

## المحور الأول: تقديم المهمة

## 1. استراتيجية المهمة:

تتمثل مهمة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة الرامية إلى تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة عبر ترسيخ قيم التضامن بين أفراد المجتمع وفنائه وأجياله ودعم الرفاه الاجتماعي من خلال المساهمة في تكريس قيم العمل والتعويل على الذات في مجالات الشغل والعلاقات المهنية والصحة والسلامة المهنية والضمان الاجتماعي والنهوض بالفئات الضعيفة وذات الاحتياجات الخصوصية وتعليم الكبار والإحاطة بالجالية التونسية بالخارج من العمل على الحدّ من الفوارق بين الجنسين وتدعيم مقاربة النوع الاجتماعي في القطاع.

وتتنزل استراتيجية مهمة الشؤون الاجتماعية ضمن جملة من التعهدات الدولية وخاصة منها الإتفاقيات الدولية في المجال الاجتماعي و مجال الشغل و العمل اللائق وأهداف التنمية المستدامة 2030 . ويترجم ذلك باستراتيجيات مهمة الشؤون الاجتماعية وخاصة منها مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنمية والإدماج الاجتماعي، مشروع الاستراتيجية الوطنية للهجرة والتونسيين بالخارج والاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية والتعليم غير النظامي إضافة إلى النصوص التشريعية والترتيبية ذات العلاقة والتي تمكن من تأطير وتوجيه التدخلات القطاعية لفائدة الفئات الاجتماعية في إطار ما تفرضه مبادئ حقوق الانسان . و في نفس السياق الضامن لحقوق الإنسان والقضاء على جميع أشكال التمييز بين فتيات ونساء وفتيان ورجال، التزمت المهمة بتنفيذ الخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي وذلك من خلال إعداد خطة قطاعية في هذا المجال الذي تجدون تفصيله في الملاحق.

وتتميز مهمة الشؤون الاجتماعية في هذا الصدد بثناء المنظومة القانونية المعتمدة وطنيا وتنوع الخدمات الاجتماعية وتيسير النفاذ لها من قبل الفئات الاجتماعية سواء تعلق الأمر بالفئات الهشة والمهمشة والفقيرة (عائلات فقيرة ومحدودة الدخل، الأشخاص ذوي الإعاقة، الأطفال الفاقدي السند والاطفال في نزاع مع القانون والأطفال في حالة خطر...) أو بالأجيرات والأجراء بالقطاع العام والقطاع الخاص إضافة إلى العاملات والعاملين في القطاعات غير المهيكلة والمنتفعات والمنتفعين بتدخلات هياكل الشغل والصحة والسلامة المهنية (زيارات التفقد) وتدخلات مؤسسات الضمان الاجتماعي (التغطية الاجتماعية بالنسبة للمنخرطين) إضافة إلى التونسيات والتونسيين المقيمين بالخارج وأفراد عائلاتهم المقيمة بالتراب التونسي إضافة إلى شبكة الهياكل العاملة في المجال الاجتماعي. كما تتميز المهمة بتدخلاتها الأفقية وتقاطع خدماتها مع هياكل وزارية أخرى على غرار وزارة الصحة والتربية والمرأة والأسرة وكبار السن ...

غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات التي يتعين تجاوزها والتي تتمثل أساسا في ضرورة ملائمة وسائل العمل المتاحة خاصة على مستوى تحسين المنظومات الإعلامية وتوفير المعطيات الإحصائية الضرورية خاصة تلك المتعلقة بالنوع الاجتماعي و آليات التنسيق بين السياسات العمومية الأفقية.

كما أنه وعلى الرغم من الجهود المبذولة إلا أنه يلاحظ أن معدل الفقر لا يزال يسجل ارتفاعا كبيرا ليبلغ 16.6% سنة 2021 تتوزع 12.7% بالوسط الحضري و 24.8% بالوسط الريفي كما يبلغ معدل الفقر

المدقع 2.9% تتوزع 1.7% بالوسط الحضري و 5.3% بالوسط الريفي (المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2021) وتسجل النسب الأعلى للفقر خاصة بمناطق الوسط الغربي (37. % مقابل 7.2% نسبة فقر مدقع) والجنوب الشرقي (23.2% مقابل 4.3% نسبة فقر مدقع) والشمال الغربي (22.5% مقابل 4.6% نسبة فقر مدقع). وتتميز المناطق الأكثر فقرا ب بروز الظواهر الاجتماعية كالأمية والبطالة والانتقطاع المدرسي إضافة إلى مظاهر العمالة الهشة خاصة لدى الفئات من الفتيات والنساء. حيث بلغ معدل البطالة بين النساء ضعف معدل بطالة الرجال بين عامي 2006 و 2015 بنسبة 21.6% مقابل نسبة 12.5% للرجال في نهاية الثلاثي الأول من عام 2015. كما يمثل عدد الأشخاص الأميين 1.752.000 أي ما يقارب 18.4% من تعداد السكان، تمثل المرأة نسبة 68.77% منهم (1.205.000 امرأة أمية) ويمثل الرجال نسبة 31.16% (546.300 رجل أمي).

لذا ، تعمل مهمة الشؤون الاجتماعية على تحسين المؤشرات الاجتماعية للفئات الضعيفة من خلال المساهمة في التقليل من نسب الفقر والأمية والتقليل من عجز صناديق الضمان الاجتماعي إضافة إلى استقطاب القطاع غير المهيكل للانخراط في المنظومة الاجتماعية وتوطيد العلاقات والإحاطة بالتونسيات والتونسيين بالخارج وعائلاتهم. كما تولي مهمة الشؤون الاجتماعية الأولوية الضرورية للإشكاليات المتعلقة بالفوارق بين الجنسين على غرار استفحال مظاهر التشغيل الهش للنساء والفتيات سيما بالقطاعات غير المهيكلة وكافة أشكال العنف المسلط عليهن سواء في المحيط العائلي والمجتمعي أو أماكن العمل. كما تستهدف تدخلات المهمة النساء المهاجرات من الجالية المقيمة بالخارج سواء عبر الإحاطة بهن وبعائلتهن من خلال شبكة الملحقين الاجتماعيين أو من خلال تدعيم روابطهن بالوطن مخ خلال دعم تشغيلتهن ومساهمتهن في نسق التنمية الوطني.

وبناء على نتائج التشخيص ولتذليل الصعوبات آنفه الذكر تمّ تحديد المحاور الإستراتيجية التالية :

- ✓ تطوير العلاقة التشغيلية وتدعيم ظروف العمل اللائق والسلم الاجتماعي عبر تحيين المنظومة التشريعية في مجال الشغل ومزيد تفعيل وتعميم هياكل الحوار الاجتماعي داخل المؤسسات إضافة الى مواصلة مسار المفاوضات الاجتماعية ومتابعة الرقابة على ظروف العمل وتعزيز الوقاية من المخاطر المهنية.
- ✓ تطوير التغطية الاجتماعية وتحسين خدمات الصناديق الاجتماعية والعمل على مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي والحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي .
- ✓ دعم سياسة النهوض الاجتماعي وتصويب التحويلات الاجتماعية ومزيد إحكام توزيعها وتوجيهها نحو الفئات المستحقة والنهوض بالفئات الضعيفة والهشة وذات الاحتياجات الخصوصية وبلورة وتنفيذ برامج لإدماجها وتطوير آليات الدفاع الاجتماعي ومراجعة مسار استراتيجيات محو الأمية وتطوير مردوديتها.
- ✓ تدعيم سياسات الهجرة والإحاطة بالتونسيين بالخارج وتعزيز مساهمتهم في التنمية الاجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي.

## 2. برامج المهمة:

تم تفريع مهمة "الشؤون الإجتماعية" إلى خمس برامج وهي :

✓ **برنامج الشغل والعلاقات المهنية:** يعنى أساسا بتنظيم العلاقات المهنية وتدعيم مقومات الحوار

الإجتماعي بين أطرافها عبر مأسسة هذا الحوار قصد إرساء السلم الإجتماعي ومراقبة تطبيق تشريع الشغل والحرص على توفير ظروف الصحة والسلامة المهنية بأماكن العمل ،

✓ **برنامج الضمان الإجتماعي :** يهدف إلى ضمان الحق في التغطية الإجتماعية مع الحرص على

ضمان ديمومة أنظمة الضمان الإجتماعي وضمان التوازنات المالية لصناديق الضمان الإجتماعي عبر توفير خدمات ذات جودة عالية للمضمونيين الإجتماعيين سواء من حيث الآجال أو نوعية الخدمات المسداة أو تقريبيها من المضمون الإجتماعي،

✓ **برنامج النهوض الإجتماعي :** يعنى برنامج النهوض الإجتماعي بالفئات الهشة وذات الإحتياجات

الخصوصية و غير المتكيفة إجتماعيا وذلك عبر العمل على توفير مقومات العيش الكريم سواء من خلال المساعدات الإجتماعية أو عبر خدمات مؤسسات الرعاية الإجتماعية مع العمل على تحقيق الإدماج الإجتماعي و الاقتصادي لهاته الفئات،

✓ **برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج:** يعنى هذا البرنامج بالإحاطة الإجتماعية بالجالية التونسية

المقيمة بالخارج والعمل على ضمان التغطية الإجتماعية ببلدان الإقامة وتعزيز صلتهم بالبلاد التونسية وتدعيم مساهمتهم في التنمية في إطار مقاربة تشاركية تضم كافة المتدخلين في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج،

✓ **برنامج القيادة والمساعدة:** هو برنامج أفقي تتمثل مهمته في توفير خدمات الدعم والمساعدة لبقية

البرامج العملياتية عبر التوظيف الأنجع للموارد البشرية والمادية المتاحة تطبيقا لمقومات الحوكمة الرشيدة و التصرف التقديري في الموارد.

### 3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى:

أ- ميزانية المهمة :

#### جدول عدد 1:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024

حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة: ألف دينار)

التطور		تقديرات 2024 (2)	ق م 2023 (1)	بيانات النفقات	
النسبة %	المبلغ (1) - (2)			اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
11,61%	29.550	284.000	254.450	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير
11,61%	29.550	284.000	254.450	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير
6,98%	1.500	23.000	21.500	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
6,98%	1.500	23.000	21.500	اعتمادات الدفع	نفقات التسيير
-15,94%	-480.050	2531.000	3011.050	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
-15,94%	-480.050	2531.000	3011.050	اعتمادات الدفع	نفقات التدخلات
57,46%	3.735	10.235	6.500	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
-6,67%	-1000	14.000	15.000	اعتمادات الدفع	نفقات الاستثمار
				اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
				اعتمادات الدفع	نفقات العمليات المالية
-13,52%	-445.265	2848.235	3293.500	اعتمادات التعهد	المجموع
-13,63%	-450.000	2852.000	3302.000	اعتمادات الدفع	المجموع

\* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

## جدول عدد 2:

### تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024

#### حسب البرامج

(الوحدة: ألف دينار)

التطور		تقديرات 2024 (2)	ق م (1) 2023	البرامج
النسبة %	المبلغ (1) - (2)			
11.17%	3.328	33.125	29.797	برامج 1: الشغل والعلاقات المهنية
4.13%	1.233	31.090	29.857	اعتمادات الدفع
4.92%	57.548	1226.525	1168.977	اعتمادات التعهد
4.92%	57.548	1226.525	1168.977	اعتمادات الدفع
-25.37%	-506.994	1491.239	1998.233	اعتمادات التعهد
-25.53%	- 510.914	1490.039	2000.953	اعتمادات الدفع
0.87%	296	34.160	33.864	اعتمادات التعهد
0.87%	296	34.160	33.864	اعتمادات الدفع
0,89%	557	63.186	62.629	اعتمادات التعهد
2.69%	1.838	70.186	68.349	اعتمادات الدفع
<b>-13.52%</b>	<b>-445.265</b>	<b>2848.235</b>	<b>3293.500</b>	اعتمادات التعهد
<b>-13.63%</b>	<b>-450.000</b>	<b>2852.000</b>	<b>3302.000</b>	اعتمادات الدفع

\* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

#### - تحليل اهم التطورات التي طرأت على تقديرات الاعتمادات لسنة 2024 :

بلغت تقديرات ميزانية مهمة الشؤون الاجتماعية دفعا لسنة 2024 ( 2852000 أد ) مقابل 3302000 أد سنة 2023 مسجلة بذلك نقصا قدره 450000 أد يمثل نسبة 13.63% -

#### 1- التأجير:

بلغت تقديرات نفقات التأجير 284000 أد لسنة 2024 أد مقابل 254450 أد سنة 2023 أي بزيادة قدرها 29550 أد تمثل نسبة تطور بـ 11.61% . ويفسر الفارق بين تقديرات سنة 2024 واعتمادات سنة 2023 بـ :

• الانعكاس المالي للزيادة في الأجور المقررة بداية من جانفي 2024

- ترسيم الانعكاس المالي للخطط الوظيفية ( 320 خطة )
- ترسيم الانعكاس المالي لعودة الأعوان من الإلحاق ( 91 خطة )
- تغطية الانعكاس المالي لتعديل سعر الصرف بالنسبة لأعوان ديوان التونسيين بالخارج العاملين في الخارج
- الانعكاس المالي لبرنامج انتدابات استثنائية ( 60 عون مقسمين بين اخصائين اجتماعيين، إطارات شبه طبية ، مهندس أول اختصاص هندسة مدنية وإعلامية وتقني أول ) .
- تسوية وضعية مدرسي تعليم الكبار المتعاقدين.

## 2- التسيير:

بلغت تقديرات نفقات التسيير لسنة 2024 : 23000 أد مقابل 21500 أد سنة 2023 أي بزيادة قدرها 1500 أد تمثل نسبة تطور بـ 6.98% ، ويفسر الفارق بين تقديرات سنة 2024 واعتمادات سنة 2023 — :

- الترفيع في الإعتمادات المخصصة لتسيير مصالح الوزارة مركزيا وجهويا نتيجة ارتفاع نسبة التضخم وسعر الصرف وأسعار المواد الإستهلاكية
- تغطية نفقات تسيير مختلف البرامج على المستوى المركزي والجهوي
- إحداث مشاريع جديدة لاستغلال تطبيقات إعلامية وتكاليف عقود الصيانة المتعلقة بها
- تغطية نفقات تسيير مختلف مراكز الدفاع والرعاية الاجتماعية ومراكز التكفل بالأشخاص ذوي الإعاقة حتى تتمكن من الإيفاء بتعهداتها تجاه منظورها .

## 3- التدخلات:

بلغت تقديرات نفقات التدخلات لسنة 2024 : 2531000 مقابل 30011050 أد سنة 2023 أي بتسجيل نقص قدره 480050 أد يمثل نسبة انخفاض بـ 15,94% ويفسر الفارق بين تقديرات سنة 2024 واعتمادات سنة 2023 — :

- حذف الاعتمادات المخصصة للتحويلات المباشرة بعنوان الدعم التي تم إقرارها سنة 2023 والبالغة 697 م د .
- وفي المقابل تمّ :
- الترفيع في منحة تكميلية لفائدة أصحاب الجرايات الدنيا عن 180 د شهريا بـ 5 م د
- الترفيع في منحة تسديد عجز الأنظمة بـ 1 م د
- الترفيع في مساهمات التعاون الفني مع الخارج بـ 0,5 م د
- الترفيع في برنامج التقاعد المبكر بـ 84 م د باعتبار العدد المتوقع للإحالات على التقاعد المبكر مع اعتماد معدل جارية بقيمة 1950 د ومعدل فترة تنفيل تقارب 03 سنوات ونصف .

- الترفيع في المنح المسندة للعائلات المعوزة بمبلغ 113 م د وذلك في إطار برنامج الأمان الاجتماعي من خلال الزيادة في المنحة الشهرية بـ 20 د وباحتساب 330 ألف منتفعا.
- الترفيع في المنح المسندة لأبناء العائلات المعوزة بمناسبة العودة المدرسية والجامعية بـ 1 م د وذلك لارتباط هذه المنحة بالترفيع في عدد و مقدار المنتفعين ببرنامج الأمان الاجتماعي ولاستيعاب كافة التلاميذ والطلبة المتوقع ارتفاعهم من أبناء العائلات المعوزة .
- تحمّل ميزانية الدولة مبلغ 50 مليون في إطار مشروع الحماية الاجتماعية (المنح العائلية للأطفال أقل من 06 سنوات ) وذلك بعنوان الفترة من شهر أفريل 2024 إلى موفى سنة 2024
- الترفيع في برنامج عملة الحضائر بـ 2،20 م د ( تطبيقا للأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرخ في 17 جوان 2021 المتعلق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر ) وتبعا للاتفاق الممضي بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل حول تسوية وضعيتهم على مدى 5 سنوات ( معدل الـ 1/5 كل سنة )
- الترفيع في المنحة المسندة لفائدة جمعيات رعاية المعوقين والتربية المختصة بـ 8 م د وذلك تبعا للزيادة في الأجور وفقا للملحق التعديلي عدد 03 للاتفاقية المشتركة القطاعية وإحالة التصرف في مراكز التربية المختصة إلى المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة
- الترفيع في منحة بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة بـ 2 م د وذلك لتدعم سياسة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات الفقيرة من خلال إحداث مشاريع موارد رزق لها بهدف الحدّ من عدد الأسر المنتفعة بالبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة.
- الترفيع في المنحة المسندة للاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي بعنوان تدخلات بعنوان التضامن الاجتماعي بـ 2،2 م د .

#### 4 - الإستثمار:

- بلغت تقديرات نفقات الاستثمار لسنة 2024 : 14000 أد مقابل 15000 أد سنة 2023 أي بتخفيض قدره 1000 أد تمثل نسبة انخفاض بـ 6.67% ويفسر الفارق بين تقديرات سنة 2024 واعتمادات سنة 2023 بعدم برمجة مشاريع جديدة والاقتصار على :
- استكمال إنجاز المشاريع والبرامج المتواصلة التي استوفت الدراسات الفنية اللازمة والتي اكتملت إجراءات تخصيصها ( أساسا مشروع بناء المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية )
  - بناء الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي ووحدات تفقد الشغل والمصالحة
  - بناء قسم تفقدية الشغل والمصالحة بمدنين
  - تهيئة وصيانة مقرات الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي

- تهيئة مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي
- اقتناء تجهيزات مكتبية مختلفة لبرامج المهمة
- تركيز التطبيقات وتطوير الشبكات الإعلامية وتدعيم السلامة المعلوماتية

## ب- إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

بيان توزيع الإعتمادات الخاصة بالمهمة حسب البرامج وحسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة على المدى المتوسط بالإعتماد على الجدولين التاليين:

### جدول عدد 3:

#### إطار النفقات متوسط المدى (2024 - 2026):

#### التوزيع حسب طبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	227.994	254.450	284.000	289.775	294.197
نفقات التسيير	19.570	21.500	23.000	24.338,5	26.202,5
نفقات التدخلات	1859.753	3011.050	2531.000	2589.632,5	2716.272,5
نفقات الاستثمار	5.791	15.000	14.000	16.310	20.109
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	<b>2113.108</b>	<b>3302.000</b>	<b>2852.000</b>	<b>2920.056</b>	<b>3056.781</b>
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	<b>2114.356</b>	<b>3303.248</b>	<b>2853.745</b>	<b>2921.801</b>	<b>3058.526</b>

بلغت تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024 : 2852.000 أ د وبلغت تقديرات سنة 2025 ما يناهز 2920.056 أ د في حين بلغت تقديرات 2026 : 3056.781 أ د ويعزى هذا التطور إلى تدعيم التدخلات الاجتماعية أساسا التي تركز عليها ميزانية المهمة من خلال مساندة الفئات الهشة والنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة والترفيه سنويا في عدد المنتفعين ببرنامج الأمان الاجتماعي وما ينجر عنه من ارتفاع في المنح المرتبطة بمنح العائلات المعوزة ومحدودة الدخل ( المنح المسندة بعنوان الأعياد والمناسبات الدينية – العودة المدرسية والجامعية...) كما يعزى التطور إلى المحافظة على التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية من خلال الترفيه في اعتمادات الحساب الخاص بتنوع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي والتعديل الألي للجرايات والمنحة التعديلية بعنوان جرايات التقاعد الدنيا ...

## جدول عدد4:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026):

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	ق م 2023	إنجازات 2022	البيان
33.624	32.022	31.090	29.857	24.928	برنامج 1: الشغل والعلاقات المهنية
1313.190	1260.321	1226.525	1168.977	955.128	برنامج 2: الضمان الاجتماعي
1596.395	1520.237	1490.039	2000.953	1047.598	برنامج 3: النهوض الاجتماعي
36.944	35.184	34.160	33.864	29.538	برنامج 4: الهجرة والتونسيين بالخارج
76.628	72.292	70.186	68.349	55.916	برنامج 9: القيادة والمساندة
<b>3056.781</b>	<b>2920.056</b>	<b>2852.000</b>	<b>3302.000</b>	<b>2113.108</b>	<b>المجموع</b>

\* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

من خلال توزيع الاعتمادات بين البرامج تتضح استراتيجية المهمة في دعم وتطوير السياسة الاجتماعية للدولة وتحقيق أهداف السياسات العمومية خاصة على مستوى برنامجي الضمان الاجتماعي والنهوض الاجتماعي اللذان يمثلان 95.25% واللذان يقومان على التدخلات والتحويلات باعتبار ان نفقات التدخلات تمثل 7,88% من مجموع تقديرات المهمة لسنة 2024 .

كما تساهم البرامج الأخرى ( الشغل والعلاقات المهنية والهجرة والتونسيين بالخارج والقيادة والمساندة ) في تطوير استراتيجية المهمة من خلال تحقيق السلم الاجتماعي وإنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساهمة الجالية التونسية بالخارج في مجهودات التنمية على الصعيد الوطني ومرافقة برنامج القيادة والمساندة لكل البرامج العملياتية لتوفير وسائل العمل البشرية والمادية واللوجيستية وتعصير الخدمات الإدارية ورقمنتها وتركيز استراتيجية اتصالية تهدف إلى التعريف بمجالات تدخل السياسات العمومية للمهمة وتقريب خدماتها وتبسيطها لكلّ المتعاملين مع الوزارة .

## المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

- برنامج الشغل والعلاقات المهنية
- رئيس البرنامج : السيدة حياة بن اسماعيل
- تاريخ تولي مهمة قيادة البرنامج: بداية من تاريخ 28 أوت 2023

## 1- تقديم البرنامج :

تولي مهمة الشؤون الاجتماعية مكانة متميزة لقطاع الشغل والعلاقات المهنية باعتبار الدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. و تعمل هياكل برنامج الشغل والعلاقات المهنية على ضمان توفر مقومات العمل اللائق واستقرار السلم الاجتماعي طبقا لمقتضيات الفصل 46 من الدستور وذلك عبر المساهمة في الحد من النزاعات الجماعية مما يعزز قدرة العاملات والعمال على النهوض بالإنتاج كما ونوعا مع ضمان سلامتهم وصحتهم وتمتعهم بالحماية والرفاه الاجتماعي (**الهدف 8 والهدف 10** للتنمية المستدامة 2030 )، وضمان تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية في مجال الشغل كما نصت عليه الاتفاقيات الدولية التابعة لمنظمة العمل الدولية، واتفاقية العمل العربية عدد 7 والاتفاق القطري لبرنامج العمل اللائق الممضى بين وزارة الشؤون الاجتماعية والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سنة 2017 (PPTD).

وتعتبر من اهم نقاط قوة البرنامج :

- **استهدافه** فئة الاجراء بالقطاعين العام والخاص، والعاملين في أنشطة الاقتصاد غير المنظم، والمنتفعين بتدخلات هياكل التفقد وتفقد طب الشغل من خلال زيارات التفقد والمراقبة عملا بمقتضيات المادة 2 من الاتفاقية الدولية عدد 81 في فقرتها الأولى والتي جاء فيها " ينطبق نظام تفتيش العمل في الأماكن الصناعية على كل أماكن العمل التي يناط فيها بمفتشي العمل تنفيذ الاحكام القانونية المتعلقة بظروف العمل وحماية العمال اثناء قيامهم بالعمل " وعملا بمقتضيات الفصل الأول من مجلة الشغل التونسية الذي ينص على انه " تنطبق احكام هذا القانون على محلات الصناعة والتجارة والفلاحة وعلى توابعها، مهما كان نوعها، العامة او الخاصة، الدينية او اللادينية ولو كانت لها صبغة مهنية او خيرية".
- **تمثيلته** المنتشرة جهويا ومحليا لهياكل تفقد الشغل وهياكل تفقد طب الشغل من خلال تفرعها الى 25 قسم تفقدية الشغل والمصالحة و25 قسم لتفقدية طب الشغل والسلامة المهنية و69 وحدة محلية لتفقدية الشغل.
- **التنسيق** المنتظم مع المتدخلين من ذلك المجلس الوطني للحوار الاجتماعي ومعهد الصحة والسلامة المهنية.

إلا أنه يلاحظ عدة نقاط ضعف بالبرنامج تؤثر على مستوى نجاعة خدماته وخاصة منها:

- **غياب** التنسيق بين هياكل البرنامج وبعض الهياكل المتدخلة الأخرى (مصالح الضمان الاجتماعي ومصالح المراقبة المالية والهياكل القضائية وكل من يتقاطع في العمل وتوفير المعطيات والاحصائيات مع هياكل البرنامج) .

- الصعوبات المتعلقة بتفعيل أنشطة اللجان المتفرعة عن المجلس الوطني للحوار الاجتماعي مما قلص من فاعلية الادوار المنوطة بعهدته.
- ضعف الميزانية المرصودة للبرنامج مقارنة بحجم تدخلاته وتأثيرها على الأداء العام للوحدات العملية و على سلامة بيئة العمل والعلاقات المهنية وتأثيرها في تحقيق السلم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والمحافظة على تواجد المؤسسات وديمومتها في ظل الوضعية الاقتصادية الصعبة للبلاد .
- النقص الهام في الموارد البشرية وخاصة بعد إحالة عدد 29 متفقد سنة 2022 على شرف المهنة وإلحاق عدد 04 متفقد شغل الى جانب التحاق عدد من متفقد الشغل بالادارات المركزية (الوزارة، الإدارات العامة) ما يجعل عدد متفقد الشغل المعنيين بالمراقبة في تراجع.
- ضعف وسائل العمل المخصصة لسلك تفقد الشغل وسلك تفقد طب الشغل حسب معايير العمل الدولية وما تنص عليه المادة 11 من اتفاقية العمل الدولية عدد 81 .
- ضعف اليات العمل اللازمة حسب معايير العمل الدولية مثل بطاقات الازام وبطاقات الجبر طبقا لما جاء بالمادة 12 من اتفاقية العمل الدولية عدد 81 .
- عدم مواكبة تشريع الشغل لانماط العمل الجديدة (العمل عن بعد، التسوق والتجارة الالكترونية، العمل عن بعد مع شركات اجنبية بعقود تشغيل اجنبية ...) ما يضعف من تدخل متفقد الشغل خاصة في بعض المجالات الحساسة ذات العلاقة بارساء العمل اللائق كمجال الصحة والسلامة المهنية ومجال حوادث الشغل.
- تراجع نسبة زيارات بالجهات بسبب ضعف الإمكانيات اللوجستية (سيارات +موارد بشرية) المتاحة لها من ذلك جهة قبلي التي شهدت تراجعا بنسبة 95.74% في عدد زيارات المراقبة بسبب تعطب سيارة العمل من ناحية وبسبب ضعف الموارد البشرية من ناحية أخرى حيث لا يوجد بها الا متفقد وحيد ورئيس قسم. أيضا جهة قفصة التي سجلت تراجعا بنسبة 54.79% وجهة سوسة التي سجلت تراجعا بنسبة 39.45% وجهة المهدية التي سجلت تراجعا بنسبة 38.99% وجهة نابل التي سجلت تراجعا بنسبة 30.46% وهي كلها جهات تعاني من تعطب سيارات العمل على مدار السنة.
- تراجع نسبة زيارات المراقبة خلال سنة 2022 لعديد القطاعات على قطاع الفلاحة والصيد البحري الذي سجل تراجعا بنسبة 58.33% وقطاع البناء والاشغال العامة الذي سجل تراجعا بنسبة 35.31% وقطاع المقاهي الذي سجل تراجعا بنسبة 4.26% والذي شهد انزلاقا من القطاع المهيكل الى القطاع الغير المهيكل (إضافة إلى قطاع السياحة والمطاعم) على إثر إيقاف العمل بالاتفاقية المشتركة لقطاع المقاهي .

- غياب استراتيجية واضحة تستهدف التصدي لأشكال عدم المساواة في الاجر بين الجنسين والقضاء على كل اشكال التشغيل الهش لبعض الفئات (العملة الأجنبي، والعاملات الفلاحيات، والعاملين بوحدات الاقتصاد غير المنظم، وتشغيل الأطفال) و مكافحة الاتجار بالبشر لارتباطه بالعمل الجبري ومكافحة اشكال العنف ضد المرأة بالوسط المهني (تطبيقا للقانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 والقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017).

وتتمثل أهم توجهات البرنامج على المدى المتوسط في:

- استهداف الجهات التي سجلت تراجعاً في نسبة تطور زيارات المراقبة وضمان انفاذ قوانين العمل واحترام التشريع الاجتماعي بخصوص مسألة تشغيل النساء ليلاً حيث لاحظنا اجحافاً في استعمال هذه الآلية (تشغيل النساء ليلاً) التي تتطلب ترخيص مسبق من طرف مصالح تفقيديت الشغل والتي اصبح البعض منها يمكن منها المؤسسات بصفة الية والحال انها تتطلب إعادة معاينة ظروف عمل وتنقل وسلامة هؤلاء العاملات ليلاً.
- استهداف القطاعات التي سجلت تراجعاً في نسبة زيارات المراقبة على غرار المقاهي والمطاعم والقطاع السياحي.
- تحسين علاقات العمل والتصدي لأشكال التشغيل الهش بالقيام بحملات تفقد مشتركة بين تفقد الشغل وتفقد طب الشغل في إطار مقاومة التشغيل الهش تستهدف القطاعات التالية: المقاهي والمطاعم، المخابيز وحلات المرطبات، رياض ودور الأطفال والمحاضن المدرسية، كما تستهدف القطاع الفلاحي.
- تفعيل وإدارة الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج. وذلك بالسعي الى تركيز وتنشيط هياكل الحوار الاجتماعي والترفيغ في نسبة تطورها التي بلغت سنة 2022 سنة 2% فقط والعمل على ان تشمل كل قطاعات النشاط وخاصة القطاعات ذات التشغيلية العالية كقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية وقطاع النسيج وهي قطاعات تتميز أيضاً بتشغيلية عالية للنساء
- النهوض بالصحة والسلامة المهنية من خلال تطوير المنظومة التشريعية والترفيغ في التغطية بخدمات طب الشغل وتحسينها في القطاعين العام والخاص.
- توفير مناخ اجتماعي يمكن من تحقيق التنمية الاجتماعية وتحفيز الاستثمار في إطار مناخ تنافسي سليم.

وتترجم استراتيجية برنامج الشغل والعلاقات المهنية من خلال محور اساسي وهو العمل اللائق والسلم الاجتماعي وذلك من خلال :

- ✓ الحرص على ضمان احترام الحقوق الأساسية للفرد وحقوق العاملين إضافة الى توفير الحق في الضمان الاجتماعي للأسر وإتاحة إمكانيات أفضل لتطوير الفرد وتحقيق الادمج الاجتماعي والمساهمة والمشاركة في اتخاذ القرارات وتحقيق التكافؤ في الفرص والمساواة في المعاملة بين الرجال والنساء (تعريف منظمة العمل الدولية)
- ✓ ضمان احترام حقوق الاجراء والاستجابة لتطلعاتهم في ظل مقاربة تشاركية تكفل التوازن بين مختلف الأطراف المتدخلة الحكومية او النقابية.

كما يشتمل برنامج الشغل والعلاقات المهنية على برنامج فرعي مركزي وحيد وهو تفقد الشغل والصحة والسلامة المهنية وعلى تمثيلات مركزية وهي:

- الهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية وخلية الإحاطة بالمستثمرين
  - الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية
  - معهد الصحة والسلامة المهنية
  - المجلس الوطني للحوار الاجتماعي .
- كما يشتمل البرنامج على تمثيلات جهوية وهي:
- اقسام تفقد الشغل والمصالحة وعددهم 25 قسم (إضافة الى 70 وحدة محلية لتفقد الشغل).
  - اقسام تفقد طب الشغل وعددهم 25 قسم.

## 2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء :

### 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء :

#### الهدف 1-1: ضمان توفر شروط العمل اللائق:

يساهم هذا الهدف في التخفيف من التوتر داخل المؤسسة الاقتصادية والتخفيض من عدد النزاعات الفردية والجماعية وتحسين ظروف الصحة والسلامة المهنية، كما يساهم في تحسين موارد الصناديق الاجتماعية والمصالح الجبائية ويعزز مبدأ المنافسة النزيهة.

#### ✓ المؤشر 1-1-1: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد :

يعتبر مؤشر نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد مقياسا احصائيا وكميا ونوعيا ذو بعد اقتصادي واجتماعي ويرتكز على بيانات تتكون من ارقام واحصائيات وقياسات للفئة المستهدفة وهو معيار لتقييم أداء البرنامج وقياس مدى بلوغ الهدف بطريقة موضوعية لاتخاذ القرارات المناسبة بخصوص السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية للمهمة ككل.

وقد تم اعتماد هذا المؤشر استنادا على خصائصه الهامة وهي: الدقة (احصائيات العمال بطرق دقيقة)، التوافق مع الهدف (ضمان العمل اللائق لهذه الفئة) واستيعاب التغييرات التي تكون عادة موثقة ومثبتة ببطاقات الزيارة (زيادة او انخفاض في عدد العملة المشمولين مرفوعة بتحليل وتفسير: مثال ارتفاع عدد العملة المشمولين بالزيارة (طب الشغل) خلال جائحة كوفيد).

كما تم اعتماده بهدف تقييم مدى تغطية زيارات التفقد للشغالين الخاضعين لمجال تدخل هياكل تفقدية الشغل والمصالحة وهياكل تفقدية طب الشغل والسلامة المهنية ولتدعيم تطبيق الاحكام التشريعية والترتيبية الضابطة لعلاقات الشغل او المنجرة عنها في كل مجالات النشاط في القطاعين العام والخاص ولاحقا في القطاع الفلاحي.

#### ✓ تقديرات المؤشر 1-1-1:

التقديرات			2023	الإجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2026	2025	2024		2022		
51,7%	51,7%	50,25%	52%	44.07%	%	<b>المؤشر 1.1.1 : نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد (قيمة تراكمية valeur cumulative)</b>
56%	56%	54%	54%	50.34%	%	مؤشر فرعي 1: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل
43,4%	43,4%	42,5%	48%	36.3%	%	مؤشر فرعي 2: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية

شهدت نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية خلال سنة 2022 انخفاضا ملحوظا مقارنة بتقديرات 2022 (44,07% مقابل 49%) حيث ان التقديرات التي تم ضبطها سنة 2022 وردت في سياق الازمة الصحية العالمية ازمة كوفيد 19 وما ترتب عنها من ارتفاع في عدد زيارات المراقبة (حملات مشتركة بين مجال تفقد الشغل ومجال تفقد طب الشغل) في إطار مجابهة الازمة وتداعياتها على المؤسسات الاقتصادية فضلا عن ان الازمة الصحية لم يكن من السهل توقع نهايتها ونهاية تداعياتها ما جعل تقدير ارتفاع عدد زيارات التفقد امر واراد طالما ان الازمة مازالت مستمرة. تحسن الوضع الصحي وتقلص الازمة الصحية وتداعياتها ومع عدم دعم البرنامج بالإمكانيات البشرية نتيجة توقف الانتدابات وتعويض متفقدى الشغل والأطباء متفقدى الشغل المغادرين ومع عدم تحسن الإمكانيات اللوجستية (وخاصة السيارات) فانه يتجه الراي الى مراجعة تقديرات المؤشر على المدى المتوسط والتخفيض في نسبها وذلك للأسباب التالية:

- ✓ عدم توفر وسائل العمل بالعدد الكافي وعدم جاهزية التطبيقات الالكترونية للدخول حيز العمل نظرا لاكتشاف العديد من الأعطاب في برمجيتها من ناحية ونظرا لادماج سلك تفقد طب الشغل ضمن مكوناتها من ناحية أخرى.
- ✓ عدم رصد اي اعتمادات لإقتناء وسائل النقل (اقتناء سيارات جديدة/ اصلاح وصيانة السيارات المتوفرة) مما يؤثر مباشرة على المؤشر العام للزيارات وعلى تحقيق الهدف.
- ✓ عدم برمجة انتدابات جديدة بسلك تفقد الشغل وسلك تفقد طب الشغل امام تزايد عدد الإطارات المحالين على التقاعد.
- ✓ عدم برمجة انتدابات جديدة بخصوص الاعوان الإداريين والسواق والعملة.

**جدول عدد 1:**

**الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الشغل و العلاقات المهنية**

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
<p><b>الهدف:</b> <b>ضمان توفر شروط العمل اللائق</b></p>	<p>المؤشر: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد</p>	50,25%	<p>ن 1: القيادة في مجال الرقابة وتطبيق تشريع الشغل</p>	5421	<p>■ الشروع في توسعة المنظومة المعلوماتية الخاصة بجهاز تفقد الشغل لتشمل جهاز تفقد طب الشغل والسلامة المهنية ومعهد الصحة والسلامة المهنية.</p> <p>■ الشروع في تحيين دليل الإجراءات الخاص بمهام المراقبة والمصالحة والنهوض بالحوار الاجتماعي.</p> <p>■ الشروع في تحيين الوثائق الإدارية الخاصة بجهاز تفقد الشغل في إطار تبسيط الإجراءات وتحسين مناخ الاعمال.</p> <p>■ الشروع في دراسة مشروع مراجعة مجلة الشغل بالتعاون مع مكتب العمل الدولي.</p> <p>● الشروع في دراسة مشروع يتعلق باحداث وتنظيم عطل الامومة والابوة والوالدية في القطاعين العام والخاص.</p> <p>■ الشروع في دراسة مشروع امر حكومي يتعلق بتنقيح واتمام الامر عدد 2363 لسنة 2000 المتعلق بالمصادقة على النظام الأساسي الخاص باعوان الشركة التونسية لاسواق الجملة.</p> <p>■ الشروع في دراسة مشروع قرار صادر عن الإدارة العامة للضمان الاجتماعي يتعلق بتحديد سن الإحالة على التقاعد بالنسبة للاعوان المشغولين بالمؤسسات المنخرطة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي تنشط في ميدان التطهير وتنظيف الطرقات والتصرف في الفضلات ونقل ومعالجة النفايات الصلبة والسائلة.</p> <p>● - الشروع في مراجعة القانون عدد 78 لسنة 1985 المتعلق بالنظام الأساسي للمنشآت العمومية.</p>
			<p>ن 2: الرقابة والمصالحة</p>	16563	<p>■ دعم قدرات متفقد الشغل في مراقبة تشغيل الأجانب والأطفال ومكافحة الاتجار بالبشر وتشغيل النساء الفلاحات. (برمجة عدد 12 دورات تكوينية لفائدة عدد 360)</p> <p>■ دعم قدرات متفقد الشغل في مدى ملائمة التشريع الدولي في مجال تفقد الشغل للتشريع الوطني في نفس المجال. (عدد 02 دورات تكوينية لفائدة 60 متفقد)</p> <p>■ دعم آليات الوقاية من نزاعات العمل عبر مزيد تدعيم الحوار وتنشيط اللجان الاستشارية بالمؤسسات.</p> <p>● تكوين فرق عمل مشتركة بخصوص النهوض بالعمل اللائق في المستغلات</p>

الفلاحية (عدد 10 فرق لعدد 10 جهات لفائدة عدد 20 متفقد شغل وطبيب متفقد شغل)				
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ تعزيز الحوار الاجتماعي والتركيز على الظواهر الجديدة في عالم العمل كالعاملين بالمنصات الافتراضية.</li> <li>▪ تشريك الأطراف الاجتماعية في تحقيق المساواة والعمل اللائق للعمليات في القطاع الفلاحي عبر الدفع نحو المصادقة على اتفاقية العمل الدولية عدد 129 المتعلقة بتفقد الشغل في القطاع الفلاحي.</li> </ul>	1	ن 3: التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوار الاجتماعي		
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ صياغة السياسة الوطنية والبرنامج الوطني للصحة والسلامة المهنية تطبيقاً لبنود اتفاقية العمل الدولية رقم 187 بشأن الإطار الترويجي للصحة والسلامة المهنية.</li> <li>▪ مشروع إحداث المجلس الوطني للصحة والسلامة المهنية ليكون الإطار الأمثل للتشاور مع المنظمات المهنية لتحديد السياسة الوطنية والتوجهات والإصلاحات في مجال الصحة والسلامة المهنية، وضبط البرامج الوطنية وتقييمها، واقتراح البحوث والدراسات الدورية حول منظومة الصحة والسلامة المهنية لتطويرها.</li> <li>▪ رقمنة أنشطة الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية وأقسامها الجهوية.</li> <li>• إعداد أدلة وبروتوكولات صحية للوقاية من الأخطار المهنية</li> </ul>	1712	ن 4: القيادة في مجال الصحة والسلامة المهنية		
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ القيام بزيارات التفقد والمتابعة لتحسين ظروف الصحة والسلامة المهنية بالمؤسسات (إضافة معطيات عددية..)</li> <li>▪ إعداد وتنفيذ برامج جهوية للوقاية من الاخطار المهنية (معطيات عددية وتحديد المجالات)</li> <li>• تعزيز ثقافة الوقاية من الاخطار المهنية لدى أطراف الإنتاج عبر القيام بايام تحسيسية للمؤسسات وتنشيط لجان الصحة والسلامة المهنية (عدد الأيام التحسيسية ومجالاتها وعدد المستهدفين)</li> </ul>	7393	ن 5: تفقد طب الشغل والسلامة المهنية		
	<b>31090</b>	<b>المجموع</b>		

### 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2024-2026:

#### جدول عدد 2 تقديرات ميزانية البرنامج التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

الفارق		تقديرات 2024 (2)	ق م 2023 (1)	انجازات 2022	بيان النفقات
النسبة %	المبلغ (1) - (2)				
2.59%	717	28.464	27.746	23.662	نفقات التأجير
-6.19%	-80	1211	1291	967	نفقات التسيير
0%	0	60	60	95	نفقات التدخلات
78.29%	595	1355	760	204	نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
<b>4.13%</b>	<b>1.232</b>	<b>31.090</b>	<b>29.857</b>	<b>24.928</b>	<b>المجموع</b>

#### جدول عدد 3: إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026) التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	ق م 2023	إنجازات 2022	البيان
30.464	29.212	28.464	27.746	23.662	نفقات التأجير
1500	1350	1211	1291	967	نفقات التسيير
60	60	60	60	95	نفقات التدخلات
1600	1400	1355	760	204	نفقات الإستثمار
					نفقات العمليات المالية
<b>33.624</b>	<b>32.022</b>	<b>31.090</b>	<b>29.857</b>	<b>24.928</b>	<b>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</b>
<b>34.124</b>	<b>32.522</b>	<b>31.590</b>	<b>30.027</b>	<b>26.928</b>	<b>المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</b>

تقدر الاعتمادات المقترحة لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية لسنة 2024 بـ 31.089.737 د مقابل 29.857.357 د سنة 2023 أي بزيادة قدرها 1.232.380 د تمثل 4.13 % وذلك نتيجة التطورات التالية :

● ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية لتغطية نفقات التسيير وتأمين تسيير مصالح البرنامج خاصة على مستوى اقسام تفقد الشغل و اقسام تفقد طب الشغل بالجهات وتحمل نفقات تسيير معهد الصحة والسلامة المهنية

● برمجة نفقات الاستثمار لبناء وحدة محلية لتفقد الشغل والمصالحة بالقلعة الكبرى (200 أد) وبناء مقر قسم تفقدية الشغل والمصالحة بمدنين ( 600 أد ) والقيام بتهيئات مختلفة لهياكل البرنامج بكلفة ( 465 أد )

ويرتكز نشاط برنامج الشغل والعلاقات المهنية أساسا على زيارات تفقد الشغل وتفقد طب الشغل والسلامة المهنية وهوما يستوجب تدعيم البرنامج بالموارد البشرية لهذين السلكين و توفير وسائل النقل الضرورية للقيام بزيارات التفقد وتحقيق الأهداف

كما يساهم تدعيم البرنامج ببناء وحدات تفقد الشغل والمصالحة وبناء قسم تفقدية شغل ومصالحة في تحسين مردودية النشاط وتقريب الخدمات من الأجراء والمستثمرين وإنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- برنامج الضمان الاجتماعي
- رئيس البرنامج : السيد نادر العجابي
- تاريخ تولي مهمة قيادة البرنامج: بداية من 08 أفريل 2022

## 1- تقديم البرنامج :

يحتل قطاع الضمان الاجتماعي مكانة متميزة ضمن السياسات الاجتماعية لمختلف الدول سواء منها المتقدمة أو في طور النمو باعتبار دوره البارز في تحسين مستوى عيش الأفراد والأسر والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي. وتعد التغطية الاجتماعية في تونس جزءاً لا يتجزأ من الحقوق الاجتماعية للإنسان باعتبارها تقوم على النظام التوزيعي فهي تركز في جوهرها مبدأ التضامن الوطني وتعزز أواصر التكافل والتآزر بين مختلف الفئات والأجيال دون تمييز.

وتتنزل استراتيجية برنامج الضمان الاجتماعي ضمن جملة من التعهدات الوطنية والدولية وخاصة منها **العقد الاجتماعي وتوصية منظمة العمل الدولية عدد 202** لسنة 2012 إضافة إلى **أهداف التنمية المستدامة 2030** وخاصة منها الهدف 1 و 5 و 10.

كما يكتسي قطاع الضمان الاجتماعي في تونس أهمية كبرى كأحد الركائز الأساسية للسياسة الاجتماعية المتبعة باعتبار دوره التديلي في امتصاص الأزمات والحد منها بالنظر الى حجم التحديات الاقتصادية والاجتماعية المطروحة. وتتجلى أهميته كضرورة اجتماعية لتدعيم الاستقرار الاجتماعي والمحافظة عليه من خلال دوره في توفير دخل قار لنسبة هامة من التونسيين والوقاية من الفقر والتقليص منه وتذليل الفوارق بين فئات المجتمع بصفة تمكن من الإدماج الاجتماعي وحفظ كرامة الفرد هذا إضافة الى مساهمته الهامة في النهوض بالتشغيل ومعاودة البرامج الوطنية للتنمية.

وقد تطورت منظومة الضمان الاجتماعي بمرور الزمن ضمن أطر استراتيجية عامة تركز على المبادئ والمحاور التالية:

- توسيع التغطية الاجتماعية تدريجيًا لتشمل كافة السكان النشيطين مع العمل على تحسين التغطية الفعلية للفئات المشمولة قانوناً،
- تحسين المنافع المسداة،
- الحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي على المدى القصير والمتوسط والطويل،
- مؤازرة المجهود الوطني للتنمية ومساندة السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية لا سيما فيما يتعلق بالتشغيل والاستثمار والإحاطة الاجتماعية،
- إرساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة الصناديق الاجتماعية وفق المبادئ التوجيهية لمكتب العمل الدولي والتجارب الناجحة في المجال وذلك قصد تحسين نوعية الخدمات المسداة للمؤمنين الاجتماعيين ومزيد التحكم في تكاليف التصرف.

وتبرز أهمية قطاع الضمان الاجتماعي كرافعة من رافعات التنمية في تطور نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية في القطاعين العمومي والخاص حيث بلغت حوالي 84,2 % سنة 2022، كما يسدي قطاع الضمان الاجتماعي خدماته لفائدة 4494795 مضمون اجتماعي دون احتساب أولي الحق منهم (1181196 في القطاع العام و3313599 في القطاع الخاص)، كما يمثل الحجم الجملي للمنافع التي يقدمها قطاع الضمان الاجتماعي لفائدة المضمونين ولأفراد عائلاتهم أكثر من 10,2 % من الناتج الداخلي الخام.

كما ساهم الضمان الاجتماعي في معاضدة مجهود الدولة لتجاوز الوضع الاستثنائي الذي تمر به البلاد وذلك بتوفير المناخ الاقتصادي والاجتماعي الملائم لتمكين المؤسسات الاقتصادية من تجاوز الصعوبات التي تمر بها.

إن بلوغ أهداف الضمان الاجتماعي الإستراتيجية لبناء نظام متوازن ماليًا وقادر على الإيفاء بالتزاماته على المدى البعيد والمتمثلة في:

- الحفاظ على التوازنات المالية للصندوق،
- شمولية التغطية الاجتماعية لمختلف الفئات العاملة وذويهم،
- إرساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة الصندوق والنهوض بجودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.

وانطلاقاً من إيمان الجميع بالتحديات الكبيرة التي يواجهها القطاع قامت جميع الأطراف المتداخلة في مجال الضمان الاجتماعي من مؤسسات الدولة والمنظمات الوطنية والمجتمع المدني برسم مجموعة من الأهداف الاستراتيجية تمثلت في جملة من الإجراءات والمشاريع تحققت من خلالها بعض المكاسب والإنجازات و لا زالت بعض الإشكالات لم يتم التوصل الى حلها وهي تتفاقم يوماً بعد يوم لعل أهمها اختلال التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي وتمويل استدامة الخدمات؛ بالإضافة الى توسيع نطاق التغطية و ضمان نوعيتها ومدى استجابتها لحاجيات طالبيها وكذلك الفصل بين خدمات الرعاية غير المساهماتية و خدمات الضمان الاجتماعي المساهماتية .

وبغرض الحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص تم اتخاذ العديد من الإجراءات في السنوات الأخيرة تمثلت خاصة في إحداث حساب خاص في الخزينة تحت اسم "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي" لتمويل صناديق الضمان بمقتضى أحكام الفصل 12 من المرسوم عدد 21 لسنة 2021 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 المتعلق بقانون المالية لسنة 2022. وتخصص موارد هذا الحساب بصفة كلية لتمويل صناديق الضمان الاجتماعي ومنح الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية تسبقات مالية من الخزينة العامة تستخلص من المساهمات الشهرية للوزارات. وقد مكّنت هذه التسبقات، التي استخلصت بالكامل من الأموال الراجعة للصندوق بعنوان المساهمات في أنظمة التقاعد من تأمين الخدمات الاجتماعية لفائدة المنخرطين، كما شرعت

في بلورة إستراتيجية جديدة لاستخلاص ديون الصناديق الاجتماعية وتكثيف المراقبة الميدانية وتدعيم سلك المراقبين من خلال انتداب 100 مراقب لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي،

كما عملت الوزارة على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي وعلى استقطاب القطاع الموازي لضمان الانخراط الطوعي للعاملين به بأنظمة الضمان الاجتماعي وفق مرحلة مرنة وذلك من خلال اعتماد خطة اتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي تقوم على جملة من العناصر من ذلك تنظيم أيام تحسيسية ميدانية وإحداث فرق متنقلة لتقريب الخدمات والتحسيس والتسجيل على عين المكان بهدف تحسين نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية واستقطاب القطاع الموازي، ومواصلة الأعمال المتصلة بمراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية لقطاع الصيد البحري وإعداد دراسة أولية في الغرض، ودعم تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل لتقريب خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين على المرض تجاه منظورهم وبما يساعد على توسيع التغطية الاجتماعية، وتعزيز رصيد الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي الرامية إلى حماية الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج من خلال إمضاء اتفاقيات ثنائية في مجال الضمان الاجتماعي أو الشروع في التفاوض بخصوص عدد منها (الكيبك، اليونان، صربيا، تركيا...)

كما سعت الوزارة إلى الدفع نحو تطوير حوكمة الصناديق وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية (صرف الجرايات، صرف المنافع لذوي الحق، استرجاع مصاريف التداوي...) بالإضافة الى تدعيم اللامركزية ومواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي ودور الخدمات الإدارية. وقد أتخذت جملة من الإجراءات لمزيد دعم هذا التوجه، كما عملت على تعميم بمنظومة التبادل الإلكتروني للمعطيات على المستشفيات العمومية واعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بمنظومة التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسدي الخدمات الصحية وبيطاقة العلاج الذكية، كما سعت إلى تفعيل الأمر حكومي عدد 153 لسنة 2021 مؤرخ في 12 مارس 2021 يتعلق بضبط طرق وإجراءات وأساليب التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصندوق الوطني للتقاعد والحياة الاجتماعية والمشغل العمومي بخصوص مواكبة الحياة المهنية للأعوان المنخرطين بالصندوق ومسك حساباتهم الفردية.

إن الضغوطات المالية التي عرفتتها منظومة الضمان الاجتماعي خاصة على مستوى أنظمة التقاعد نتيجة التأثير المزدوج للتحويلات الديمغرافية والوضع الاقتصادي الصعب (تراجع الاستثمار وإحداثيات مواطن الشغل) وتزايد عدد المنتفعين بجراية بنسق أرفع من تزايد عدد المنخرطين النشيطين قد ساهم في تراجع المؤشر الديمغرافي في القطاع الخاص (عدد النشيطين لكل منتفع بجراية) خلال الفترة المتراوحة بين 1990 و2022 من 6,2 إلى 2,7، كما تطورت كلفة التقاعد

المبكر في القطاع الخاص الذي يمثل حوالي 25% من عدد المنتفعين و38% من أعباء التقاعد (53% من حالات التقاعد المبكر هي لأسباب إقتصادية) كان لها الأثر السلبي على القطاع حيث برزت من خلال انخفاض المؤشر الديمغرافي (من 5,9 منخرط نشيط عن كل منتفع بجرابية سنة 1985 إلى 2,1 سنة 2022 بالنسبة للقطاع العمومي، ومن 10,86 سنة 1985 إلى 2,8 سنة 2022 بالنسبة للقطاع الخاص)، وتحسن مؤمل الحياة عند الولادة مما جعل متوسط مدة الانتفاع بالجرابية أطول مما كان عليه سابقا (من 13 سنة في سنوات 90 الى 20 سنة حاليا). كما تعتبر الخصائص الفتية لأنظمة التقاعد من العوامل التي ساهمت في تفاقم العجز حيث يعتبر سخاء الأنظمة (إمكانية بلوغ مبلغ الجريبة 90 % من الأجر المعتمد لاحتسابها في القطاع العمومي و80% في القطاع الخاص (تصل نسبة المنتفعين بجرابية تتراوح بين 80 و90% من الأجر المرجعي الى 44% من العدد الجملي للمنتفعين بجرابية في القطاع العمومي) وطريقة احتساب الجريبة (احتساب الجريبة في القطاع العمومي على أساس آخر أجر أو أعلى أجر تقاضاه المنخرط خلال حياته المهنية لمدة سنتين متتاليتين) وطريقة تعديل الجريات (مراجعة الجريبة كلما أقرت زيادة في الأجور للمنخرط النشط) والتمتع الفوري بالجرابية في سن الـ 57 سنة بالنسبة لبعض الأصناف من الأعوان على غرار أعوان السلك النشط من قوات الأمن الداخلي والحرس الوطني والحماية المدنية، وانتفاع هذه الأصناف بالتفيل وهو ما يعنى إضافة سنوات أقدمية تتراوح بين سنتين وخمس سنوات إلى سنوات العمل الفعلية (40 % من المنتفعين بجرابية في القطاع العمومي يتمتعون بالتفيل وبمتوسط أقدمية يقدر بـ 4 سنوات إضافية). كانت كلها عوامل لاختلال التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي. هذا دون أن ننسى عديد العوامل الأخرى التي لها أثر سلبي على القطاع نذكر منها عدم التصريح بالأجور أو النقص في التصريح بالأجور (35% من الأجراء المصرح بهم يتقاضون أجرا أقل من الأجر الأدنى المهني المضمون و62% يتقاضون أجرا أقل من مرتين الأجر الأدنى المهني المضمون)، وأهمية القطاع الموازي واستفحال ظاهرة التهرب والتحويل الاجتماعي. حيث تقدر كتلة الأجور الخاضعة للضمان الاجتماعي وغير المصرح بها للصندوق سنويا بـ 30% من كتلة الأجور الخاضعة مما انجر عنه نقص في المساهمات تقدر بـ 500 مليون دينار، وكذلك الصعوبات على مستوى الإستخلاص والمراقبة وإحالة أعداد هامة من الأعوان على التقاعد المبكر في إطار تطهير وإعادة هيكلة المنشآت العمومية وهو ما أثر سلبا على موارد الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية باعتبار النقص الحاصل في مساهمات هؤلاء الأعوان، وعلى نفقاته أيضا باعتبار الانتفاع الفوري بالجرابية.

إضافة إلى ذلك يواجه قطاع الضمان الاجتماعي إشكاليات على مستوى الربح الفائت (le manque a gagner) والناتج عن عدم استيعاب المؤسسات الاقتصادية العاملة بالقطاع غير المهيكل والتي يمثل انخراطها بأنظمة الضمان الاجتماعي موردا إضافيا للصناديق الاجتماعية، وتبرز هذه الظاهرة خاصة بالقطاع الفلاحي والذي يشغل عمالة هامة من النساء كما ويعاني من عدم ملائمة

أنظمة الضمان الاجتماعي لخصوصيات هذا القطاع (عمل موسمي وظرفي، اختلاف المؤجرين وفقا لمتطلبات العمل ، الهشاشة الاقتصادية والمكالية للعمليات الفلاحيات وضعف مواردهن...) حيث يعتبر استهداف وتحسيس هذه الشريحة إضافة إلى تكريس نظام تحفيزي يشجع على الانخراط بأنظمة الضمان الاجتماعي، فرصة لتدعيم موارد الصناديق المالية وآلية لتوفير التغطية الاجتماعية والصحية لفائدتهن بما يساهم في حمايتهن من وضعية الهشاشة الاقتصادية.

إن منظومة الضمان الاجتماعي والتي كانت لفترة قريبة مهددة قد وجدت في الإجراءات التي أتخذت جرعة من الأكسيجين يجب أن تردف بإجراءات مكاملة لتعود للقطاع عافيته ومن هذا المنطلق برمجت وزارة الشؤون الاجتماعية جملة من المشاريع في مخطط التنمية 2023-2025 إنطلقت في إنجازها وتركز العمل على تحقيق التوازنات المالية للصناديق وديمومتها وذلك من خلال تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي من غير المساهمات بإحداث أداءات ومعاليم جبائية إضافية توظف على بعض الخدمات أو المواد الاستهلاكية تخصص لدعم الحساب المحدث في الخزينة تحت اسم "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي" (أداء رمزي على القيمة المضافة اجتماعية)، كما ستعمل الوزارة على مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي وخاصة نظام الجرايات بالقطاع الخاص بإحداث نظام خصوصي للضمان الاجتماعي إثر تركيز منظومة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية بالقطاع العام وذلك بإدخال بعض الإصلاحات المقياسية المتعلقة باحتساب الجراية (الأجر المرجعي، مردودية سنوات العمل، تعديل الجرايات....) مع العمل على تنقيح نظام رأس المال عند الوفاة في القطاع العام والخاص.

ويشتمل برنامج الضمان الاجتماعي على وحدة عملياتية مركزية وهي الإدارة العامة للضمان الاجتماعي كما يشتمل البرنامج على أربع فاعليين عموميين وهم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية و الصندوق الوطني للتأمين على المرض إضافة إلى مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

## 2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء :

### 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء :

#### الهدف 1-2:المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي:

يعتبر تحسين التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي من الأهداف ذات الأولوية التي تسعى الوزارة الى تحقيقها وذلك بالنظر الى الضغوطات المالية المتزايدة التي تعرفها صناديق الضمان الاجتماعي خاصة على مستوى أنظمة التقاعد سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص ونظام التأمين على المرض. وتتمثل أهم العناصر المتعلقة بهذا الهدف في:

- ✓ على المدى القصير، مواصلة ايفاء الصناديق بالتزاماتها تجاه منخرطيها والمتعاملين معها،
- ✓ على المدى المتوسط والبعيد، الاستدامة المالية للأنظمة الحالية والمحافظة على المكاسب المحققة وضمان ديمومتها للأجيال الحاضرة والمستقبلية.

#### **- المؤشرات:**

#### ✓ المؤشر 1-1-2: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل (الأعباء / المداخيل)

يهدف هذا المؤشر الى مقارنة مجموع الأعباء الخاصة بكل صندوق بمجموع المداخيل ومتابعة نسبة التوازن المالي الجملي بين هذه العناصر. كما يهدف الى متابعة مدى ملائمة الأعباء الخاصة بأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص ونظام التأمين على المرض للمداخيل الخاصة بكل نظام

#### ✓ تقديرات المؤشر 1-1-2:

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2026	2025	2024		2022		
<b>الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي</b>						
% 132,5	% 131,9	% 130,9	% 139	% 135	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق
% 162,8	% 162,1	% 160,6	% 170	% 165,9	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات
<b>الصندوق الوطني للتقاعد والحيفة الاجتماعية</b>						
% 107	% 107	% 109	% 116	% 112,4	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق
% 106,6	% 106,2	% 108,7	% 117	% 113,4	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات
<b>الصندوق الوطني للتأمين على المرض</b>						
% 89,9	% 82,9	% 76,5	% 84,57	% 73,9	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق
% 86,7	% 79,0	% 71,9	% 91,14	% 70,8	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض

تؤكد كل المؤشرات على مدى الثلاث سنوات القادمة أن النتائج المحاسبية لمختلف الصناديق ستعرف بعض التحسن مقارنة بإنجازات السنوات السابقة وذلك نتيجة بداية تجاوز مخلفات جائحة كوفيد 19، والإجراءات التي أتخذت مثل العفو الاجتماعي الذي تم إقراره بمقتضى المرسوم عدد 6 لسنة 2022 المؤرخ في 26 جانفي 2022 والذي مكن من تحقيق نتائج جد إيجابية مقارنة بسابقه وتوفير سيولة مالية بالرغم من الظرف الصعب التي تمر به بلادنا اقتصاديا إذ بلغت المبالغ المستخلصة في إطار هذا العفو 545 مليون ديناراً على مجموع مبالغ تقدر بـ 6265 مليون ديناراً بعنوان سنة 2022 مما مكن من تسجيل تطور في نسبة الاستخلاص بـ 17,5 % مقارنة بسنة 2021 كما بلغ عدد المبالغ التي تم جدولتها 1444,9 مليون ديناراً بواقع 74566 روزنامة دفع تم إبرامها. كما ساهم حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي في معالجة بعض المشاكل المالية للصناديق خاصة أن الإعتماد الذي توفر وقع تقسيمه على الثلاث صناديق ولكن هذا الإجراء (التقسيم) إنعكس سلباً على الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بما أنه كان ينفرد بكل المبلغ المتأتي من المساهمة الاجتماعية التضامنية. ولكن كل هذه الإنجازات لم تحقق التوازن بين الأعباء والمدخيل حيث تذهب كل التوقعات أن نتائج سنوات 2024 و2025 و2026 ستحافظ على المنحى السلبي مما يتطلب البحث على حلول أكثر فاعلية وإصلاحات عميقة ومعالجة شاملة لمنظومة الضمان الاجتماعي والبحث على تنويع مصادر تمويل حساب تمويل الضمان الاجتماعي مع مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي في القطاعين العام والخاص وخاصة نظام الجرايات، وقد إنطلقت الوزارة في مراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية في قطاع الفلاحة والصيد البحري وتقييم ومراجعة نظام الضمان الاجتماعي لبعض الأصناف من العملة في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي (قانون 2002/32) كما شرعت في مراجعة النظام التكميلي للجرايات و نظام الضمان الاجتماعي للعملة التونسيين بالخارج مع وضع أسس جديدة متحركة تأخذ في الحسبان المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

#### ✓ المؤشر 2-1-2: نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)

تعتبر وظيفة استخلاص المساهمات ومراقبة الامتثال لقوانين الضمان الاجتماعي من بين الوظائف الأساسية لضمان ديمومة أنظمة الضمان الاجتماعي وتحقيق توازنها المالية. وقد تم اعتماد نسبة الاستخلاص كمؤشر ثانٍ لمتابعة الهدف المتعلق بتحسين التوازنات المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك باعتبار الترابط الوثيق بين الاستخلاص والتوازن المالي للصندوق.

ويساوي هذا المؤشر المبالغ المستخلصة مقارنة بالتصاريح المودعة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ويهدف الى متابعة نتائج الأعمال التي يقوم بها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستخلاص مستحقاته سواء بعنوان الثلاثيات الجارية أو الثلاثيات الفارطة.

## ✓ تقديرات المؤشر 2-1-2:

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2026	2025	2024		2022		
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية						
%93	%92	%91	% 90,5	% 94	%	• نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي
%54	%53	%52	% 51	% 56,3	%	• نظام لعملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي
%22	%22	%21	%20	% 20	%	نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة

لتحليل هذا المؤشر يجب التأكيد أن سنة 2022 تعتبر سنة إستثنائية على مستوى تطور الإيرادات المسجلة ويعود ذلك أساسا إلى الإجراء الذي أخذ لتحسين نسب الإستخلاص والمتمثل أساسا في العفو الاجتماعي الذي تم إقراره بمقتضى المرسوم عدد 6 لسنة 2022 المؤرخ في 26 جانفي 2022 والذي تم تمديد العمل بأحكامه إلى موفى شهر ديسمبر 2022 والذي مكن من تحقيق نتائج جد إيجابية وستكون لهذا الإجراء نتائج إيجابية في السنوات القادمة حيث تذهب التوقعات لأعوام 2024-2026 تحسناً في نسب الإستخلاص كما ينتظر أن تسجل نسب الاستخلاص عن الثلاثيات الجارية ارتفاعا هاما نتيجة ارتفاع المقايض بعنوان الاشتراكات علاوة على التخلص التدريجي من الإنعكاسات السلبية لكوفيد 19.

ولتحسين هذا المؤشر إنطلقت الوزارة في تكثيف المراقبة والتنسيق مع جميع هيكل الرقابة الأخرى خاصة في تبادل المعطيات والمعلومات ومتابعة آلية ودورية لوضعية كبار المدينين كما عملت على سن مشروع أمر في إجبارية التصريح بالاشتراكات والدفع عن بعد وإصدار مجلة إجراءات الإستخلاص والمراقبة في مجال الضمان الاجتماعي مع إمكانية الإعتماد التدريجي للتصريح الشهري بالأجور وخلص المساهمات المستوجبة شهريا وذلك بصفة إجبارية بالنسبة لبعض القطاعات.

### الهدف 2-2: تحسين التغطية الاجتماعية:

تعمل الوزارة على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي لضمان الانضواء الطوعي للعاملين به بأنظمة الضمان الاجتماعي وذلك وفق مرئية مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي.

- المؤشرات:

### ✓ المؤشر 2-2-1: نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية

يمثل المؤشر نسبة تطور التغطية الاجتماعية بمختلف القطاعات، ويهدف الى تقييم أعمال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستقطاب العاملين بالقطاعات غير المهيكلة وتحسين التغطية الاجتماعية

الفعلية وهو يساوي عدد العمال المصرح بهم (دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية)/ عدد السكان المشتغلين(بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم).

### ✓ تقديرات المؤشر 1-2-2:

التقديرات						2023	الإجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2026		2025		2024			2022		
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور				
24,85	60,52	24,73	60,22	24,6	59,92	% 83,3	% 81,7	%	- نظام الأجراء غير الفلاحيين
5,02	12,23	5,00	12,17	4,97	12,11	% 11.4	% 10,14	%	- نظام الأجراء الفلاحيون
29,01	70,65	28,98	70,58	28,95	70,51	% 99	% 98,13	%	- نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن
26,69	65,00	26,56	64,68	26,43	64,36	% 83.3	% 95,11	%	- نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين
28,43	69,23	28,29	68,88	28,15	68,54	% 87.5	% 92,70	%	- نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون
<b>25,61</b>	<b>62,36</b>	<b>25,49</b>	<b>62,07</b>	<b>25,37</b>	<b>61,78</b>	<b>% 83</b>	<b>% 85,30</b>	%	<b>المجموع</b>

ستعرف سنوات 2024 و 2025 و 2026 تحسنا ملحوظا في نسبة التغطية الاجتماعية لكافة الأنظمة مقارنة بالسنوات التي سبقتها حيث من المنتظر أن تصل نسبة التغطية سنة 2024 إلى 87.15 % ( 61,78 % ذكور و 25,37 % إناث) لتبلغ حوالي 88 % سنة 2026 ولكن يجب أن نسجل التفاوت الكبير في نسب التغطية بين الإناث والذكور مما يتطلب مضاعفة الجهد لدفع هذه الشريحة للإنخراط خاصة في ظل بداية تعافي النسيج الاقتصادي من تداعيات جائحة كوفيد.

كما تبقى نسبة التغطية الاجتماعية لنظام الأجراء في القطاع الفلاحي ضعيفة نتيجة جملة من العوامل من بينها قلة الإقبال على هذا النظام لضعف المقدرة التمويلية للفئات الخاضعة له والبعد الجغرافي لهياكل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وخاصة ضعف ثقافة الضمان الاجتماعي لدى هذه الفئات.

### الهدف 2-3: تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين:

تعمل الوزارة على الدفع نحو تطوير حوكمة الصناديق وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية (صرف الجرايات، صرف المنافع لذوي الحق، استرجاع مصاريف التداوي ...) بالإضافة الى تدعيم اللامركزية ومواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي الى جانب العمل على متابعة تنفيذ معايير ومؤشرات تعزيز الجودة والنجاعة.

- تقديم المؤشرات:

✓ المؤشر 2-3-1: آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الأجل

يهدف هذا المؤشر الى متابعة جودة الخدمات المسداة من قبل الصناديق الإجتماعية بهدف تحسينها وتقريبها من المنخرطين وتقليص آجالها.

✓ طريقة الاحتساب:

(1) مدة ترقب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراية

(2) نسبة الملفات المنجزة في الأجل مقارنة بالعدد الجملي للملفات

(1-2): كيفية احتساب الأجل: أقل من 24 ساعة أو يوم واحد أو يومان أو ثلاثة أيام

(2-2): شهر افتتاحالحقأوشهر ايداعالملفأوشهر المواليشهر ايداعالملف

(3-2): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(4-2): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(3) استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو المزمنة، استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية، استرجاع مصاريف العمليات الجراحية، استرجاع مصاريف الولادة، استرجاع مصاريف متابعة الحمل.

✓ تقديرات المؤشر 2-3-1:

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2026	2025	2024		2022		
						الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
25	25	-	35	39	يوم	آجال صرف المنافع بعنوان جريات الشيخوخة والعجز والباقيين على قيد الحياة (باليوم) (1)
						الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الأجل) (2)
% 85	% 80	% 75	% 80	% 80.68	%	إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمتدبين الجدد (1-2)
% 99.4	% 99.2	% 99	% 98	% 98.76	%	تصفية ملفات جريات التقاعد (2-2)
% 98.5	% 98	% 97.5	% 98	% 97.00	%	تصفية ملفات جريات الترميل (3-2)
% 95	% 92	% 89	% 90	% 87.26	%	تصفية ملفات الجريات الوقتية للأيتام (4-2)
						الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)
29	29	34	30	42,2	يوم	آجال استرجاع المصاريف (3) (باليوم)
						آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية (باليوم)
80	90	100	100	143	يوم	• خلاص أتعاب الأطباء
80	90	100	100	127	يوم	• خلاص الصيدالة
80	90	100	110	126	يوم	• خلاص أخصائي العلاج الطبيعي
100	110	120				آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة (باليوم)
7	7	9	9	9.4	يوم	• التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة

8	8	10	11	20.9	يوم	• زرع الكلى
8	8	13	13	16.7	يوم	• زرع النخاع الشوكي
7	7	9	9	12.1	يوم	• التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرابين والكشف بالأشعة على عضلات القلب
5	5	6	6	6.7	يوم	• تقنيت حصى الكلى
8	8	11	11	10.7	يوم	• السكانار، التشخيص بالرنين المغناطيسي
7	7	15	من 5 الى 30	الى 4.4من 42.4.	يوم	• التكفل بمصاريف الآلات الطبية
5	5	6	6	8.2	يوم	• تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية
8	8	11	11	13.9	يوم	• التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي

سجلت سنة 2023 تحسنا ملحوظا في آجال صرف الجرايات بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (35 يوما) بعد أن كانت تتجاوز 40 يوما ويعود ذلك إلى السياسة التي إتمدت بتدعيم وتوسيع لامركزية تصفية ملفات الجرايات مما مكن من تجاوز الهدف المرسوم وسيعى الصندوق خلال الثلاث سنوات القادمة إلى تحسين في الآجال لتبلغ سنة 2026 حوالي 25 يوما فقط خاصة في ظل التطوير الحاصل في طرق وإجراءات وأساليب التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصناديق وتقريب الخدمات وتطوير أساليب العمل ورقمنتها. كما شهدت نسب انجاز ملفات جرايات التقاعد وجرايات الترميل والجرايات الوقتية للأيتام التي تمت تصفيتها في الآجال بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية تحسنا مقارنة بسنة 2022 وينتظر أن تشهد هذه النسبة تحسنا ملحوظا بداية من سنة 2024 لتبلغ ذروتها سنة 2026 حيث يعتقد أن تلامس 100 % بالنسبة تصفية ملفات جرايات التقاعد وتصفية ملفات جرايات الترميل.

أما آجال استرجاع مصاريف العلاج وخلص مسدي الخدمات الصحية فقد شهدت بدورها تحسنا نتيجة توفر بعض السيولة من حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي ضخ للصيدلية المركزية والمؤسسات الصحية مما ساهم في تقليص الدين

أما بخصوص آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة فقد سجلت تحسنا مقارنة بسنة 2022 وقاربت في العموم الأهداف المرسومة.

كما نلاحظ أن تأخير خلاص المضمونين الاجتماعيين قد أثر سلبا على نسب مطالب إسترجاع المصاريف المنجزة في أجل لا يتعدى الشهر.

ويمكن التأكيد أن السنوات الثلاث القادمة سنشهد مزيدا من التحسن في آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية والمضمونين الاجتماعيين نتيجة تطور موارد حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي وربما تنوعها

## 2.2 – تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف و مؤشرات الأداء :

### جدول عدد 1 :

### الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الضمان الاجتماعي

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
<p><b>الهدف 1:</b>  <b>المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي</b></p>	<p>المؤشر 1: نسبة التوازن الأعباء والمداخيل</p>	<p>انظر الجدول عدد 1</p>	<p>ن 1 : القيادة والإشراف على صناديق الضمان الاجتماعي</p>	<p>918345</p>	<p>مراجعة النظام العام للتقاعد من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• إدخال بعض الإصلاحات المقياسية المتعلقة باحتساب الجارية (الأجر المرجعي، مردودية سنوات العمل، تعديل الجاريات....)</li> <li>• عدم تحميل النظام العام للتقاعد الكلفة المالية المنجزة عن التنفيل بعنوان الوظائف المرهقة والأسلاك النشيطة والأعمال المنهكة والمخلة بالصحة (إحداث مساهمة إضافية من العون ومن المشغل والنظر في إمكانية إحداث صندوق خاص لتمويل هذا الصنف من الجاريات...)</li> <li>• تنقيح بعض الفصول من القوانين الخاصة بنظام الجاريات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي (جمع أكثر من جارية،)</li> <li>• تنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجاريات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي وذلك على ضوء مشروع المرسوم الذي تم إعداده بالتنسيق مع سلطة الإشراف وعرضه خلال شهر ديسمبر 2022 على رئاسة</li> </ul>

الحكومة والذي يتعلق بإرساء ضمانات وضبط آليات جديدة لغاية إحكام إجراءات استخلاص ديون الصندوق:

• اقتراح إقرار أحكام على مستوى قوانين المالية تتعلق بالتكفل بديون المؤسسات والمنشآت العمومية التي تشهد صعوبات مالية والمتخلدة بذمتها لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

• مواصلة إيقاف إجراءات التتبع فيما يتعلق ببطاقات الإلزام الصادرة ضد الصندوق لعدم خلاص الضرائب وذلك إلى حين تحسن الوضع المالي لهذا الأخير، وإبرام اتفاقية جدولة لهذه الديون على مدى 10 سنوات لخلاص ما تخلد بذمته لفائدة الدولة،

• إقرار عفو على خطايا التأخير المثقلة على الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية نتيجة تخلفه عن إحالة المبالغ المقتطعة من جريات المتقاعدين لفائدة مصالح الجباية.

• اقتراح إحداث صندوق لتطهير

الدين الاجتماعي (caisse

**d'amortissement de la dette sociale**) المتخلد بذمة

الصناديق الاجتماعية وذلك على غرار التجربة الفرنسية ويقع ضبط تفاصيل تمويله والتصرف فيه على مستوى أمر حكومي. ويخول لهذا الصندوق إصدار القروض

الرقاعية (**emprunts**

**obligataires**) لدى السوق المالية

الدولية وذلك على المدى المتوسط والبعيد.

• اقتراح تحمل ميزانية الدولة

<p>للأعباء المالية المنجّرة عن لجوء الصندوق إلى السوق النقدية لتمويل حاجياته من السيولة لصرف الجرايات.</p> <p>● اقتراح إقرار آلية قانونية تمكن من اقتطاع مبالغ المساهمات بعنوان التقاعد مباشرة من منح الدعم المخصصة للمؤسسات و المنشآت العمومية للحد من ظاهرة التهرب الاجتماعي.</p> <p>● اقتراح تركيز مجلس أعلى لتمويل الضمان الاجتماعي <b>haut conseil pour le financement de la sécurité sociale (HCFSS).</b></p>					
<p>تدعيم إجراءات استخلاص مساهمات نظام التأمين على المرض بالقطاع العمومي:</p> <p>● مسك حسابات فردية للمضمونين الاجتماعيين خاصة بالأجور المصرح بها بعنوان مساهمات نظام التأمين على المرض بالقطاع العمومي على أن يتم اعتماد هذه السجلات لاحقاً لافتتاح الحق لخدمات الصندوق</p> <p>● سحب نفس الإجراءات المعمول بها لدى الصندوق الوطني للتقاعد و الحيغة الاجتماعية فيما يتعلق بتوظيف خطايا التأخير في حالة التصريح و خلاص مساهمات التأمين على المرض بعد الأجال القانونية.</p> <p>● إبرام اتفاقية مع الصندوق الوطني للتقاعد والحيغة الاجتماعية تنص على تبادل المعطيات المتعلقة بأصحاب الجرايات والأجور المصرح بها للمضمونين الاجتماعيين</p>	<p>9350</p>	<p>ن 2 : التصرف لفائدة الدولة في بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية (cnss)</p>	<p>انظر الجدول عدد 2</p>	<p>المؤشر 2: نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)</p>	

<p>النشيطين حتى يتسنى لنا متابعة الحسابات الفردية.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• إستحداث إستخلاص مستحقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض لدى الصندوق الوطني للتقاعد والحيفة الاجتماعية بعنوان المساهمات المستخلصة وغير المحولة وذلك بالعمل على الرفع من تحويلاتها مع السعي إلى تحسين السيولة من إعتمادات</li> <li>• إستحداث إصلاح نظام التقاعد بالقطاع الخاص بهدف تمكين الصندوق الوطني للتأمين على المرض من الحصول على مستحقاته بعنوان الاشتراكات الراجعة له ومنه تحسين الإستخلاص والرفع من التحويلات بعنوان مساهمات التأمين على المرض لفائدة الصندوق.</li> <li>• إبرام اتفاقية مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بخصوص ضبط العلاقة في مجال التكفل بالخدمات المسداة للمضمونين الاجتماعيين بمصحات الضمان الاجتماعي وتحويل الاشتراكات وتبادل المعطيات.</li> <li>• إستحداث إستخلاص مستحقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعنوان المساهمات المستخلصة و غير المحولة مع السعي إلى تحسين السيولة من إعتمادات تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي.</li> </ul>					
<ul style="list-style-type: none"> <li>• مشروع إعادة تأهيل منظومة</li> </ul>	<p>298130</p>	<p>ن 3 : التصرف لفائدة الدولة في</p>	<p>انظر الجدول عدد 3</p>	<p>المؤشر 3: نسبة التغطية</p>	<p><b>الهدف 2:</b> <b>تحسين التغطية</b></p>

<p>الاجتماعية الاجتماعية الاجتماعية الاجتماعية</p>		<p>الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي و بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية (cnrps)</p>		<p>الاجتماعية الاجتماعية</p>	<p>الاجتماعية</p>
<p>الاجتماعية الاجتماعية الاجتماعية الاجتماعية</p>	<p>700</p>	<p>ن 4 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي (cnam)</p>	<p>انظر الجدول عدد 4</p>	<p>المؤشر 4: آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال</p>	<p>الهدف 3: تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين</p>

المسداة خاصة في إطار  
المنظومة العلاجية الخاصة من  
عيادات وتحاليل طبية وكشوفات .  
تقييم وتحسين التصرف في  
الآلات الطبية.

• جرد وتقييم وتحسين قواعد  
التقييم الطبي المدرجة  
بالمنظومة الإعلامية.

• المراقبة البعدية للمصابين  
بأمراض ثقيلة في إطار حوادث  
الشغل والأمراض المهنية (IPP  
**invalidante**).

• إنجاز دراسة تحليلية لملفات  
المضمومين الاجتماعيين  
المنتفعين براحة مرضية تفوق 3  
سنوات في إطار نظام التأمينات  
الاجتماعية.

• ترشيد نفقات الإقامة  
الإستشفائية حيث سيتم إجراء  
مراقبة بعدية للتطابق بين  
الأعمال المفوترة والأعمال  
المنجزة بالنسبة للإقامات  
الإستشفائية المجرة بالقطاع  
الخاص والمتعلقة بطب الولادة  
 وأمراض الدم وأمراض القلب  
والشرايين والعمليات الجراحية.

• مزيد الاعتناء بالاستقبال  
باعتباره وظيفة حيوية ومحورية  
في إسداء الخدمات. وسيتم في  
هذا الإطار:

- تكوين أعوان الاستقبال  
- إعادة النظر في تهيئة المراكز  
الجهوية والمحلية بما يجعلها  
مستوفاة لشروط الحصول على  
علامة مرحبا وذلك وفق مرحلة  
تشمل 5 مراكز كل سنة ليبلغ  
العدد الجملي للمراكز الحاصلة  
على علامة مرحبا 15 مركزا مع

نهاية فترة العقد.

- رقمنة الخدمات واستعمال التكنولوجيات ووسائل الاتصال الحديثة في التواصل مع المضمونين الاجتماعيين ومقدمي الخدمات الصحية من خلال:
- توسيع استعمال المنصة (ecnam) على مقدمي الخدمات الصحية في القطاعين العمومي والخاص.
- القيام بحملات تحسيسية موجهة للمضمونين الاجتماعيين بهدف تطوير الانخراط في المنصة واستعمالها.
- تطوير واستغلال تطبيق على الهاتف الجوال (elabes) وهي بمثابة بطاقة "لاباس" في صيغة رقمية تمكن من نفس خدمات البطاقة المادية إضافة إلى توفير خدمات جديدة للمضمونين الاجتماعيين وأولي الحق منهم.
- مزيد تقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين ومقدمي الخدمات الصحية. وسيتم في هذا الإطار:
- التوسيع التدريجي في شبكة الأقاليم الطبية وفق برنامج يتضمن إحداث 5 أقاليم فرعية بكل من نابل وجندوبة والقصرين وقابس وقفصة. وينتظر أن يتم في هذا الإطار بعث إقليم طبي إضافي خلال سنة 2025 على أن يتواصل برنامج الإحداثيات بناء على تقييم التجارب السابقة.
- مواصلة لامركزة الرأي الطبي للتكفل بالأدوية الخاضعة للموافقة المسبقة الذي تم الشروع فيه منذ سنة 2020. وقد تمت في هذا

<p>الإطار لامركزية الرأي الطبي من المستوى الإقليمي إلى المستويين الجهوي والمحلي بالنسبة لـ 292 دواء مع موفى سنة 2022 وسيتم خلال فترة العقد توسيع هذه القائمة لتشمل أدوية إضافية وفق البرنامج السنوي المعد للغرض.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• مواصلة لامركزية بعض الخدمات في جانبيها الإداري والطبي على غرار عمليات زرع القوقعة وزرع القلب وزرع الكبد وتصفية الدم عبر الصفاق.</li> <li>• توسيع إجراءات التكفل بالأدوية الخصوصية وتوزيعها لتشمل الـ 8 هياكل الصحية العمومية والعسكرية المبرمجة على غرار ما هو معمول به بمعهد صالح عزيز.</li> <li>• الانخراط في برنامج دور الخدمات الرقمية.</li> <li>• التقليل في آجال معالجة ملفات استرجاع المصاريف والخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة وخلص مقدمي الخدمات الصحية وذلك في إطار عقود أهداف تبرم في الغرض مع المراكز الجهوية والمحلية تأخذ بعين الاعتبار الأجال المسجلة من قبل كل مركز وإمكانياته.</li> </ul>					
<p><b><u>1226525</u></b></p>	<p>المجموع</p>				

## 3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج :

### جدول عدد 2 :

### مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	الفاعل العمومي
9350	<ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم وتعزيز استخلاص ديون الصندوق من خلال إعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية لتحقيق النجاعة المرجوة، هذا إضافة إلى دعم الخدمات الإلكترونية وخاصة منها التي تتعلق بالتصريح ودفع المساهمات عن بعد،</li> <li>• الشروع في مراجعة بعض الأنظمة الخصوصية على غرار منظومة التغطية الاجتماعية للمرأة الريفية ومنظومة التغطية الاجتماعية للصيادين البحريين</li> <li>• الإسراع في إصدار مشروع الأمر المتعلق بإصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي.</li> <li>• إقرار آلية قانونية تمكن من اقتطاع مساهمات التقاعد من منح الدعم المخصصة للمؤسسات المشغلة للحد من ظاهرة التهرب الاجتماعي،</li> <li>• مراجعة أحكام القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي قصد إقرار اجبارية خلاص معالم الاشتراكات المقطعة من أجور العمال بصفة شهرية مقابل الإبقاء على آجال دفع المساهمات المحمولة على كاهل المؤجر كل ثلاثة أشهر.</li> <li>• مراجعة نسب الاشتراكات في نظام التعويض عن الأضرار الحاصلة بسبب حوادث الشغل والأمراض المهنية المعمول بها حاليا وملائمتها مع تطور الأنشطة الاقتصادية، إضافة لتنظيم منح الامتياز المتعلق بالتخفيض في نسب الاشتراكات.</li> </ul>	<p>تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي</p> <p>تحسين التغطية الاجتماعية:</p>	<p>الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي</p>

	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين من خلال مواصلة إحداث دور للضمان الاجتماعي في المناطق التي تقتدر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي وتركيز لالوحدات المتنقلة للضمان الاجتماعي.</li> </ul>	<p>تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين</p>	
<p>298130</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تعزيز موارد الصناديق الاجتماعية من غير المساهمات بإحداث أدات ومعاليم جبائية إضافية توظف على بعض الخدمات أو المواد الاستهلاكية تخصص لدعم الحساب المحدث في الخزينة تحت اسم "حساب تنوع مصادر الضمان الاجتماعي"</li> <li>● مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي وخاصة نظام الجرايات (مراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية بالقطاع العام)</li> <li>● <b>مراجعة النظام العام للتقاعد</b></li> <li>● إدخال بعض الإصلاحات المقياسية المتعلقة باحتساب الجراية (الأجر المرجعي، مردودية سنوات العمل، تعديل الجرايات....)</li> <li>● عدم تحميل النظام العام للتقاعد الكلفة المالية المنجرة عن التنقيل بعنوان الوظائف المرهقة والأسلاك النشيطة والأعمال المنهكة والمخلة بالصحة (إحداث مساهمة إضافية من العون ومن المشغل والنظر في إمكانية إحداث صندوق خاص لتمويل هذا الصنف من الجرايات...)</li> <li>● تنقيح بعض الفصول من القوانين الخاصة بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي ( جمع أكثر من جراية،.....)</li> <li>● تنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي وذلك على ضوء مشروع المرسوم الذي تم إعداده بالتنسيق مع سلطة الإشراف وعرضه خلال شهر ديسمبر 2022 على رئاسة الحكومة والذي يتعلق بإرساء ضمانات وضبط آليات جديدة لغاية إحكام إجراءات استخلاص ديون الصندوق:</li> <li>● بالنسبة لاسترجاع جرايات أسندت دون موجب (بعد تاريخ الوفاة،...): إرساء إجراءات إدارية وجبرية وتحفظية التي ستمكن من ترسيخ الضمانات الكفيلة باسترجاع هذه المبالغ من المؤسسات البنكية والبريدية.</li> <li>● بالنسبة لاستخلاص مستحقات الصندوق بعنوان مضاعفة منحة رأس المال عند الوفاة وتيسير إجراءات استرجاع الجزء المضاعف من منحة رأس المال عند الوفاة واسترجاع مبالغ الجرايات المسندة قبل بلوغ السن القانونية نتيجة لسقوط بدني أو وفاة بالرجوع على المؤمن في أو المسؤول عن الحادث، إذا كان سبب وفاة العون ناتجا عن مسؤولية الغير وذلك طيلة مدة الانتفاع بالجراية قبل بلوغ السن القانونية (في انتظار صدور قانون في الغرض سيتولى الصندوق اللجوء إلى إجراءات التقاضي لاسترجاع الجرايات).</li> <li>● اقتراح إقرار أحكام على مستوى قوانين المالية تتعلق بالتكفل بديون المؤسسات والمنشآت العمومية التي تشهد صعوبات مالية والمتخلدة بذمتها لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.</li> <li>● مواصلة إيقاف إجراءات التتبع فيما يتعلق ببطاقات الإلزام الصادرة ضد الصندوق لعدم خلاص الضرائب وذلك إلى حين تحسن الوضع المالي لهذا الأخير، وإبرام اتفاقية جدولة لهذه الديون على مدى 10 سنوات لخلاص ما تخلد بذمته لفائدة</li> </ul>	<p>تحسين التوازنات المالية للصندوق :</p>	<p>الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية</p>

	<p>الدولة،</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• إقرار عفو على خطايا التأخير المثقلة على الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية نتيجة تخلفه عن إحالة المبالغ المقطوعة من جريات المتقاعدين لفائدة مصالح الجباية.</li> <li>• اقتراح إحداث صندوق لتطهير الدين الاجتماعي (caisse d'amortissement de la dette sociale) المتخذ بدمّة الصناديق الاجتماعية وذلك على غرار التجربة الفرنسية ويقع ضبط تفاصيل تمويله والتصرف فيه على مستوى أمر حكومي. ويخول لهذا الصندوق إصدار القروض الرقاعية (emprunts obligataires) لدى السوق المالية الدولية وذلك على المدى المتوسط والبعيد.</li> <li>• اقتراح تحمل ميزانية الدولة للأعباء المالية المنجزة عن لجوء الصندوق إلى السوق النقدية لتمويل حاجياته من السيولة لصرف الجريات.</li> <li>• اقتراح إقرار آلية قانونية تمكن من اقتطاع مبالغ المساهمات بعنوان التقاعد مباشرة من منح الدعم المخصصة للمؤسسات والمنشآت العمومية للحد من ظاهرة التهرب الاجتماعي.</li> <li>• اقتراح تركيز مجلس أعلى لتمويل الضمان الاجتماعي haut conseil pour le financement de la sécurité sociale (HCFSS).</li> </ul>		
	<ul style="list-style-type: none"> <li>• مشروع إعادة تأهيل منظومة الجريات بتطوير تطبيق جديدة تتضمن كل الوظائف المتعلقة بالتصرف في الجريات وتوابعها.</li> <li>• مشروع إرساء منصة جديدة لتبادل المعلومات بين الصندوق والمؤسسات المشغلة.</li> <li>• تأهيل التطبيقات المتعلقة بمتابعة الحياة المهنية للمنخرطين بالنسبة لوضعيات الإلحاق في إطار التعاون الفني أو تحت الذمة الخاصة.</li> <li>• تأهيل التطبيق المتعلقة بالتصرف في القروض المسندة للمنخرطين.</li> </ul>	<p>تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمومين الاجتماعيين</p>	
700	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تدعيم إجراءات استخلاص مساهمات نظام التأمين على المرض بالقطاع العمومي :</li> <li>• مسك حسابات فردية للمضمومين الاجتماعيين خاصة بالأجور المصرح بها بعنوان مساهمات نظام التأمين على المرض بالقطاع العمومي على أن يتم اعتماد هذه السجلات لاحقا لافتتاح الحق لخدمات الصندوق.</li> <li>• سحب نفس الإجراءات المعمول بها لدى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية فيما يتعلق بتوظيف خطايا التأخير في حالة التصريح وخلاص مساهمات التأمين على المرض بعد الأجل القانونية.</li> <li>• إبرام اتفاقية مع الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية تنص على تبادل المعطيات المتعلقة بأصحاب الجريات و الأجور المصرح بها للمضمومين الاجتماعيين النشيطين حتى يتسنى لنا متابعة الحسابات الفردية.</li> <li>• إستحداث إستخلاص مستحقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض لدى الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية بعنوان المساهمات المستخلصة و غير المحولة وذلك بالعمل على الرفع من تحويلاتها مع السعي إلى تحسين السيولة من إتمادات تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي.</li> <li>• إستحداث إصلاح نظام التقاعد بالقطاع الخاص بهدف تمكين الصندوق الوطني للتأمين على المرض من الحصول على مستحقاته بعنوان الاشتراكات الراجعة له ومنه تحسين</li> </ul>	<p>تحسين التوازنات المالية للصندوق الوطني للتأمين على المرض</p>	<p>الصندوق الوطني للتأمين على المرض</p>

	<p>الإستخلاص والرفع من التحويلات بعنوان مساهمات التأمين على المرض لفائدة الصندوق.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• إبرام اتفاقية مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تنص على إستخلاص الإشتراكات و تبادل المعطيات المتعلقة بـ :</li> <li>• وضعية مسدي الخدمات الصحية المتعاملين مع الصندوق إزاء منظومة الضمان الاجتماعي قصد اعتمادها عند الخلاص.</li> <li>• سجل مسدي الخدمات الصحية المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.</li> <li>• إبرام اتفاقية مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بخصوص ضبط العلاقة في مجال التكفل بالخدمات المسداة للمضمونين الاجتماعيين بمصحات الضمان الاجتماعي وتحويل الإشتراكات وتبادل المعطيات.</li> <li>• إستحداث إستخلاص مستحقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعنوان المساهمات المستخلصة وغير المحولة مع السعي إلى تحسين السبولة من إعتمادات تنوع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي.</li> <li>• إيجاد موارد أخرى مخصصة لتمويل نظام التأمين على المرض في إطار تنوع مصادر التمويل</li> <li>• ترشيد إسداء المنافع:</li> <li>• تدعيم المراقبة الآلية والمباشرة لشروط افتتاح الحق باعتماد إدماج قاعدة طبية وإدارية في المنظومة الإعلامية.</li> <li>• ضبط سياسة متكاملة لرصد واستشعار وردع التجاوزات.</li> <li>• التأكد من الانتفاع الفعلي بالعلاج بتفعيل المراقبة الطبية البعدية.</li> <li>• التحكم في مصاريف التأمين على المرض عن طريق متابعة السقف والمراقبة الحينية.</li> <li>• إعداد وتحيين المراجع الطبية المعتمدة في دراسة مطالب التكفل بالخدمات.</li> <li>• إرساء منظومة المساعدة على أخذ القرار بهدف توظيفها في إعداد جداول القيادة</li> </ul>		
	<ul style="list-style-type: none"> <li>• مزيد الاعتناء بالاستقبال باعتباره وظيفة حيوية ومحورية في إسداء الخدمات. وسيتم في هذا الإطار:</li> <li>• تكوين أعوان الاستقبال</li> <li>• إعادة النظر في تهيئة المراكز الجهوية والمحلية بما يجعلها مستوفاة لشروط الحصول على علامة مرحبا وذلك وفق مرحلية تشمل 5 مراكز كل سنة ليبلغ العدد الجملي للمراكز الحاصلة على علامة مرحبا 15 مركزا مع نهاية فترة العقد.</li> <li>• رقمنة الخدمات واستعمال التكنولوجيات ووسائل الاتصال الحديثة في التواصل مع المضمونين الاجتماعيين ومقدمي الخدمات الصحية من خلال:</li> <li>• توسيع استعمال المنصة (ecnam) على مقدمي الخدمات الصحية في القطاعين العمومي والخاص.</li> <li>• القيام بحملات تحسيسية موجهة للمضمونين الاجتماعيين بهدف تطوير الانخراط في المنصة واستعمالها.</li> <li>• تطوير واستغلال تطبيقية على الهاتف الجوال (elabes) وهي بمثابة بطاقة "لاباس" في صيغة رقمية تمكن من نفس خدمات البطاقة المادية إضافة إلى توفير خدمات جديدة للمضمونين الاجتماعيين وأولي الحق منهم.</li> <li>• مزيد تقرب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين ومقدمي الخدمات الصحية. وسيتم في هذا الإطار:</li> <li>• التوسيع التدريجي في شبكة الأقاليم الطبية وفق برنامج يتضمن</li> </ul>	<p>تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين</p>	

إحداث 5 أقاليم فرعية بكل من نابل وجندوبة والقصرين وقابس وقفصة. وينتظر أن يتم في هذا الإطار بعث إقليم طبي إضافي خلال سنة 2025 على أن يتواصل برنامج الإحداثيات بناء على تقييم التجارب السابقة.

- مواصلة لامركزية الرأي الطبي للتكفل بالأدوية الخاضعة للموافقة المسبقة الذي تم الشروع فيه منذ سنة 2020. وقد تمت في هذا الإطار لامركزية الرأي الطبي من المستوى الإقليمي إلى المستويين الجهوي والمحلي بالنسبة لـ 292 دواء مع موفى سنة 2022 وسيتم خلال فترة العقد توسيع هذه القائمة لتشمل أدوية إضافية وفق البرنامج السنوي المعد للغرض.
- مواصلة لامركزية بعض الخدمات في جانبيها الإداري والطبي على غرار عمليات زرع القوقعة وزرع القلب وزرع الكبد وتصفية الدم عبر الصفاق.
- توسيع إجراءات التكفل بالأدوية الخصوصية وتوزيعها لتشمل الـ 8 هياكل الصحية العمومية والعسكرية المبرمجة على غرار ما هو معمول به بمعهد صالح عزيز.
- الانخراط في برنامج دور الخدمات الرقمية.
- التقليل في آجال معالجة ملفات استرجاع المصاريف والخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة وخلص مقدمي الخدمات الصحية وذلك في إطار عقود أهداف تبرم في الغرض مع المراكز الجهوية والمحلية تأخذ بعين الاعتبار الأجال المسجلة من قبل كل مركز وإمكانياته.

### 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2024-2026:

#### جدول عدد 2 تقديرات ميزانية البرنامج التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

الفارق		تقديرات 2024 (2)	ق م 2023 (1)	انجازات 2022	بيان النفقات
النسبة %	المبلغ (1) - (2)				
7.58%	55	781	726	671	نفقات التأجير
6.27%	3	54	51	20	نفقات التسيير
4.92%	57.500	1225.680	1168.180	954.425	نفقات التدخلات
-50%	-10	10	20	12	نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
<b>4.92%</b>	<b>57.548</b>	<b>1226.525</b>	<b>1168.977</b>	<b>955.128</b>	<b>المجموع</b>

#### جدول عدد 3: إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026) التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	ق م 2023	إنجازات 2022	البيان
880	850	781	726	671	نفقات التأجير
60	55	54	51	20	نفقات التسيير
1312.240	1259.406	1225.680	1168.180	954.425	نفقات التدخلات
10	10	10	20	12	نفقات الإستثمار
					نفقات العمليات المالية
<b>1313.190</b>	<b>1260.321</b>	<b>1226.525</b>	<b>1168.977</b>	<b>955.128</b>	<b>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</b>
<b>1313.190</b>	<b>1260.321</b>	<b>1226.525</b>	<b>1168.977</b>	<b>955.128</b>	<b>المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</b>

تقدر الاعتمادات المقترحة لبرنامج الضمان الاجتماعي لسنة 2024 بـ 1226.525.461 د مقابل 1168.977.187 د 2023 أي بزيادة 57.548.274 د تمثل 92،4 % وتقدر الزيادة الحاصلة أساسا في النفقات التدخلات :

- منحة تكميلية لفائدة أصحاب الجرايات المسندة من قبل الصناديق الاجتماعية التي يساوي أو يقل مبلغها الشهري عن 180 دينارا ( 5 م د) - تسديد عجز الأنظمة ( 1 م د) - التعاون الفني مع الخارج (0،5 م د) - برنامج التقاعد المبكر ( 84 م د ) وتنصهر الزيادات المسجلة في إطار أهداف البرنامج عبر تحسين المنافع المسداة للمضمونيين الاجتماعيين والمساهمة في مزيد التحكم في كلفة الأجور من خلال برنامج التقاعد المبكر .

- برنامج النهوض الاجتماعي
- رئيس البرنامج : السيد إبراهيم بن إدريس
- تاريخ تولي مهمة قيادة البرنامج: بداية من 04 نوفمبر 2021

## 1- تقديم البرنامج :

يحتل قطاع النهوض الاجتماعي مكانة مركزية في السياسة الاجتماعية لذلك تعمل المهمة على دعم تدخلاتها الاجتماعية لتحقيق مزيد من الرفاه الاجتماعي للفئات الفقيرة والهشة والمهمشة وتدعيم ادماجها الاجتماعي والاقتصادي.

ويتم العمل على تجسيم التوجهات الإستراتيجية للبرنامج في إطار تنفيذ السياسات التنموية والاقتصادية والاجتماعية وعبر برامج وآليات ترمي إلى توفير الحماية والرعاية الاجتماعية والنهوض بالتشغيل وخلق فرص العمل وتعزيز نفاذ المواطنين إلى الخدمات الاجتماعية وتقريبها منه وتبسيط الإجراءات، في إطار مقاربة مبنية على حقوق الإنسان والتميز الإيجابي للجهات بناء على مؤشرات التنمية الجهوية ولبعض الفئات مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال... وتمثل سياسة الحماية الاجتماعية في القطاع غير المساهماتي بمختلف برامجها وآلياتها أهم ركائز هذه التوجهات الاستراتيجية.

وقد تمّ خلال السنوات الأخيرة إدخال جملة من الإصلاحات الهيكلية على الخطط والمشاريع والبرامج الاجتماعية الجاري بها العمل من خلال تعديلها وتطويرها وحوكمة آليات التصرف فيها وتحسين أدائها وذلك في إطار رؤية جديدة للسياسة الاجتماعية منسجمة مع التوجّهات الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 وإرساء "الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية" التي ضببتها منظمة العمل الدوليّة سنة 2012 والتي تعتمد على توسيع وتدعيم منظومة الحماية الاجتماعية بما يسهم في تأمين حقّ المواطن في التغطية الاجتماعية والصحيّة الملائمة وحدّ أدنى من الدخل للفئات ذات الاحتياجات الخصوصية وخاصة منها الأشخاص المعوقين والنساء والأطفال، كما تستجيب بالتوازي مع ذلك إلى إلتزامات الدولة التونسية وتنفيذها للمواثيق والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الإختياري الملحق بها، بالإضافة إلى التعهدات على مستوى دستور الجمهورية التونسية (الفصول 22 و 43 و 54)، وأهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصة منها الهدف 1 و 4 و 8 و 10 إضافة إلى جملة النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بمجال النهوض الاجتماعي (القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 مؤرخ في 30 جانفي 2019 يتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي والقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والقانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 المتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم كما تم تنقيحه بالقانون عدد 41 لسنة 2016 المؤرخ في 16 ماي 2016 وجملة النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة به).

يهدف البرنامج على المدى المتوسط إلى تدعيم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة خاصة من خلال مزيد تعميم موارد الرزق للعائلات الفقيرة إضافة إلى دعم مساهمة الهياكل الاجتماعية في مقاومة مظاهر العنف خاصة تجاه النساء والأطفال وأخيرا استهداف النساء الأميات بالمناطق الداخلية والريفية من خلال اعتماد برامج خصوصية في الغرض.

وتعتبر من نقاط قوة البرنامج كفايات و تعدد اختصاصات الإطار العامل في مجال النهوض الاجتماعي وتنوع الخدمات المسداة من قبلهم لفئات متنوعة من مكونات المجتمع و ثراء شبكة الهياكل العاملة في المجال الاجتماعي ووجود تمثيلية جهوية ومحلية لكامل هياكل النهوض الاجتماعي وقربها من الفئة المتعهد بها وكذلك تنوع البرامج والآليات في مجالات التضامن والتنمية الاجتماعية والنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة والوقاية والإدماج الاجتماعي: مشاريع وآليات ذات صبغة وقائية ورعاية وإدماجية تستجيب لتنوع وتعدد الظواهر الاجتماعية والفئات المتعهد بها ( الفقر، الإعاقة، سوء التكيف الاجتماعي، الطفولة الفاقدة للسند، الأطفال في نزاع مع القانون، الطفولة المهددة، الأمية، المسنين، المرأة المعنفة، الفشل والإنقطاع المدرسي، الهجرة غير النظامية....)،

غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات خاصة منها ضرورة وضع نظام متابعة للمؤسسات وفق معايير دولية لجودة الخدمات وتدعيم دور المجتمع المدني في مساندة هياكل الدولة في التعهد بالفئات الهشة إضافة إلى ضعف التنسيق والشراكة بين مختلف الهياكل المتدخلة في المجال. كما تبرز الإشكالية المتعلقة بتعرض الفئات الهشة المذكورة خاصة من النساء إلى مظاهر العنف المادي والجسدي والاقتصادي. إذا تعمق مظاهر الفقر والخصاصة والامية من إمكانية تعرضهن للاستغلال وسوء المعاملة سواء في المحيط العائلي او المجتمعي وكذلك معانتهن من أشكال التبعية الاقتصادية خاصة بالنسبة للمرأة الحاملة للإعاقة والتي تواجه صعوبات على مستوى الإدماج والتشغيل.

كما تبرز في هذا الصدد ظواهر اجتماعية أخرى مثل لجوء النساء الفقيرات للعمل بالقطاعات الهشة (القطاع الفلاحي / العمل بالمنازل / العمل الموسمي..) وغير المهيكلة وعدم تمتعهن بالتغطية الاجتماعية وارتباط الوضعيات الهشة للعائلات بظواهر الجنوح والانقطاع المدرسي المبكر لدى الأطفال. وتتمثل إستراتيجية برنامج النهوض الاجتماعي في:

- ✓ الحد من مظاهر الإقصاء الاجتماعي للفئات الهشة والعمل على تحقيق ادماجها الاقتصادي والاجتماعي
- ✓ المساهمة في القضاء تدريجيا على الفقر و على كافة مظاهر اللامساواة بين فئات المجتمع
- ✓ المساهمة في تقليص المعدل الوطني للأمية لدى الشريحة النشيطة مع تركيز الجهود على المرأة والمناطق الريفية والعمل على إرساء ونشر الثقافة الرقمية وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة واستثمار التكنولوجيات الحديثة في مجال تعليم الكبار والنهوض بالمرأة الريفية.

وتترجم استراتيجية برنامج النهوض الاجتماعي من خلال جملة من المحاور الأساسية :

- ✓ ضمان مقومات العيش الكريم للفئات الهشة والفقيرة ومحدودة الدخل من خلال تصويب المساعدات الاجتماعية .
- ✓ تحسين مقومات عيش الفئات الهشة وذلك من خلال العمل على إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي عبر بعث موارد الرزق للقادرين على العمل منهم (خاصة الأسر من الفئات المعوزة والأشخاص ذوي الإعاقة).
- ✓ ضمان تغطية عادلة بالهياكل والإطارات العاملة في المجال الاجتماعي.
- ✓ الحد من الأمية خاصة بالنسبة للنساء في المناطق الداخلية والريفية.

كما يتميز برنامج النهوض الاجتماعي بتنوع هياكله المركزية و الجهوية والمتمثلة في :

#### ✓ الهياكل المركزية:

- الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي

#### ✓ المؤسسات ذات الصبغة الإدارية تحت الإشراف:

- المركز الوطني لتعليم الكبار
- المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة (11)
- المؤسسات العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية (7)
- مراكز الدفاع والاندماج الاجتماعي(24)

#### ✓ الهياكل الجهوية:

- أقسام النهوض الاجتماعي (25)
- الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي (274)

#### ✓ الفاعلين العموميين:

- المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة
- الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة
- الجمعيات العاملة في مجال الاجتماعي
- الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي

## 2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

### 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء :

#### - الهدف 1-3: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة

ضمان توجيه البرامج والمساعدات الاجتماعية من العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل

المؤشرات:

#### ✓ المؤشر 1-3-1: نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة:

يعتمد هذا المؤشر على الترفيع في نسق إحداث موارد الرزق لفائدة العائلات المعوزة وإدماجها إقتصاديا بما ينسجم مع السياسة الاجتماعية للدولة والمقتضيات التي أقرها القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 المتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي والتي تقوم على الحد من التواكل وتكريس مبدأ التعويل على الذات والحد من الفقر والارتداد إليه وتوارثه عبر إدماج القادرين على العمل والتشجيع على العمل المستقل وخلق موارد الرزق. وتجد هذه التوجّهات أسسها في أهداف التنمية المستدامة وأجند التنمية لسنة 2030 " لن يترك أحد في الخلف" وفي الإتفاقيات والعهود الدولية التي صادقت عليها الدولة التونسية على غرار العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد تم في هذا الإطار إحداث برنامج للتمكين الاقتصادي للفئات القيرة ومحدودة الدخل والشخاص ذوي الإعاقة بمقتضى الأمر عدد 715 المؤرخ في 20 سبتمبر 2022.

#### ✓ تقديرات المؤشر 1-3-1:

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2026	2025	2024		2022		
% 1	0.75%	% 0.50	%0.12	%0.09	%	نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة (عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة)

#### ✓ المؤشر 2-3-1: نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعت بالمساعدات الاجتماعية:

يعتبر توجيه المساعدات والخدمات الاجتماعية لفائدة الفئات الأكثر تعرضا لتأثيرات الفقر من بين العوامل الرئيسية للمساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمة، وحيث أنّ استهداف الفئات الأكثر هشاشة وتأثرا بالأزمات وبتغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد يعتبر من بين مؤشرات نجاعة استهداف البرامج الاجتماعية من منظور جندي. ومن هذا المنظور سنركز على وضعية النساء المنتفعت بالمساعدات الاجتماعية.

ويهدف المؤشر "نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية" إلى تدعيم إستهداف وتمكين النساء من العائلات المعوزة من المساعدات الاجتماعية في إطار برنامج الأمان الاجتماعي باعتبارهن الأكثر تعرضا لإنعكاسات الفقر.

### ✓ تقديرات المؤشر 2-1-3:

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2026	2025	2024		2022		
58%	57%	56%	59%	%57.5	%	نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية

لقد كانت لحائحة كوفيد-19 تأثيرت عميقة على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل وعلى الفئات الهشة الأخرى، وزادت هذه الوضعيات تأزما بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية التي انعكست مخلفاتها على ارتفاع مستوى الأسعار وتدني المقدرة الشرائية، لذا، فقد شهدت سنة 2022 الشروع في توسيع قاعدة الانتفاع بمساعدات برنامج الأمان الاجتماعي لتشمل عددا هاما من بين الفئات المتضررة من انعكاسات هذه الأزمات العالمية، وباعتماد الإجراءات الجديدة المنصوص عليها بالأمر عدد 317 لسنة 2020 المؤرخ في 19 ماي 2020 المتعلق بضبط شروط وإجراءات الانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي وسحبه والاعتراض عليه وتطبيقا لمقتضيات منشور وزير الشؤون الاجتماعية عدد 12 المؤرخ في 10 ماي 2022 المتعلق بالإجراءات العملية للانتفاع بالمنحة الشهرية القارة والعلاج المجاني والعلاج بالتعريف المنخفضة ضمن برنامج الأمان الاجتماعي، تم سنة 2022 ادراج حوالي 41 ألف منتفع جديد ليرتفع بذلك عدد المنتفعين بالمنح الشهرية القارة من 268293 منتفعا في موفى سنة 2021 منهم 161112 امرأة بنسبة 60.1% إلى 305931 منتفعا في موفى سنة 2022 منهم 175950 امرأة رئيسة أسرة أي بنسبة 57.5%.

هذا وقد بلغ عدد المنتفعين 326788 خلال شهر ماي 2023، منهم 182045 امرأة بنسبة 55.7%. ونلاحظ أن عدد النساء المنتفعات بالمنح المالية القارة في ارتفاع متواصل إلا أنّ نسبتهن من المجموع شهدت انخفاضا باعتبار عدم مسايرة نسبة العدد الإضافي للنساء المنتفعات بالمنحة للنسبة المنجزة في سنة 2021 وسنة 2022 (العدد الإضافي من الذكور أكبر من العدد الإضافي من الاناث).

**- الهدف 2-3 : المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات  
الخصوصية**

ضمان الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخاصة عبر جملة الآليات المتاحة ومن خلال شبكة الهياكل الاجتماعية.

**المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1-2-3: نسبة إدماج الأشخاص المعوقين (المسجلين بمراكز التربية المختصة):**

يهدف هذا المؤشر إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص المعوقين (المسجلين بمراكز التربية المختصة) في إطار تفعيل أحكام القانون التوجيهي للأشخاص المعوقين.

✓ **تقديرات المؤشر 1-2-3:**

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2026	2025	2024		2022		
%0.32	%0.30	%0.28	%0.22	%0.30	%	نسبة إدماج الأشخاص المعوقين (المسجلين بمراكز التربية المختصة)

تم احتساب هذه النسبة بالاعتماد على عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المرسمين بمراكز التربية المختصة والذين انتفعوا ببرامج بعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل مقارنة بالعدد الجملي للأشخاص ذوي الإعاقة المنتفعين بهذا البرنامج إلا أنه تبين لنا أن طريقة الاحتساب هذه لا تعكس فعليا الأداء المتعلق بتحقيق الهدف. لهذا سيتم احتساب هذا المؤشر ابتداء من سنة 2023 كما يلي: عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المرسمين بمراكز التربية المختصة والمنتفعين ببرامج بعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل مقارنة بالعدد الجملي للأشخاص ذوي الإعاقة المتحصلين على شهادات تكوين من مراكز التربية المختصة.

وسيم العمل على الترفيع في هذه النسبة من خلال التحسيس والتوعية بضرورة استثمار الشهاد المتحصل عليها من مراكز التربية المختصة في اتجاه تحقيق الإدماج الاقتصادي لهذه الفئة والبحث عن اختصاصات تتلائم مع متطلبات سوق الشغل بالإضافة إلى العمل على التحسيس ببرامج التمكين الاقتصادي للفئات الهشة والذي ينتفع منه الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة 30% من جملة الاعتمادات المخصصة له.

مع العلم وانه يجري حاليا بالتعاون مع الجانب الإيطالي تشخيص لبرنامج التكوين المعتمد حاليا بمراكز التربية المختصة وبمراكز التكوين المهني للوقوف على النقائص بهدف مراجعة برامج التكوين

لتستجيب لتطلعات الأشخاص ذوي الإعاقة ومتطلبات سوق الشغل الحديثة وذلك لتوفير أفضل السبل للإدماج الاقتصادي لهذه الفئة.

### - الهدف 3-3: المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية

يندرج هذا الهدف في المساهمة في تقليل المعدل الوطني للأمية لدى الشريحة النشيطة من السكان دون 60 سنة مع تركيز الجهود على المرأة والمناطق الريفية.

كما يندرج هذا الهدف ضمن مجموعة من الأهداف الأخرى ضمنية وغير مباشرة تتعلق بإرساء ونشر الثقافة الرقمية وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة واستثمار التكنولوجيات الحديثة في مجال تعليم الكبار والنهوض بالمرأة الريفية والارتقاء بمؤشر التنمية البشرية ودعم مرحلة المتابعة بتوفير مستويات تعليمية أرقى لضمان عدم الارتداد إلى الأمية.

#### المؤشرات:

✓ المؤشر 1-3-3: النسبة العامة للأمية: يهدف هذا المؤشر إلى متابعة نسبة الأمية على المستوى الوطني

✓ تقديرات المؤشر 1-3-3:

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2026	2025	2024		2022		
%15,8	%16,1	%16,4	%16,7	%16.8	%	النسبة العامة للأمية

✓ المؤشر 2-3-3: نسبة الأمية عند النساء:

يهدف هذا المؤشر إلى متابعة نسبة الأمية لدى النساء على المستوى الوطني

✓ تقديرات المؤشر 2-3-3:

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2026	2025	2024		2022		
%21.6	%21.86	%22.13	%22.4	%22.6	%	نسبة الأمية عند النساء

## 2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف و مؤشرات الأداء :

### جدول عدد 1 :

### الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج النهوض الاجتماعي

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
<u>الهدف: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة</u>	المؤشر 1: نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة	0.50%	ن 1 : القيادة والتخطيط والإشراف في مجال النهوض الاجتماعي	59696	<ul style="list-style-type: none"> <li>إصدار المذكرات التفسيرية، إصدار مناشير،</li> <li>تعميم التجارب الناجحة وإتاحة الفرصة للإطلاع عليها،</li> <li>سحب نظام التنقيط على كل المنتفعين الجدد،</li> </ul>
	المؤشر 2: نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية	56%	ن 2 : صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل	1178459	<ul style="list-style-type: none"> <li>إعادة المصادقة على المنتفعين وفقا لنظام التنقيط المعمول به،</li> <li>الانتهاء من إنجاز البحوث الاجتماعية خلال سنة 2023.</li> </ul>
			ن 3 : الشراكة مع الجمعيات	93450	
			ن 7 : البحوث الاجتماعية ومتابعة الفئات الهشة	84183	
<u>الهدف: المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية</u>	المؤشر 1: نسبة إدماج الأشخاص المعوقين	0.28%	ن 4: التكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية	5040	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تطوير برامج التكوين ونوعيتها بما يتلاءم مع متطلبات سوق الشغل،</li> <li>تأهيل الإطار العامل بمراكز التربية المختصة،</li> </ul>
			ن 5: التكفل وإعادة تأهيل الأشخاص المعوقين	5011	<ul style="list-style-type: none"> <li>الترفيه في الاعتماد المخصص لكل مشروع،</li> <li>العمل على تأهيل ورفع من قدرات الاخصائيين الاجتماعيين لمواكبة تطورات سوق الشغل ودراسة جدوى المشاريع (دورات تكوينية)،</li> <li>التشجيع على احداث مشاريع جماعية في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني</li> </ul>
			ن 8 : الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل	36925	<ul style="list-style-type: none"> <li>العمل على الإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة بالوسط الطبيعي،</li> <li>تحقيق نسبة 2% من التشغيل بالوظيفة العمومية والقطاع الخاص.</li> </ul>
<u>الهدف: المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية</u>	المؤشر 1: النسبة العامة للأمية	16,4%	ن 6: تعليم الكبار	27275	<ul style="list-style-type: none"> <li>اقتناء معدات و تجهيزات تدريس لفائدة مختلف المراكز النموذجية ومتعددة المهارات (كراسي ، طاولات، 24 سبورة لفائدة التنسيقيات الجهوية ،</li> </ul>
	المؤشر 2: نسبة	22,13%			

<p>تجهيزات الورشات)</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● اقتناء معدات تدريس لمختلف التنسيقيات الجهوية حوالي 20 الف دارس و اقتناء اللوازم للمراكز النموذجية و متعددة المهارات التي تتطلب تجهيزات سنوية خاصة وان 05 منها هي احداث جديدة (جرزونة ، جبنيانة، النفيضة، القطار، الكاف)</li> <li>● تنقل الدارسين ببعض التنسيقيات مثل تطاوين عن طريق اشتراكات نقل و قبلي بواسطة النقل الريفي.</li> <li>● اقتناء جوائز..</li> <li>● تنظيم رحلات لفائدة دارسي تعليم الكبار بمعدل 03 رحلات سنويا في اطار التحفيز والادماج و الترفيه.</li> <li>● تنظيم ندوات و ملتقيات لفائدة معلمي سلك التربية الاجتماعية و المتفقدين وخاصة في اطار تركيز الاستراتيجية الوطنية لتعليم الكبار.</li> </ul>				<p>الأمية عند النساء</p>	
<p><u>1490039</u></p>	<p>المجموع</p>				

## 3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج :

### جدول عدد 2 :

### مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	الفاعل العمومي
2250	<ul style="list-style-type: none"> <li>المساهمة في وضع البرامج التربوية المختصة وملاءمتها مع برامج التعليم العام،</li> <li>متابعة تنفيذ المشاريع الإفرادية بمختلف مراكز التربية المختصة،</li> <li>متابعة التسيير الإداري والمالي والفني لمراكز التربية المختصة التي يشرف عليها،</li> <li>متابعة تنفيذ برامج المساعدة البيداغوجية والإرشاد الفني في مجال التربية المختصة،</li> <li>متابعة تقديم خدمات الرعاية الطبية وشبه الطبية للفئات المتعهد بها بمراكز التربية المختصة،</li> <li>المساهمة في وضع ومتابعة تنفيذ برامج التأهيل والتدريب المهني الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة بما يتلاءم مع قدراتهم،</li> <li>المساهمة في إنجاز الدراسات المتعلقة بتطوير مناهج ومقاربات التربية المختصة،</li> <li>المساهمة في تكوين إطارات التربية المختصة وتطوير قدراتهم،</li> <li>تكوين المكونين والإطارات العاملة في مجال الإعاقة.</li> </ul>	المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية	المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة
40000	<ul style="list-style-type: none"> <li>تحضير التلاميذ ذوي الإعاقة للإدماج المدرسي ومرافقة المدمجين منهم</li> <li>تقديم خدمات التربية المبكرة وفق احتياجات الفئة المتعهد بها</li> <li>تأمين خدمات التأهيل الوظيفي والحركي والنفسي والحسي</li> <li>تقديم حصص في التكوين المهني والإعداد للحياة المهنية</li> <li>خدمات ترفيهية وأنشطة ثقافية ورياضية ملائمة.</li> </ul>	المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية	الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة

<p>1200</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إدماج الفئات الهشة ومساعدتها على الانخراط في المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والتنمية عن طريق بعث موارد رزق، وهو ما يجعلها تعوّل على ذاتها ويرسخ فيها ثقافة العمل بعيدا عن التواكل والتعويل على المساعدات والتحويلات الاجتماعية الظرفية أو القارة.</li> <li>• النهوض بالواقع الاجتماعي للفئات الهشة القادرة عن العمل، ودعم وتسهيل انخراطها في المسار التنموي لتصبح عناصر منتجة وفاعلة وتكون الفائدة مضاعفة عندما ترتقي هذه الفئات من حالة العوز والخصاصة والفقر إلى حالة أكثر ميسورية ورفاهية، وبالتالي تكون لديها القدرة على مجابهة المخاطر طيلة دورة الحياة.</li> <li>• التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الهشة ودفع عجلة التنمية من خلال خلق مواطن الشغل وتقليص عدد المعوزين والفقراء وتوجيه المساعدات والتحويلات الاجتماعية النقدية إلى الفئة غير القادرة عن العمل وتمرّ بحالة هشاشة عميقة ومتواصلة لأسباب صحية أو بيولوجية (إعاقة، تقدّم في السن، مرض مزمن...).</li> </ul>	<p>المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة</p>	<p>الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي</p>
<p>46250</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• اسناد مساعدات لفائدة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل</li> <li>• اسناد مساعدات بعنوان الاعياد والمناسبات الدينية</li> <li>• اسناد مساعدات بعنوان العودة المدرسية والجامعية</li> <li>• بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة</li> <li>• الموائد القارة للتضامن</li> <li>• التدخلات بعنوان التضامن الاجتماعي</li> <li>• اسناد منح لفائدة جمعيات ذات صبغة اجتماعية</li> </ul>	<p>المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة</p>	<p>الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي</p>

### 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2024-2026:

#### جدول عدد 2 تقديرات ميزانية البرنامج التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

الفارق		تقديرات 2024 (2)	ق م 2023 (1)	انجازات 2022	بيان النفقات
النسبة %	المبلغ (1) - (2)				
16.64 %	25.264	177.127	151.863	136.383	نفقات التأجير
8.95 %	810	9.858	9.048	9.110	نفقات التسيير
-29.25 %	-537.268	1299.274	1836.542	900.216	نفقات التدخلات
8 %	280	3.780	3.500	1.889	نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
<b>-25.53 %</b>	<b>-510.914</b>	<b>1490.039</b>	<b>2000.953</b>	<b>1047.598</b>	<b>المجموع</b>

#### جدول عدد 3: إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026) التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	ق م 2023	إنجازات 2022	البيان
182.209	181.197	177.127	151.863	136.383	نفقات التأجير
11.500	11.000	9.858	9.048	9.110	نفقات التسيير
1396.686	1323.140	1299.274	1836.542	900.216	نفقات التدخلات
6.000	4.900	3.780	3.500	1.889	نفقات الإستثمار
					نفقات العمليات المالية
<b>1596.395</b>	<b>1520.237</b>	<b>1490.039</b>	<b>2000.953</b>	<b>1047.598</b>	<b>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</b>
<b>1597.395</b>	<b>1521.384</b>	<b>1491.186</b>	<b>2001.903</b>	<b>1048.548</b>	<b>المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</b>

تقدر الاعتمادات المقترحة لبرنامج النهوض الاجتماعي لسنة 2024 بـ 1490.038.906 د مقابل 2000.952.726 د سنة 2023 مسجلة نقصانا قدره 510.914.000 د يمثل قيمة 25,53% وذلك نتيجة عدم احتساب اعتمادات بعنوان التحويلات المباشرة بعنوان الدعم التي تم إقرارها سنة 2023 والبالغــــــــــــــــة 697 م د . وتتمثل أهم الزيادات في النفقات التالية :

- الانعكاس المالي لبرمجة انتدابات استثنائية بصيغة التعاقد ( أخصائيين اجتماعيين لسد الشغورات بالمناطق الداخلية و إطارات شبه طبية لوحدة العيش لإيواء الاشخاص المعوقين بالقيروان ) .
- نفقات التدخلات ( المنح المسندة للعائلات المعوزة —تدخلات بعنوان التضامن الاجتماعي – برنامج عملة الحضائر الذين تجاوزوا 60 سنة – برنامج العودة المدرسية والجامعية – المنح المسندة للاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي بعنوان التدخلات – بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة – منح لفائدة جمعيات رعاية المعوقين والتربية المختصة ... ) .

وتتمثل أغلب اعتمادات البرنامج :

- المنح المسندة للعائلات المعوزة : 980 م د أي بزيادة قدرها 113 م د مقارنة باعتمادات 2023
- العودة المدرسية والجامعية : 31 م د بزيادة قدرها 1 م د مقارنة باعتمادات 2023
- بعث مشاريع صغرى للعائلات المعوزة : 8 م د بزيادة قدرها 2 م د مقارنة باعتمادات 2023
- منح لفائدة جمعيات رعاية المعوقين والتربية المختصة : 40 م د بزيادة قدرها 8 م د مقارنة باعتمادات 2023 .
- تدخلات بعنوان التضامن الاجتماعي : 23,7 م د بزيادة قدرها 2,2 م د مقارنة باعتمادات 2023

وذلك لتحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بالمساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات الهشة في حين يتم العمل على تحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بالمساهمة في الإدماج الإجتماعي والإقتصادي للفئات الهشة وذات الإحتياجات الخصوصية في إطار الشراكة مع المجتمع المدني عن طريق المركز الدولي للنهوض بالاشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة إلى الإعتمادات المخصصة لبعث موارد رزق للمعوقين واقتناء آلات تعويضية ميسرة للإدماج.

- برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
- رئيس البرنامج : السيد توفيق كلثوم
- تاريخ تولي مهمة قيادة البرنامج: بداية من 12 جانفي 2023

## 1- تقديم البرنامج :

يتبوأ قطاع الهجرة والتونسيين بالخارج مكانة هامة ومحورية في تحديد السياسات العمومية ومخططات التنمية للبلاد التونسية لكونه يستهدف فئة التونسيين المقيمين بالخارج والذين يمثلون رافدا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني، وهو ما يستوجب المحافظة على روابط هذه الفئة مع بلد المنشأ ومزيد تمكينها.

وترتكز استراتيجية البرنامج على المبادئ العامة لمشروع الاستراتيجية الوطنية للهجرة وجملة اللتعهدات والمواثيق الوطنية والدولية وخاصة منها دستور الجمهورية التونسية وخاصة الفصل 32 منه وأهداف التنمية المستدامة 2030 في علاقة بمحور الهجرة (الهدف 8 و 5 و 9) أضافية إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية في مجال الهجرة التي تولت الدولة التونسية المصادقة عليها.

وتعتبر من نقاط قوة البرنامج استهدافه فئة ذات خصوصيات هامة، إذ يقيم حوالي 15 % من التونسيين بالمهجر سواء في إطار العمل أو الدراسة أو ضمن التجمعات الأسرية. ومراوحة تدخلات بين الجانب الاجتماعي الذي يركز أساسا على الإحاطة الاجتماعية بالفئات ذات الوضعيات الخاصة (أمهات معيلات لأسر ، وضعيات هشّة، حالات العنف ..) والجانب الثقافي : الذي يرمي إلى تعزيز الروابط مع الوطن الأم عبر تدخلات و أنشطة المراكز الاجتماعية والثقافية على غرار تعليم اللغة العربية ، تنظيم التظاهرات الثقافية و الرحلات الإستطلاعية والمصانف لفائدة أبناء المهاجرين والجانب التنموي والاقتصادي الذي يركز على دعم تواجد التونسيين بالخارج في الحياة العامة ومساهماتهم في التنمية الاقتصادية. إضافة إلى تنوع وتكامل شبكة المتدخلين الاجتماعيين والتي تتميز بشبكة عمل ميدانية بالخارج وبالداخل تضم جملة من الملحقيين الاجتماعيين والمرشادات الاجتماعيات ومديري "دور التونسي" إضافة إلى مندوبيين جهويين وسلك استقبال يتواجد في جميع مناطق العبور البرية والجوية والبحرية وهو ما يمكّن من التواصل المباشر مع أفراد الجالية والإحاطة بهم ومرافقتهم وإدماجهم. ومساهمة المجتمع المدني والجمعيات الناشطة في مجال الهجرة واللجوء إضافة إلى المنظمات الدولية ذات العلاقة على غرار المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تمويل وتنفيذ البرامج والمشاريع المنجزة في هذا الإطار.

غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات التي يتعين تجاوزها والتي تتمثل أساسا في :  
✓ غياب إحصائيات دقيقة حول الجالية ومختلف خصائص شرائحها وتوزيعها (رجال أعمال، كفاءات، المرأة، أجيال جديدة...).

- ✓ تعدد الأطراف المتدخلة في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج سواء بالداخل أو بالخارج وهو ما يطرح صعوبات في التنسيق بينها وفي التوصل إلى المعلومة الموحدة بخصوص الجالية.
- ✓ استقطاب بلدان الإقامة للكفاءات التونسية من خلال منحها مناصب شغل مهمة وامتيازات مادية وعينية قيمة الشيء الذي يؤدي غالبا إلى استقرار هذه الكفاءات ببلدان الإقامة ويقلل من فرص استغلال هذه الخبرات لفائدة البلاد التونسية.
- ✓ ضعف رقمنة الديوان ومحدودية التواصل الرقمي مع أفراد الجالية.
- ✓ غياب النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم "دور التونسي" بالخارج والمنظمة لخطة ومهام الملحق الاجتماعي.
- ✓ عدم ملاءمة أنشطة المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج لمشاغل وتطلعات مختلف شرائح الجالية وخاصة الشباب من الجيلين الثالث والرابع وهو ما يتطلب تقييما جديا وبصفة تشاركية لهذه الأنشطة قصد تطويرها نوعيا وإعادة النظر في مضامينها في اتجاه التعريف بالمخزون الثقافي والحضاري لتونس إضافة إلى مراجعة منهجية برنامج تدريس اللغة العربية لفائدة أبناء التونسيين بالخارج.
- ✓ النقص في عدد المتدخلين الاجتماعيين بمختلف البلدان التي يتواجد بها أفراد الجالية وهو ما يتطلب توفير الإمكانيات المادية الضرورية لتوسيع شبكة الملحقين الاجتماعيين خصوصا أن هناك توجهها نحو نقل مركز ثقل ديوان التونسيين بالخارج إلى مكان تواجد الجالية التونسية بالخارج.
- ✓ وجود إشكاليات قانونية تعيق تركيز المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج مما يتطلب العمل على مراجعة بعض الفصول الواردة بالقانون المحدث له عدد 68 لسنة 2016 المؤرخ في 03 أوت 2016.
- ✓ عدم مراجعة هيكلية ديوان التونسيين بالخارج بدءا من بتعيين الأمر المحدث له وهيكله التنظيمي حتى تتمكن من مواكبة التحولات العميقة والمتسارعة في مجال الهجرة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وقد تم إعداد مشروع في الغرض وإرساله إلى كافة الهياكل المعنية والمتدخلة لإبداء الرأي.
- ✓ معاناة المرأة المهاجرة من عديد المظاهر السلبية الناتجة عن ظروف العيش بدول الإقامة وخاصة منها التبعية الاقتصادية للقرين واللجوء إلى أشكال العمل الهش خاصة بالنسبة لوضعيات الهجرة غير النظامية وهو ما يعكس سلبا على ظروف عيشها وأبنائها بما يضعف روابط علاقتها مع الوطن.
- ✓ غياب مسار تحفيزي واجراءات استهدافية لتشجيع النساء من الجالية بالخارج للاستثمار في أرض الوطن.

هذا وتجدر الإشارة إلى حدوث عدة مستجدات بخصوص ملف الهجرة على المستوى الوطني والدولي وذلك نتيجة:

✓ تغير الموازين على خلفية المستجدات العالمية الحالية (على غرار تنامي الأحزاب اليمينية التي تعادي المهاجرين والمهاجرات، الحرب بين روسيا وأوكرانيا وإبلاء الأولوية لقبول المهاجرين الأوكران على المهاجرين القادمين من بقية البلدان) الشيء الذي ينجر عنه تنامي مخاطر اجتماعية،

✓ حدوث عدّة تغييرات على الجالية التونسية المقيمة بالمهجر سواء على مستوى تركيبتها الديمغرافية (تنامي نسب الأجيال الجديدة من الأطفال والشباب والمرأة والمسئّن المقيمين بالخارج) أو توزيعها الجغرافي (التطور الملحوظ لعدد الجالية التونسية المتواجدة بدول أمريكا الشمالية ودول الخليج العربي وإفريقيا) أو المستوى التعليمي (تنامي عدد الكفاءات التونسية بالخارج) و الوضعية العائلية (تنامي ظاهرة التجمع العائلي وارتفاع أعداد التونسيين بالخارج ذوي الجنسية المزدوجة)،

✓ تنامي عدة ظواهر (على غرار الهجرة غير النظامية، العنف الأسري، التبني، الزواج المختلط ببلدان الإقامة سواء زواج مدني أو عرفي ببلدان الخليج خاصة) الشيء الذي ينجر عنه تنامي مخاطر اجتماعية.

وهو ما يحتم العمل على استثمار الفرص التالية:

✓ دعم تواجد التونسيين بالخارج (لاسيما منهم الكفاءات، رجال الأعمال والجمعيات) في الحياة العامة ومساهماتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

✓ التعريف بالكفاءات والمبدعين من أبناء الجالية بالخارج ونقل الخبرات مع نظرائهم بتونس بما يمكن من التأثير الايجابي على الشباب التونسي ودفعه للاقتداء بهم،

✓ الانفتاح على المجتمع المدني وخاصة العمل الجمعياتي لدعم وتيسير التواصل مع أفراد الجالية. هذا إلى جانب إمكانية تنظيم أنشطة مشتركة مع الجمعيات للاستفادة من جميع الخبرات ولمزيد تحسين الخدمات المسداة للجالية،

✓ تضاعف طلبات تمثين الصلة بالوطن الأم من قبل أفراد الجالية على اثر استقرار البعض منهم ببلدان الإقامة والتأثر المحتمل لأبنائهم بأفكار والقيم الثقافية وأساليب تنظيم حياة المجتمعات بهذه البلدان.

وتهدف استراتيجية برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج إلى :

✓ إشراك التونسيين المقيمين بالخارج في مجهودات التنمية على الصعيد الوطني من خلال استحداث مساهماتهم في المشاريع التنموية والرفع من حجم التحويلات المالية والعينية داخل

الوطن بما يساهم في تدعيم الرصيد من العملة الصعبة وإضفاء مزيد من الديناميكية على الدورة الاقتصادية،

✓ ربط الصلة مع التونسيين المقيمين في الخارج ومزيد استقطابهم للمشاركة في مختلف التظاهرات والانشطة التي تشرف عليها و توطرها شبكة المراكز الثقافية والاجتماعية مع العمل على مزيد دعم العنصر البشري الموضوع على ذمة هذه المراكز كميا و نوعيا و الحرص على تطوير و تنويع أنشطتها.

ويضم البرنامج عدد من الهياكل وهي :

- المرصد الوطني للهجرة
- ديوان التونسيين بالخارج
- المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج.

## 2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

### 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء :

#### - الهدف 1-4: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية (ملحق عدد 1)

يتمثل هذا الهدف في رصد حجم الاستثمار المباشر للتونسيين بالخارج والمبالغ المالية من العملة الصعبة المحولة إلى تونس  
المؤشرات:

✓ المؤشر 1-1-4: نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية:

يهدف المؤشر لمتابعة نسبة مشاركة التونسيين بالخارج في عملية التنمية داخل ارض الوطن من خلال العمل مع جميع الأطراف المتدخلة لاتخاذ الإجراءات و الآليات الكفيلة بتشجيعهم وتحفيزهم.

✓ تقديرات المؤشر:

التقديرات			2023 <sup>1</sup>	الإجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2026	2025	2024		2022		
%12.6	%11	%10.6	%18	%2.4	%	نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية

من المنتظر تطور نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية بتونس على المدى المتوسط من %10.6 سنة 2024 لتبلغ %12.6 سنة 2024 ويعكس هذا مساهمة التونسيين بالخارج في دعم الاقتصاد الوطني والدور المحوري الذي تلعبه الجالية بالخارج في ضخ العملة الصعبة وتوفيرها ودفع عجلة الاستثمار وذلك رغم كلفة التحويلات ورغم تأثير الظرفية الاقتصادية المحلية والعالمية على النمو الاقتصادي بتونس و على مناخ الاستثمار.

وتمثل بذلك الجالية التونسية فاعلا هاما في مجالات التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في تونس بالنظر إلى حجمها (إذ بلغ عدد أفرادها 1 816 833 فردا سنة 2022 وفقا لإحصائيات البعثات الدبلوماسية والقنصلية والتي اعتمدت على المرسمين بالسجلات القنصلية) وتركيبتها (نسبة هامة منها الكفاءات) ومساهمتها في الاقتصاد التونسي .

1 تم ضبط التقديرات بالمشروع السنوي للقدرة على الاداء لسنة 2023، والخاصة بنسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية في حدود 18 % وهي تمثل نسبة مشاركة التونسيين بالخارج في عدد المشاريع الاستثمارية، في حين تم احتساب نسبة مشاركة التونسيين بالخارج في القيمة الاستثمارية للمشاريع ضمن انجازات سنة 2022 وذلك بالتقرير السنوي للقدرة على قياس الاداء لسنة 2022 .

✓ المؤشر 4-1-2: نسبة مشاركة التونسيات المقيمت بالخارج في المشاريع الاستثمارية:

يهدف المؤشر لمتابعة نسبة مشاركة التونسيات بالخارج في عملية التنمية داخل ارض الوطن مع العمل على استهدافهم بحوافز و آليات خصوصية للرفع من مساهمتهم.

✓ تقديرات المؤشر:

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2026	2025	2024		2022		
% 2.51	%2.12	% 1.82	%1.5	%0.2	%	نسبة مشاركة التونسيات المقيمت بالخارج في المشاريع الاستثمارية

من المنتظر تطور نسبة مشاركة التونسيات المقيمت بالخارج في المشاريع الاستثمارية بتونس على المدى المتوسط من 28.2% سنة 2024 لتبلغ 37.9% سنة 2024 وسيتم العمل في هذا الصدد على ابرام اتفاقيات مع الهياكل المكلفة بدعم الاستثمار قصد توفير وتبادل المعطيات الإحصائية الضرورية لمزيد تصويب تدخلات الديوان.

- الهدف 4-2: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج:

يتجسم هذا الهدف من خلال :

- ❖ التظاهرات المتمثلة في ندوات وملتقيات وورشات عمل منظمة من طرف المصالح الخصوصية للهجرة بوزارة الشؤون الاجتماعية وديوان التونسيين بالخارج.
- ❖ عدد الوافدين التونسيين من مختلف شرائح الجالية على دار التونسي والمنفعين بخدماتها.

المؤشرات:

✓ المؤشر 4-2-1: نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية.

يهدف المؤشر لمتابعة الاستقطاب والإحاطة والتوجيه وتحسين الخدمات المسداة لفائدة التونسيين بالخارج بتعزيز الهياكل المختصة بالهجرة والتونسيين بالخارج

✓ تقديرات المؤشر 4-2-1:

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2026	2025	2024		2022		
% 38	% 36	% 34	% 52	%30	%	نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية

\*تم اعتماد قيمة المؤشر التي تم تسجيلها سنة 2019 كقيمة مرجعية خلال سنة 2022 وذلك على اعتبار أن سنتي

2021 و2022 لم يتم خلالهما إجراء استبيانات بسبب الإجراءات الصحية الاستثنائية (كوفيد 19)

تم احتساب هذا المؤشر باعتماد المعطيات المتوفرة والخاصة بسنة 2019 نظرا لعدم توفر معطيات تخص نسبة الرضا والخاصة بسنتي 2020 و 2021. حيث بلغت هذه النسبة 30 % خلال سنة 2019 وذلك حسب استبيان تم إعداده خلال صائفة 2019 تم خلاله استطلاع المواطنين التونسيين المقيمين بالخارج العائدين على متن البواخر وشارك فيه 1763 مواطن تونسي مقيم بالخارج.

وقد تم تجميع المعطيات من:

- الإستبيانات التي يتم اعتمادها بالمراكز الإجتماعية والثقافية "دور التونسي"،
- الإستمارات التي يتم اعتمادها على متن البواخر،
- استشارات الكترونية إن وجدت،

وتبين من خلال الاستبيان أن 61 % من المستجوبين لا يعرفون الأنشطة الثقافية المؤمّنة بالمراكز الاجتماعية بالخارج وبالنسبة إلى الذين يعرفون نشاط المراكز والبالغين 39 % من جملة المستجوبين، عبر 22 % منهم عن رضاهم الجيد على هذه الأنشطة و55 % منهم عبروا عن رضاهم فيما عبر 22% منهم عن عدم رضاهم .

هذا ولم يتسنى اعتماد واحتساب هذا المؤشر بالنسبة إلى سنتي 2021 و2022 بسبب الوضع الاستثنائي الذي فرضته الجائحة الصحية والتي حتمت على عديد الدول الالتزام بإتباع الإجراءات الصحية وغلق حدودها البرية والبحرية والجوية وتعليق وقتي للأنشطة الثقافية والترفيهية بما في ذلك الأنشطة المؤمّنة بدور التونسي. وتعمل مصالح الديوان على اعتماد هذا المؤشر مع إتباع الطرق المثلى لتجسيمة.

ومن المنتظر أن يسجل هذا المؤشر ارتفاعا وذلك من خلال :

- برمجة إحداث 3 مراكز اجتماعية ثقافية جديدة بكل من المانيا، ميلانو والدوحة.
- التجديد على مستوى الأنشطة المؤمّنة بالمراكز وتعزيزها.
- تدعيم الشراكة مع مكونات المجتمع المدني في المجال الثقافي.

## 2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء :

### جدول عدد 1 :

### الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
<u>الهدف: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية</u>	المؤشر 1 : نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية	10.6%	ن 1 : القيادة والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج.	1826	<ul style="list-style-type: none"> <li>تجميع المعطيات حول التونسيين بالخارج والتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية بتنظيم الهجرة على غرار الوكالة التونسية للتعاون الفني، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، وزارة التعليم العالي.</li> <li>امضاء اتفاقيات وتفعيلها مع مختلف الهياكل الرسمية المعنية بمجال التنمية (على غرار وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية) لتبادل المعطيات الاحصائية حول المشاريع الاقتصادية لفائدة التونسيين بالخارج</li> <li>تعزيز العمل التحسيبي والإعلامي لفائدة أفراد الجالية للتعريف بالحوافز وفرص الاستثمار</li> </ul>
	المؤشر 2 : نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية	28.2%	ن 2 : البحوث في مجال الهجرة	25	<ul style="list-style-type: none"> <li>إعداد دراسة حول التوزيع الجغرافي للنساء المهاجرات ومجال عملهن لاستقطابهن للاستثمار بتونس بالتنسيق مع المرصد الوطني للهجرة</li> </ul>
<u>الهدف: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج</u>	المؤشر 3: نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية.	34%	ن 3 : الإحاطة الاجتماعية والثقافية بالتونسيين بالخارج	32309	<ul style="list-style-type: none"> <li>توفير إحصائيات حول الجالية بالخارج وحول الأسر المتبقية بتونس.</li> <li>مراجعة الاتفاقيات الثنائية.</li> <li>بعث آلية مسندامة تعنى باليقظة والمتابعة والمرافقة للعمال المنتهكة حقوقهم.</li> <li>إبرام اتفاقيات مع البلدان المستقبلية حول إمكانية النفاذ إلى برامج التكوين لفائدة الشباب المهاجر بصفة غير قانونية في البلدان ذات الكثافة في هذه الفئة.</li> <li>إبرام اتفاقيات شراكة مع الجمعيات والمنظمات للدفاع عن حقوق التونسيين ومتابعة قضاياهم داخل حدود الوطن وخصوصا خارجه ببلدان الإقامة.</li> <li>إعادة هيكلة ديوان التونسيين بالخارج</li> </ul>
			المجموع	34160	

## 3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج :

### جدول عدد 2 :

### مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	الفاعل العمومي
31109	<ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم مساهمة الجالية في مساندة التنمية:</li> <li>• التشبيك مع الجمعيات:</li> <li>• بناء قواعد تواصل وشراكة مع الجمعيات.</li> <li>• إبرام اتفاقيات وأنشطة مشتركة لمزيد الإحاطة والتفاعل مع مشاغل المستثمرين</li> <li>• التشبيك مع الكفاءات:</li> <li>• إقامة تظاهرات وندوات واستغلال مواقع التواصل الاجتماعي التابعة للديوان للتعريف بالكفاءات وبالمبدعين التونسيين بالخارج.</li> <li>• تشبيك العلاقات فيما بين الكفاءات والمبدعين ونقل الخبرات مع نظرائهم بتونس.</li> <li>• تحيين قاعدة بيانات الجمعيات والكفاءات التونسية بالخارج.</li> <li>• التشبيك مع رجال الأعمال</li> <li>• إرشاد المستثمرين والراغبين في بعث مشاريع والتعريف بالحوافز والإجراءات.</li> <li>• التعريف بفرص الاستثمار</li> <li>• متابعة مساهمة التونسيين (التونسيات) المقيمين (المقيمات) بالخارج في المشاريع الاستثمارية</li> <li>•</li> <li>•</li> </ul>	<p>الهدف: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في جهودات التنمية</p>	<p>ديوان التونسيين بالخارج</p>
1570	<ul style="list-style-type: none"> <li>• وضع وتنفيذ برامج للرعاية والإحاطة الاجتماعية لأفراد الجالية ولعائلاتهم المتبقية بتونس:</li> <li>• تأمين تدخلات اجتماعية بالخارج (البحث لفائدة العائلات، تأمين المساعدات الظرفية، المساعدة على السكن، حل الخلافات الزوجية ومسائل النفقة وإهمال العيال، متابعة وضعيات الفشل والانقطاع المدرسي والعنصرية، معالجة ملفات اعتناق الدين الإسلامي، زيارة المساجين والموقوفين، زيارة المرضى، متابعة ملفات الوفايات ونقل الجثامين، متابعة ملفات الحجيج والمعتمرين، معالجة ملفات المنح المخصصة للطلبة، معالجة ملفات التبني، التعهد بمسألة الأطفال المهددين والمنتزعين من عائلاتهم، توزيع إعانات لفائدة الفئات الهشة من التونسيين المقيمين بالخارج، القيام بحملات تحسيسية بخصوص مقاومة ظواهر عقود العمل المزيفة والاتجار بالبشر، تكثيف الاستشارات القانونية لفائدة العائلات التونسية بدور التونسي للتعريف بقانون بلد الإقامة،</li> <li>• التدخل لفائدة الأسر المتبقية في تونس (عن طريق المندوبيات الجهوية: حل إشكاليات التفكك الأسري، الانقطاع المدرسي...، معالجة العرائض والتدخل لدى الهياكل المعنية لحل الإشكاليات المطروحة، استقبال الجالية بمناسبة العودة الوقتية أو النهائية وتقديم</li> </ul>	<p>الهدف: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج</p>	

	<p>الخدمات والتدخل لدى المصالح المختصة لتبسيط الإجراءات، تسهيل عملية إعادة إدماج التونسيين العائدين من الخارج)</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• استغلال المنصة الافتراضية للخدمات الإدارية</li> </ul> <p><b>TUNISIENS DU MONDE</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تنظيم لقاءات ومنتديات تحسيسية.</li> <li>• وضع وتنفيذ برامج ثقافية تعزز روابط الصلة بالوطن الأم :</li> <li>• تأمين أنشطة بالمراكز الاجتماعية الثقافية بالخارج (أنشطة قارة (تعليم اللغة العربية، مسرح، إعلامية، ورشات مختلفة...) وأنشطة ظرفية (الاحتفال بالتظاهرات الوطنية، الثقافية، الدينية، حسب المستجدات).</li> <li>• تنظيم ملتقيات،</li> <li>• تأمين برامج ثقافية بتونس وبلدان الإقامة (رحلات، مصائف، تعليم اللغة العربية...)</li> </ul>		
--	---	--	--

### 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2024-2026:

#### جدول عدد 2 تقديرات ميزانية البرنامج التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

الفارق		تقديرات 2024 (2)	ق م 2023 (1)	انجازات 2022	بيان النفقات
النسبة %	المبلغ (1) - (2)				
0.97%	281	29.075	28.794	25.525	نفقات التأجير
-2.56%	-90	3.510	3.600	2.700	نفقات التسيير
9.84%	155	1.575	1.420	1.313	نفقات التدخلات
-100%	-50	0	50	0	نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
<b>0.87%</b>	<b>296</b>	<b>34.160</b>	<b>33.864</b>	<b>29.538</b>	<b>المجموع</b>

#### جدول عدد 3: إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026) التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	ق م 2023	إنجازات 2022	البيان
31.144	30.044	29.075	28.794	25.525	نفقات التأجير
4000	3.550	3.510	3.600	2.700	نفقات التسيير
1800	1590	1.575	1.420	1.313	نفقات التدخلات
			50	0	نفقات الإستثمار
					نفقات العمليات المالية
<b>36.944</b>	<b>35.184</b>	<b>34.160</b>	<b>33.864</b>	<b>29.538</b>	<b>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</b>
<b>36.974</b>	<b>35.214</b>	<b>34.190</b>	<b>33.864</b>	<b>29.538</b>	<b>المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</b>

تقدر الاعتمادات المقترحة لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج 2024 بـ 34.159.555 د مقابل 33.864.054 د سنة 2022 أي بزيادة قدرها 295.501 د تمثل 87,0% وتتمثل هذه الزيادة في :

- الانعكاس المالي لتعديل سعر الصرف بالنسبة لتأجير الأعوان العاملين بالخارج.
- تعديل مستوى الأسعار لنفقات التسيير في الداخل والخارج.

□ برنامج القيادة والمساندة

□ رئيس البرنامج : السيدة آمال خليل

□ تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: بداية من تاريخ 15 ديسمبر

2021

## 1- تقديم البرنامج :

يعتبر برنامج القيادة والمساندة برنامج دعم لبقية البرامج الخصوصية بالوزارة وهي "الشغل والعلاقات المهنية" و"النهوض الاجتماعي" و"الضمان الاجتماعي" و"الهجرة والتونسيين بالخارج" وهو يهدف لتقديم الخدمات الضرورية لمختلف هذه البرامج والتي تتمحور بالأساس حول التصرف في الموارد البشرية والمالية للوزارة بالإضافة إلى توفير وسائل العمل المادية والتقنية.

كما يعمل البرنامج على دعم المجهودات الرامية إلى تحسين مستوى العمل الإداري من خلال تعصير الخدمات الإدارية باعتماد التكنولوجيات الحديثة و إرساء مزيد من النجاعة والشفافية خاصة عبر تدعيم الخدمات المقدمة للمواطن على الخط.

في هذا الإطار يسعى برنامج القيادة والمساندة إلى :

- ✓ تطوير منظومة الإشراف على الهياكل والمؤسسات التابعة للوزارة،
- ✓ الحرص على دعم ثقافة التجديد وامتلاك المهارات في مجال الإستشراف واليقظة الإدارية،
- ✓ توفير الوسائل البشرية والمادية الضرورية لتنفيذ البرامج،
- ✓ تطوير طرق التصرف في الموارد البشرية ودعم برامج التكوين الهادفة لتنمية القدرات المهنية،
- ✓ تحسين النظم المعلوماتية ودعم استعمال التكنولوجيات الحديثة،
- ✓ التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية والمالية والفنية المتدخلة في تنفيذ البرنامج،
- ✓ ترشيد التصرف الإداري والمالي وضمان جودة الخدمات الإدارية،
- ✓ المساعدة على تطوير منظومة للتخطيط والمتابعة والتقييم.

ويتميز برنامج القيادة و المساندة بـ:

- ✓ تفرعاته الجهوية (24 برنامج فرعي جهوي: الدعم الامحوري) المتمثلة في الإدارات الجهوية والتي تتولى مساندة تدخلات المهمة على مستوى الجهات و تنفيذ تعهدات البرامج الفنية (التصرف الإداري والمالي).
- ✓ تنوع الوحدات العملياتية المركزية (مصالح الإشراف و القيادة على مستوى الديوان) والإشراف على المؤسسات (إشراف مزدوج في قطاع التعليم العالي).
- ✓ تطوير أساليب التصرف الإداري و المالي من خلال اعتماد أساليب العمل والتكوين عن بعد.
- ✓ تعزيز المنظومات الإعلامية المتعلقة بتعصير العمل الإداري : الموازنة الاجتماعية - التصرف في المقرات والتجهيزات - تطبيقه تفقد الشغل - التبادل البيني للمعلومات مع بقية القطاعات المتدخلة : الحالة المدنية- الحباية- النقل البري...

✓ تفعيل الخدمات الرقمية و تحسينها لمزيد من الشفافية في إطار البرنامج الشامل لإصلاح  
وتعصير الإدارة في تونس من خلال الشروع في العمل ببطاقة " لابس" للتأمين على المرض  
وببطاقة العائلات المعوزة الرقمية.

غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات التي يتعين تجاوزها والتي تتمثل أساسا في :  
✓ عدم وجود مندوبيات جهوية مما يخلق إشكاليات على مستوى المرونة في التصرف في  
الاعتمادات (اعتمادات مفوضة)  
✓ عدم توفر إطارات مكلفين بالمتابعة والتقييم الذين بإمكانهم متابعة تنفيذ الهدف وتقييم  
المؤشرات بالتنسيق مع رئيس البرنامج  
✓ ضعف الموارد المادية و البشرية.  
✓ غياب أدلة الإجراءات في التصرف الإداري والمالي.  
✓ الضعف على مستوى متابعة إجراءات تنفيذ الميزانية حيث تم تسجيل نقص في عملية متابعة  
صرف الاعتمادات وتدوين أسباب التحويلات التي شهدت نسقا سريعا بين الفقرات مما يؤثر  
على تحيين البرمجة السنوية للنفقات في الأجال إضافة إلى عدم دقة التقديرات وتوزيع  
الاعتمادات بين الفقرات مما إنجر عنه التحويل المطرد بالتنقيص والزيادة في نفس الفقرات.

وتترجم استراتيجية برنامج القيادة والمساندة من خلال جملة من المحاور الأساسية :

- ✓ التصرف التقديري في الموارد البشرية
- ✓ حوكمة الموارد المتاحة
- ✓ تدعيم إستقلالية التصرف الإداري والمالي على المستوى الجهوي.

## 2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

### 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء :

#### - الهدف 1-9: التحكم في كتلة الأجور:

يندرج هذا الهدف في إطار حوكمة الموارد البشرية و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة

للتاجير

المؤشرات:

✓ المؤشر 1-9-1: نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور:

يهدف المؤشر لمتابعة تطور الفارق بين كتلة الاجور التقديرية وكتلة الاجور المنجزة لبيان مدى  
صحة التقديرات عند الإعداد لمشروع الميزانية للمهمة

✓ تقديرات المؤشر 1-1-9:

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2026	2025	2024		2022		
%100	%100	%100	%100.26	%97.98	%	نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المنجز / المرسم)

تمّ العمل على ضبط نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور بناء على توقعات الإنجازات لسنة 2023 والتعهد بإنجاز برنامج الترقيات وتسوية الوضعيات لمزيد التحكم في كتلة الأجور .

**- الهدف 2-9: فاعلية برنامج القيادة:**

يندرج هذا الهدف في إطار حوكمة الموارد المتاحة و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة وترشيد النفقات  
المؤشرات:

✓ المؤشر 1-2-9: حجم برنامج القيادة والمساعدة مقارنة بميزانية المهمة

يهدف المؤشر لمتابعة تطور نفقات البرنامج مقارنة باعتمادات المهمة

✓ تقديرات المؤشر 1-2-9:

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2026	2025	2024		2022		
%2.5	%2.47	%2.46	%2.07	%2.1	%	حجم برنامج القيادة والمساعدة مقارنة بميزانية المهمة

إن وجود بعض النفقات المشتركة ( الأكرية – الماء والكهرباء والغاز – الوقود – صيانة الشبكات ... ) المحملة على برنامج القيادة والمساعدة أثقل حجم ميزانيته وفي صعوبة توجيه الميزانية إلى البرامج العملية فإنّ برنامج القيادة والمساعدة يعمل على مزيد إحكام التصرف في الاعتمادات والتخفيض من حجم ميزانيته على مدى السنوات المقبلة .

## 2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء :

### جدول عدد 1 :

### الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
<u>الهدف: التحكم في كتلة الأجر</u>	نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجر (المنجز)/ المرسم بقانون المالية الأصلي	100%	ن 1 : القيادة	292	<ul style="list-style-type: none"> <li>استكمال تركيز منظومة الرقابة الداخلية وتركيز منظومة رقابة التصرف</li> </ul>
			ن 2 : التصرف في الموارد البشرية	24374	<ul style="list-style-type: none"> <li>استغلال التطبيقات المتعلقة بضغط المسار المهني للأعوان وتصنيفهم بحسب الرتب والأسلاك</li> <li>استكمال صياغة المخطط المرجعي للتوزيع الوظيفي للأعوان تبعاً لانخراط الوزارة في مشروع رئاسة الحكومة حول التصرف التقديري في الوظائف والأعوان والمهارات.</li> </ul>
			ن 3 : التصرف في الموارد اللوجيستية	18256	<ul style="list-style-type: none"> <li>استغلال التطبيقات الإعلامية</li> </ul>
<u>الهدف: فاعلية برنامج القيادة والمساندة</u>	حجم القيادة مقارنة بالمهمة	2.05%	ن 4 : التعليم العالي	1830	<ul style="list-style-type: none"> <li>توفير فرص تشغيل وإدماج مهني من خلال فتح مسارات جديدة للمربين</li> <li>التنسيق مع وزارة التعليم العالي ووزارة الشؤون الاجتماعية لمراجعة برامج وشغل التكوين وجعلها أكثر ملائمة لسوق الشغل</li> </ul>
			ن 5 : تنفيذ ومتابعة الميزانية على المستوى اللامركزي	25435	
			المجموع	<u>70186</u>	

### 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2024-2026:

**جدول عدد 2**  
**تقديرات ميزانية البرنامج**  
**التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)**

(الوحدة : ألف دينار)

الفارق		تقديرات 2024 (2)	ق م (1) 2023	انجازات 2022	بيان النفقات
النسبة %	المبلغ (1) - (2)				
7.16%	3.243	48.563	45.321	41.753	نفقات التأجير
11.41%	857	8.367	7.510	6.773	نفقات التسير
-9.22%	-447	4.401	4.848	3.703	نفقات التدخلات
-17.01%	-1.815	8.855	10.670	3.687	نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
<b>2.69%</b>	<b>1.837</b>	<b>70.186</b>	<b>68.349</b>	<b>55.916</b>	<b>المجموع</b>

**جدول عدد 3:**  
**إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)**  
**التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)**

الوحدة : ألف دينار

تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	ق م التعديلي 2023	إنجازات 2022	البيان
49.500	48.472	48.563	45.321	41.753	نفقات التأجير
10.128	9.370	8.367	7.510	6.773	نفقات التسير
4.500	4.450	4.401	4.848	3.703	نفقات التدخلات
12.500	10.000	8.855	10.670	3.687	نفقات الإستثمار
					نفقات العمليات المالية
<b>76.628</b>	<b>72.292</b>	<b>70.186</b>	<b>68.349</b>	<b>55.916</b>	<b>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</b>
<b>76.696</b>	<b>72.360</b>	<b>70.254</b>	<b>68.477</b>	<b>60.044</b>	<b>المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</b>

تقدر الاعتمادات المقترحة لبرنامج القيادة والمساندة لسنة 2024 بـ 70.186.341 د مقابل 68.348.676 د سنة 2023 أي بزيادة قدرها 1.837.665 د تمثل نسبة 69، 2 % وتتعلق الزيادة في:

- برمجة انتدابات استثنائية بصيغة التعاقد لتعزيز عمل البرنامج ( مهندس أول اختصاص إعلامة + مهندس أول اختصاص هندسة مدنية و تقني أول اختصاص هندسة مدنية وكهرباء)
- نفقات تسيير البرنامج على المستوى المركزي والجهوي .
- نفقات الاستثمار :
- استكمال بناء وتهيئة المشاريع المتواصلة المبرمجة ( أساسا المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية )
- دعم مشاريع الصيانة والتهيئة لمختلف هياكل البرنامج على المستوى المركزي و الجهوي.
- تطوير التطبيقات وتركيز الشبكات الإعلامية وتدعيم السلامة المعلوماتية بالوزارة .

# الملاحق

# 1- بطاقات مؤشرات قياس الأداء

**- بطاقات مؤشرات قياس الأداء  
لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية**

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأجراء المعنيين بزيارات التفقد

رمز المؤشر : 1-1-1

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان توفر شروط العمل اللائق
2. تعريف المؤشر: يتعلق المؤشر بمراقبة مدى احترام المؤسسات الخاضعة لمجلة الشغل للتشريع الجاري به العمل من خلال زيارات تفقد أعوان تفقد الشغل وتفقد طب الشغل بهدف المساهمة في الحفاظ على سلامة المناخ الاجتماعي والحد من نزاعات الشغل الجماعية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: تشمل زيارات التفقد الأجراء العاملين في المؤسسات الاقتصادية لاسيما في القطاعات التي تشغل عمالة هامة من النساء والتي تستوجب توفر جملة من معايير العمل اللائق واحترام ظروف الصحة والسلامة المهنية (القطاع الفلاحي)

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): القيمة A / القيمة B
- A = عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل + عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد طب الشغل / 2
- B = عدد العمال الجملي على المستوى الوطني حسب احصائيات المعهد الوطني للإحصاء
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بطاقة زيارة -الواردة من: أقسام تفقديات الشغل والمصالحة / الوحدات المحلية وأقسام تفقديات طب الشغل والسلامة المهنية.
4. تاريخ توفر المؤشر: موفي كل شهر / كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 51.7% سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة والإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية.

### III- قراءة في نتائج المؤشر

#### 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
%51,7	%51,7	%50,25	%52	44.07%	%	<b>المؤشر 1.1.1: نسبة</b> الأجراء المشمولين بزيارات التفقد (قيمة تراكمية <b>valeur (cumulative)</b>
%56	%56	%54	%54	50.34%	%	<b>مؤشر فرعي 1:</b> نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل
%43,4	%43,4	% 42,5	%48	36.3%	%	<b>مؤشر فرعي 2:</b> نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية

#### 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

- بلغت نسبة الإنجاز سنة 2022، 44.07 % ويعود ذلك الى تدعيم سلك متفقدى الشغل بانتدابات جديدة سنة 2022 بلغت 25 متفقد شغل أدى الى انعكاس إيجابي على ارتفاع عدد العملة المشمولين بزيارات التفقد. ومن المرجح تحقيق نسبة انجاز خلال سنة 2024 تقدر بـ 50.25% أي بنسبة تطور تقدر بـ 14.02%. كما من المؤمل مواصلة هذا المنحى الإيجابي خلال السنوات 2025 و 2026 بنسبة تقدر بـ 51.7%. علما وأن عودة النسب الى نسقتها الطبيعية يظل مرتبطا بتوفر وسائل العمل ومدى جاهزية التطبيقات الالكترونية للدخول حيز العمل إثر ادماج سلك تفقد طب الشغل ضمنها .

#### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم استكمال التطبيقات المعلوماتية بعد ادماج سلك تفقد طب الشغل وعدم دخولها حيز العمل لاهميتها وفعاليتها على الرفع من المؤشر.
- عدم مواكبة تشريع الشغل لانماط العمل الجديدة (العمل عن بعد، التسوق والتجارة الالكترونية، العمل عن بعد مع شركات اجنبية بعقود تشغيل اجنبية ...) مما يضعف من تدخل متفقدى الشغل خاصة في بعض المجالات الحساسة ذات العلاقة بارساء العمل اللائق كمجال الصحة والسلامة المهنية ومجال حوادث الشغل.
- عدم تمكين متفقدى الشغل من كاعوان مراقبة من آليات أكثر ردع على غرار (بطاقات الجبر و بطاقات الالزام) حتى يتسنى لهم التدخل الحيني والآني في صورة معاينة المخالفات.
- غياب التنسيق بين هياكل البرنامج وبعض الهياكل المتدخلة الأخرى (مصالح الضمان الاجتماعي ومصالح المراقبة المالية والهياكل القضائية وكل من يتقاطع في العمل وتوفير المعطيات

والاحصائيات مع هياكل البرنامج مما يصعب في بعض الأحيان الحصول على المعطيات الخاصة  
بالمؤسسات المخالفة او بالاجراء العاملين بها.

- بطاقات مؤشرات قياس الأداء  
لبرنامج الضمان الاجتماعي

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

رمز المؤشر : 1-1-2

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
2. تعريف المؤشر: مقارنة مجموع الأعباء الخاصة بكل صندوق بمجموع المداخيل ومتابعة نسبة التوازن المالي الجملي بين هذه العناصر
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): الأعباء/ المداخيل
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: القوائم المالية لصناديق الضمان الاجتماعي والميزانيات التقديرية
4. تاريخ توفر المؤشر : كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>2</sup> (Valeur cible de l'indicateur): انظر الجدول الموالي
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للضمان الاجتماعي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

<sup>2</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

التقديرات			2023	الإجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
<b>الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي</b>						
% 132,5	% 131,9	% 130,9	% 139	% 135	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق
% 162,8	% 162,1	% 160,6	% 170	% 165,9	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات
<b>الصندوق الوطني للتقاعد والحياة الاجتماعية</b>						
% 107	% 107	% 109	% 116	% 112,4	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق
% 106,6	% 106,2	% 108,7	% 117	% 113,4	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات
<b>الصندوق الوطني للتأمين على المرض</b>						
% 89,9	% 82,9	% 76,5	% 84,57	% 73,9	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق
% 86,7	% 79,0	% 71,9	% 91,14	% 70,8	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تذهب كل التوقعات إلى تواصل النتائج السلبية لمؤشر نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل رغم تحسن المؤشرات حيث ينتظر أن تفوق أعباء الصناديق مداخيلها ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض المؤشر الديمغرافي (من 5,9 منخرط نشيط عن كل منتفع بجرارية سنة 1985 إلى 2 منخرط سنة 2022 بالنسبة للقطاع العمومي، ومن 10,86 منخرط سنة 1985 إلى 2,7 منخرط سنة 2022 بالنسبة للقطاع الخاص) كما أن تحسن مؤمل الحياة عند الولادة كان أحد العوامل لاختلال توازن المؤشر حيث أصبح متوسط مدة الانتفاع بالجرارية أطول مما كان عليه سابقا (من 13 سنة في سنوات 90 إلى 20 سنة حاليا).

### 1. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

ينتظر أن تشهد سنة 2024 تحسنا في مؤشر نسبة الأعباء من المداخيل حيث من الممكن أن تتطور من 139 % سنة 2023 إلى 132 % سنة 2026 لمجموع الأنظمة ويعزى هذا التحسن إلى الإجراءات التي أتخذت وكذلك لتمتع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بقسط هام من إعتمادات حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي.

كما أن الفجوة بين الموارد والأعباء بالنسبة لفرع الجرايات سعرفت بعض الاستقرار لستستقر بين 160,6% و 162,8% بعد أن ناهزت 170 % سنة 2023 ويعود ذلك أساسا لعدد الإجراءات التي أتخذت مثل العفو الاجتماعي الذي تم إقراره بمقتضى المرسوم عدد 6 لسنة 2022 المؤرخ في 26 جانفي 2022 وحوكمة التصرف وإعتماد التكنولوجيات الحديثة كما أن تقلص تداعيات جائحة كورونا على المستوى الاقتصادي ستمكن المؤسسات من الإيفاء بتعهداتها كما تذهب كل القراءات أن الاقتصاد الوطني والتنمية ستعرف تحررا من الركود الذي رافقها لسنوات.

لكن كل هذه العوامل يجب أن لا تحجب العوامل الهيكلية التي حالت دون المعالجة الفعلية للوضعية التي تردى فيها قطاع الضمان الاجتماعي والمتمثلة في العوامل الديمغرافية (ارتفاع مؤمل الحياة وانخفاض المؤشر

الديمغرافي) وعوامل مرتبطة بأنظمة الجرايات (التقاعد المبكر لأسباب اقتصادية والترفيغ في الجرايات على إثر الزيادة في الأجر الأدنى) زد على ذلك التهرب الاجتماعي الذي يحجب نسبة من الموارد المحتملة للضمان الاجتماعي.

## 2. الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية:

تعتبر العوامل المتصلة بالخصائص الفنية لأنظمة التقاعد من الأسباب الرئيسية لاختلال توازن مؤشر نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل وينتظر أن يتفاقم المنحى السلبي في السنوات القليلة القادمة إذا لم تنجز إصلاحات جوهرية. ولإن سجلنا في السنوات الثلاث الأخيرة تحسنا نسبيا في التوازن بين الأعباء والمداخيل نتيجة بعض الإجراءات التي أتخذت والتي أهمها التمديد في سن التقاعد في القطاع العام وذلك بصدر القانون عدد 37 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أبريل 2019 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي وصدر منشور (رئيس الحكومة المؤرخ في 20 ماي 2019) يهدف إلى توضيح إحكام هذا القانون.

وقد بلغت نسبة التوازن بين مجموع الأعباء ومجموع المداخيل للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية 112.4 % سنة 2022 و 116 % سنة 2023 فإن هذه النسبة ستبلغ حسب للتقديرات 109 % سنة 2024 لتستقر في حوالي 107 % سنة 2025 و 2026 ويرجع ذلك أساسا إلي المجهودات الكبيرة التي يعمل من خلالها الصندوق على إعادة هيكلته وخاصة حوكمة التصرف في موارده وأعبائه كما بلغت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات 113,4 % سنة 2022 لتذخب كل التوقعات أن هذه النسبة ستتنخفض لتبلغ 108.7 % سنة 2024 و 106.6 % سنة 2026.

ويمكن القول أن التوجهات التي اتخذها الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية خلال الفترة 2024-2026 والتي تقوم على تعزيز المنظومة المعلوماتية وتأهيل التطبيقات المرتبطة بمجالات الانخراط والجرايات وخاصة منها منظومة الحسابات الفردية لتفادي النقائص وتيسير أعمال معالجة الملفات، كما سيعمل الصندوق على مزيد تطوير أساليب التواصل مع منظوري الصندوق والتأسيس لسياسة اتصالية مبنية على نشر ثقافة الضمان الاجتماعي لدى العموم والتعريف بأنشطة الصندوق وتحدياته المستقبلية.

## 3. الصندوق الوطني للتأمين على المرض:

من المنتظر أن تسجل نسبة الأعباء على المداخيل الجمالية للصندوق تطورا خلال الثلاث سنوات المقبلة 2024 و 2025 و 2026 وذلك بسبب توقع ارتفاع الأعباء (مراجعة الإتفاقيات والزيادة في تعريفات بعض الأعمال وارتفاع كلفة بعض الأعمال الطبية) مقابل إستقرار في المداخيل.

كما ستسجل نسبة الأعباء على المداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض تطورا خلال الثلاث سنوات المقبلة 2024 و 2025 و 2026 وذلك بسبب توقع ارتفاع أعباء نظام التأمين على المرض مقابلة إستقرار نسبي في مداخيل النظام (مراجعة الإتفاقيات والزيادة في تعريفات بعض الأعمال وارتفاع كلفة بعض الأعمال الطبية) مقابل إستقرار في المداخيل.

وتذهب التوقعات أن تشهد هذه النسبة سنة 2024 بعض التراجع نتيجة الاستقرار التي قد تشهده التعريفات وكذلك تحسن الوضع الصحي بعد جائحة كورونا والتي كان لها (جائحة كورونا) الأثر السلبي على التوازنات المالية نتيجة ارتفاع الأعباء الصحية، كما سجلنا تحسنا طفيفا في موارد الصندوق الوطني للتأمين على المرض نتيجة مضاعفة التحويلات المالية للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والتي عرفت تطورا من 10 مليون دينار شهريا سنة 2021 إلى 20 مليون دينار شهريا كما أن إقرار أحكام تقضي بالاستخلاص المباشر للمستحقات الراجعة للصندوق الوطني للتأمين على المرض بعنوان الاشتراكات وتوابعها في القطاع العمومي ساهم أيضا في تحسين موارد الصندوق زد على ما تحصل عليه الصندوق من حصته من حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي.

### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

رغم أهمية المؤشر في قراءة منحى التوازنات المالية للصناديق فإنه يفتقر لتوقع للمخاطر الطارئة ولتأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الاستثنائية مثل جائحة كوفيد 19 مما زاد في تفاقم تدهور الوضع للصناديق وعجزها عن الإيفاء بتعهداتها. كما عجزت الصناديق على إيجاد نوع من التوازن بين تطور الأعباء خاصة الجريات والموارد التي إقتصرت على المساهمات وما تدره المساهمة الاجتماعية التضامنية .

## بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الاستخلاص

رمز المؤشر : 2-1-2

### I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
- تعريف المؤشر: يساوي هذا المؤشر المبالغ المستخلصة مقارنة بالتصاريح المودعة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ويهدف الى متابعة نتائج الأعمال التي يقوم بها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستخلاص مستحقاته سواء بعنوان الثلاثيات الجارية أو الثلاثيات الفارطة.
- طبيعة المؤشر: مؤشر فعالية
- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- المؤشر في علاقة بالأنوع الاجتماعي: -

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): المبالغ المستخلصة/ التصاريح المودعة
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: : معطيات مالية ومحاسبية لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
4. تاريخ توفّر المؤشر : كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>3</sup> (Valeur cible de l'indicateur): انظر الجدول الموالي
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للضمان الاجتماعي

### III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

<sup>3</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

التقديرات			2023	الإجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
					%	-نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية
%93	%92	%91	% 90,5	% 94	%	• نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي
%54	%53	%52	% 51	% 56,3	%	• نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي
%22	%22	%21	%20	% 20	%	نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

ستسجلت نسبة الاستخلاص عن الثلاثيات الجارية ارتفاعا طفيفا سنة 2024 مقارنة بالسنوات التي سبقتها والتي عرفت بتفشي جائحة كورونا ويعود هذا التحسن إلى ارتفاع المقاييس بعنوان الاشتراكات بنسبة 8%. أما بالنسبة لاستخلاص مساهمات نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير فلاح، فقد بقيت نسبة الاستخلاص لسنة 2024 في حدود ما تم تسجيله في السنوات الفارطة.

برزت أهمية قيس مؤشر نسبة التوازن بين الأعباء والمداخل خاصة عند قيس التوازن بين تكلفة أنظمة التقاعد ومداخلها الشيء الذي أدى إلى اختلال التوازنات بين نسق دفعات (مختلف المنافع المسداة) والمداخل (المتأدية أساسا من المساهمات)، كما أفرز قيس مؤشر نسبة الاستخلاص جملة من الإستنتاجات أهمها:

✓ عدم التصريح بالأجور أو النقص في التصريح بالأجور (35% من الأجراء المصرح بهم يتقاضون أجرا أقل من الأجر الأدنى المهني المضمون و62% يتقاضون أجرا أقل من مرتين الأجر الأدنى المهني المضمون)،

✓ أهمية القطاع الموازي وتنامي ظاهرة التهرب والتحليل الاجتماعي. حيث تقدر كتلة الأجور الخاضعة للضمان الاجتماعي وغير المصرح بها للصندوق سنويا بـ 30% من كتلة الأجور الخاضعة مما انجر عنه نقص في المساهمات تقدر بحوالي 500 مليون دينار،

✓ صعوبات على مستوى الاستخلاص والمراقبة،

وقد عرفت السنوات الأخيرة مناسيا في نسبة الإستخلاص والتي فسرت بتبعات جائحة كورونا التي أثرت سلبا على مناخ الأعمال والإستثمار والتوازنات المالية للشركات ما أفرز عجز عديد الشركات وحتى الأشخاص للإيفاء بتعهداتهم ودفع مساهماتهم الاجتماعية. وتذهب كل التوقعات في أنه بداية من سنة 2023 سيسترجع للإقتصاد التونسي عافيته وستسجل بعض المؤشرات المحفزة للإستثمار مما سيؤثر إيجابيا على نسب الإستخلاص خاصة بعد الصلح الاجتماعي الذي أقرته الدولة.

## 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر أعتمد لقيس نسبة الإستخلاص في القطاع الخاص ولم يتطرق لنسبة الإستخلاص في القطاع العام باعتبار فرضية أن نسبة الإستخلاص في القطاع العام تساوي 100%، والحقيقة غير ذلك باعتبار أن عديد المؤسسات والمنشآت وحتى الوزارات عجزت عن الإيفاء بتعهداتها تجاه الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية. لذلك يجب ان نفرق بين نسبة الإستخلاص الفعلي ونسبة الإستخلاص الإعتبارية " fictive ".

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التغطية الاجتماعية

رمز المؤشر : 1-2-2

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين التغطية الاجتماعية
2. تعريف المؤشر: نسبة العمال المصرح بهم فعليا لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فعالية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد العمال المصرح بهم (دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية) / عدد السكان المشتغلين ( بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم )
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: سجلات الانخراط لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمعطيات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء
4. تاريخ توفر المؤشر : كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>4</sup> (Valeur cible de l'indicateur): أنظر الجدول الموالي
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للضمان الاجتماعي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات						2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2026		2025		2024					
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور				
24,85	60,52	24,73	60,22	24,6	59,92	% 83,3	% 81,7	%	- نظام الأجراء غير الفلاحيين
5,02	12,23	5,00	12,17	4,97	12,11	% 11,4	% 10,14	%	- نظام الأجراء الفلاحيون

<sup>4</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

29,01	70,65	28,98	70,58	28,95	70,51	% 99	% 98,13	%	- نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن
26,69	65,00	26,56	64,68	26,43	64,36	% 83.3	% 95,11	%	- نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين
28,43	69,23	28,29	68,88	28,15	68,54	% 87.5	% 92,70	%	- نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون
<b>25,61</b>	<b>62,36</b>	<b>25,49</b>	<b>62,07</b>	<b>25,37</b>	<b>61,78</b>	<b>% 83</b>	<b>% 85,30</b>	<b>%</b>	<b>المجموع</b>

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

شهدت نسبة التغطية الاجتماعية لكافة الأنظمة تحسنا ملحوظا خلال سنة 2022 مقارنة بالسنوات السابقة ما ساهم في تجاوز الهدف المرسوم لمجموع الأنظمة لنفس السنة ولكن هذا التحسن يجب أن لا يحجب حقيقة أن الصندوق يتكبد خسائر كبيرة «manqué à gagner» نتيجة عدم انخراط حوالي 20 % من عدد السكان المشتغلين في أحد أنظمة الضمان الاجتماعي .

كما لا يمكن أن تحجب هذه النتائج أن التغطية الاجتماعية الفعلية في القطاع الخاص مازالت دون المؤمل رغم التخلص النسبي من التداعيات السلبية لجائحة كوفيد 19.

كما تبقى نسبة التغطية الاجتماعية لنظام الأجراء في القطاع الفلاحي ضعيفة نتيجة جملة من العوامل من بينها قلة الإقبال على هذا النظام لضعف المقدرة التمويلية للفئات الخاضعة له والبعد الجغرافي لهياكل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وخاصة ضعف ثقافة الضمان الاجتماعي لدى هذه الفئات.

ويسعى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى تحسين نسبة التغطية الفعلية خلال سنوات 2024 و2025 و2026 لتبلغ % 85 لمجموع الأنظمة ويعول الصندوق على تحسين نسبة التغطية لنظام الأجراء الفلاحيون ونظام العملة غير الأجراء الفلاحيون ويعول الصندوق في هذا المجال على ما يبذله من مجهودات لتقريب خدماته من المضمونين الاجتماعيين والعاملين في القطاع الفلاحي من غير المنخرطين حيث سيحدث مكتب محلي بمعتمدية المنهله ودار خدمات إدارية بمعتمدية بنبله من ولاية المنستير كما ستلعب الوحدات المتنقلة للخدمات الاجتماعية دورا فعالا في الاستقطاب مع استغلال ومسيرة التطور التكنولوجي في مجال الاتصال والتواصل لتعزيز السياسة الاتصالية للصندوق وتوفير خدمات إضافية بموقع الواب والتي ستمكن المنخرطين من الحصول على معظم الخدمات على الخط بما في ذلك الاستفسارات والإجابة على العرائض، مما سيوفر عنهم مشقة التنقل والاتصال المباشر بمصالح الصندوق.

## 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

وضع خطة وطنية لمقاومة التهرب الاجتماعي والعمل على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي من خلال وضع إطار قانوني ملائم لضمان الانضواء الطوعي للعاملين بالقطاع الموازي بأنظمة الضمان الاجتماعي وفق مرحلة مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي.

# بطاقة مؤشر الأداء: آجال إسداء الخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال

رمز المؤشر : 1-3-2

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين
2. تعريف المؤشر: متابعة جودة الخدمات المسداة من قبل الصناديق الإجتماعية بهدف تحسينها وتقريبها من المنخرطين وتقليص آجالها
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : تختلف حسب الخدمة المقدمة
2. وحدة المؤشر : عدد الأيام أو نسبة الملفات المنجزة في الآجال
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : الصناديق الاجتماعية
4. تاريخ توفر المؤشر : كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: أنظر الجدول الموالي
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للضمان الاجتماعي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2026	2025	2024		2021		
						الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
25	25		35	39	يوم	آجال صرف المنافع بعنوان جرابيات الشبخوخة والعجز والباقيين على قيد الحياة (باليوم) (1)
						الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال) (2)

% 85	% 80	% 75	% 80	% 80.68	%	إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمتدربين الجدد (1-2)
% 99.4	% 99.2	% 99	% 98	% 98.76	%	تصفية ملفات جريات التقاعد (2-2)
% 98.5	% 98	% 97.5	% 98	% 97.00	%	تصفية ملفات جريات الترميل (3-2)
% 95	% 92	% 89	% 90	% 87.26	%	تصفية ملفات الجريات الوقتية للأيتام (4-2)
						الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)
29	29	34	30	42,2	يوم	آجال استرجاع المصاريف (3) (باليوم)
						آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية (باليوم)
80	90	100	100	143	يوم	• خلاص أتعاب الأطباء
80	90	100	100	127	يوم	• خلاص الصيدالة
80	90	100	110	126	يوم	• خلاص أخصائي العلاج الطبيعي
100	110	120				آجال التكلفة بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة (باليوم)
7	7	9	9	9.4	يوم	• التكلفة بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة
8	8	10	11	20.9	يوم	• زرع الكلى
8	8	13	13	16.7	يوم	• زرع نخاع الشوكي
7	7	9	9	12.1	يوم	• التكلفة بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرايين والكشف بالأشعة على عضلات القلب
5	5	6	6	6.7	يوم	• تقنيته حصى الكلى
8	8	11	11	10.7	يوم	• السكانار، التشخيص بالرنين المغناطيسي
7	7	15	من 5 الى 30	الى 4.4من 42.4.	يوم	• التكلفة بمصاريف الآلات الطبية
5	5	6	6	8.2	يوم	• تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية
8	8	11	11	13.9	يوم	• التكلفة بمصاريف العلاج الطبيعي

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالموشر :

### - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

سجلت سنة 2022 تحسنا ملحوظا في آجال صرف الجريات (37 يوم) بعد أن كانت تتجاوز 40 يوما ويعود ذلك إلى السياسة التي إعتدها. نتيجة السياسة التي اعتمدها الصندوق بتدعيم وتوسيع لامركزية تصفية ملفات الجريات مما مكن من تجاوز الهدف المرسوم (40 يوم) وسيسعى الصندوق خلال الثلاث القادمة إلى

تحسين في الأجل لتبلغ سنة 2026 حوالي 25 يوما فقط خاصة في ظل التطوير الحاصل في طرق وإجراءات وأساليب التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصناديق وتقريب الخدمات وتطوير أساليب العمل ورقمنتها...

### - الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية

شهدت نسب انجاز ملفات جريات التقاعد وجريات الترميل والجريات الوقتية للأيتام التي تمت تصفيته في الأجل تحسنا ملموسا حيث قاربت النسب 100 % ويعود ذلك إلى تعزيز المنظومة المعلوماتية وتأهيل التطبيقات المرتبطة بمجالات الانخراط والجريات وخاصة منها منظومة الحسابات الفردية لتفادي النقائص وتيسير أعمال معالجة الملفات، كما عمل الصندوق على مزيد تطوير أساليب التواصل مع منظوريه والتأسيس لسياسة اتصالية مبنية على نشر ثقافة الضمان الاجتماعي لدى العموم والتعريف بأنشطة الصندوق وتحدياته المستقبلية.

### - الصندوق الوطني للتأمين على المرض

شهدت الأجل المتعلقة باسترجاع المصاريف تحسنا ملحوظا سنة 2026 لتبلغ 29 يوما ويعود ذلك أساسا إلى توفر السيولة سنة 2022 خاصة من خلال الإعتمادات التي رصدت للصندوق من حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي والتي خصصت لتسديد ديون الصيدلية المركزية والمؤسسات الصحية

### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- ✓ تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين من خلال مواصلة إحداث دور للضمان الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي.
- ✓ مراجعة نظام التأمين على المرض وذلك على ضوء نتائج الدراسة المتعلقة بتقييم هذا النظام (بصدد الانجاز) والتي تهدف إلى إعداد تشخيص شامل لنظام التأمين على المرض خاصة بالنظر إلى الأهداف التي تم وضعها عند إحداثه والتحديات المتعلقة بالوضع الصحي للبلاد وتطور حاجيات المضمونين الاجتماعيين.

**- بطاقات مؤشرات قياس الأداء  
لبرنامج النهوض الاجتماعي**

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة

رمز المؤشر : 1-1-3

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة
2. تعريف المؤشر: يمكن المؤشر من متابعة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة من خلال احتساب عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق مقارنة بالعدد الجملي للعائلات المعوزة .
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة)
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر جلسات اللجان الجهوية المختصة في إسناد المشاريع / تقارير المتابعة الدورية للمشاريع
4. تاريخ توفر المؤشر : الثلاثية الأولى للسنة الموالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>5</sup> (Valeur cible de l'indicateur) : 1% سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي.

<sup>5</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
1 %	0.75%	0.50 %	0.12%	0.09%	%	نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة (عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة)

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تم تنفيذ 220 مشروع بعنوان سنة 2021 ( المنتفعين 101 إناث/ 119 ذكور) ضمن الإعتمادات المخصصة لبرنامج التمكين الاقتصادي والمرصودة ضمن ميزانية 2022 والتي تم تنفيذها عبر الإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية، كما تم تنفيذ 73 مشروع بعنوان سنة 2022 ضمن البرنامج الخصوصي للإحاطة بالفئات الهشة والذي يتم تنفيذه عبر اللجان الجهوية للتضامن الاجتماعي وبالتالي بلغ عدد المشاريع الجمالية 293 مشروع ومن المنتظر أن ترتفع وتيرة إنجاز المشاريع تدريجيا خلال السنوات القادمة خاصة مع صدور الأمر عدد 715 لسنة 2022 المؤرخ في 20 سبتمبر 2022 والمتعلق بإحداث برنامج التمكين الاقتصادي للفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل المنتفعة ببرنامج الأمان الاجتماعي والأشخاص ذوي الإعاقة وضبط شروط وإجراءات الانتفاع به والذي أضاف الفئات محدودة الدخل ضمن قائمة الأشخاص المنتفعين بهذا البرنامج إضافة إلى صدور المنشور التطبيقي عدد 5 بتاريخ 30 ماي، بالإضافة إلى إستهداف الأخصائيين الاجتماعيين والمسؤولين الجهويين المكلفين بالبرنامج بالتكوين في مجال بعث وإدارة المشاريع.

كما سيتم في المرحلة القادمة تأمين زيارات متابعة لعدد هام من المشاريع المنجزة في إطار برنامج التمكين الاقتصادي للشباب والمرأة من أبناء العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل في مختلف الولايات، والعمل على تسهيل جميع الإجراءات من أجل الإسراع في تركيز المشاريع وتذليل الإشكاليات القانونية والإدارية، ومنها الإشكاليات العقارية لبعض المشاريع خاصة منها الفلاحية والتي من شأنه عرقلة الشبان المنتفعين من تجسيد مبادراتهم.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- عزوف الفئات المستهدفة من المنتفعين بالمنح المالية الشهرية على الإنخراط في البرنامج بسبب ترسخ عقلية التواكل لديهم وغياب ثقافة العمل،
- بعض التعطيلات الإدارية المتعلقة خاصة بالرقابة القبليّة وإشترط تجميع الشراءات رغم إختلاف مكونات المشاريع والتي تسبب تعطيل تنفيذ بعض المشاريع.
- التفويت في بعض المشاريع بسبب الصعوبات الظرفية أو المستمرة ( فقدان المواد الأولية أو ارتفاع أسعارها، صعوبة ترويج المنتوجات الإزمات الاقتصادية والصحية....)
- وجود مشاكل عقارية لبعض المشاريع الفلاحية .

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية

رمز المؤشر : 1-3-1

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة
2. تعريف المؤشر: يرمي هذا المؤشر لاحتساب نسبة النساء المعوزات المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية واللاتي يمثلن فئة هشة ذات خصوصية (أرامل ، معيلات لأسر...)
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد النساء المنتفعات بالمساعدات/ العدد الجملي للمنتفعين
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة الأمان الاجتماعي
4. تاريخ توفر المؤشر : الثلاثية الأولى للسنة الموالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>6</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 58% سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
58%	57%	56%	59%	%57.5	%	نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية

<sup>6</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

لقد كانت لحائحة كوفيد-19 تأثيرت عميقة على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل وعلى الفئات الهشة الأخرى، وزادت هذه الوضعيات تازما بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية التي انعكست مخالقاتها على ارتفاع مستوى الأسعار وتدني المقدرة الشرائية، لذا، فقد شهدت سنة 2022 الشروع في توسيع قاعدة الانتفاع بمساعدات برنامج الأمان الاجتماعي لتشمل عددا هاما من بين الفئات المتضررة من انعكاسات هذه الأزمات العالمية، وباعتماد الإجراءات الجديدة المنصوص عليها بالأمر عدد 317 لسنة 2020 المؤرخ في 19 ماي 2020 المتعلق بضبط شروط وإجراءات الانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي وسحبه والاعتراض عليه وتطبيقا لمقتضيات منشور وزير الشؤون الاجتماعية عدد 12 المؤرخ في 10 ماي 2022 المتعلق بالإجراءات العمليّة للإنتفاع بالمنحة الشهرية القارة والعلاج المجاني والعلاج بالتعريف المنخفضة ضمن برنامج الأمان الاجتماعي، تم ادراج سنة 2022 حوالي 41 ألف منتفع جديد وليمترفع بذلك عدد المنتفعين بالمنح الشهرية القارة من 268293 منتفعا في موفى سنة 2021 منهم 161112 امرأة بنسبة 60.1% إلى 305931 منتفعا في موفى سنة 2022 منهم 175950 امرأة رئيسة اسرة أي بنسبة 57.5%.

هذا وقد بلغ عدد المنتفعين خلال شهر ماي 2023، 326788 منتفعا منهم 182045 امرأة بنسبة 55.7%. ونلاحظ أن عدد النساء المنتفعات بالمنح المالية القارة في ارتفاع متواصل إلا أنّ نسبتهن من المجموع شهدت انخفاضا باعتبار عدم مسايرة نسبة العدد الإضافي للنساء المنتفعات بالمنحة للنسبة المنجزة في سنة 2021 وسنة 2022 (العدد الإضافي من الذكور أكبر من العدد الإضافي من الاناث).

## 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

المؤشر شديد التأثير بالإجراءات ذات الطابع الاجتماعي التي يمكن اتخاذها في إطار برنامج الأمان الاجتماعي وبمنهجية الاستهداف المتبعة في هذا الإطار.

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة إدماج الأشخاص المعوقين

رمز المؤشر : 1-2-3

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في الإدماج الاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية
2. تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى الرّفْع من نسبة الإدماج الإقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المرسمين بمراكز التربية المختصة والمنتفعين ببرنامج بعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل في علاقة بالعدد الجملي للأشخاص ذوي الإعاقة المتحصلين على شهادات تخرج من مراكز التربية المختصة.
2. وحدة المؤشر:نسبة
3. مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير أقسام النهوض الاجتماعي
4. مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: برنامج بعث موارد رزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل.
5. تاريخ توفر المؤشر : الثلاثية الأولى للسنة الموالية
6. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>7</sup> (Valeur cible de l'indicateur) : 0.32% سنة 2026
7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي.

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
0.32%	0.30%	0.28%	0.22%	0.30%	%	نسبة إدماج الأشخاص المعوقين(المسجلين بمراكز التربية المختصة)

<sup>7</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

التطور الطفيف في نسبة الإدماج الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة المرسمين بمراكز التربية المختصة والمنتفعين ببرامج بعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل يعود إلى نوعية التكوين الذي يتلقونه بمراكز التربية المختصة والذي يحتاج إلى مراجعة بما يجعله يتلاءم مع متطلبات سوق الشغل. وسيتم العمل على تحسين نوعية هذا التكوين وعلى التحسيس بأهمية برنامج بعث موارد الرزق في تحقيق الاستقلالية الذاتية للأشخاص ذوي الإعاقة إضافة إلى إعطاء الأولوية لخريجي مراكز التربية المختصة في بعث المشاريع كما سيتم العمل على التحسيس ببرامج التمكين الاقتصادي للفئات الهشة الذي يتمتع فيه الأشخاص ذوو الإعاقة بنسبة 30% من الاعتمادات المخصصة له.

هذا المؤشر يراعي النوع الاجتماعي حيث تم تسجيل نسبة 53% من النساء من جملة الأشخاص ذوي الإعاقة المرسمين بمراكز التربية المختصة والمنتفعين ببرامج بعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل وهي نسبة مرتفعة يجري العمل على المحافظة عليها.

## 3. تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- عدم ملاءمة التكوين المقدم بمراكز التربية المختصة لمتطلبات سوق الشغل،
- عدم تنظير الشهادت المتحصل عليها من مراكز التربية المختصة مما يسهل الإدماج الاقتصادي لهذه الفئة،
- عدم مواكبة نوعية المشاريع لمتطلبات السوق،
- المستوى التعليمي المتدني للتلاميذ المرسمين بمراكز التربية المختصة،
- ضعف المستوى التكويني للأخصائيين الاجتماعيين في مرافقة ومتابعة الأشخاص ذوي الإعاقة باعثة المشاريع.

## بطاقة مؤشر الأداء: النسبة العامة للامية

رمز المؤشر : 1-3-3

### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في التقليل من النسبة العامة للامية
2. تعريف المؤشر: المساهمة في التقليل من النسبة العامة للامية
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج )
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): نسبة الدارسين المتحررين من الامية بمختلف مراكز التربية الاجتماعية (مراكز تعليم الكبار) المنتشرة على كامل تراب الجمهورية
2. وحدة المؤشر: دارس متحرر من الامية
3. مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات الجهوية لتعليم الكبار (24 وحدة) بالإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية
4. تاريخ توفر المؤشر : ( ثلاثي، سداسي، سنوي) موفى السنة الدراسية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>8</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 15.8% سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المركز الوطني لتعليم الكبار

### III- قراءة في نتائج المؤشر

التقديرات			2023	الإجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
%15,8	%16,1	%16,4	%16,7	%16,8	%	النسبة العامة للامية

<sup>8</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

من المأمول أن تصل النسبة العامة للأمية خلال سنة 2026 إلى 15,8%. وهذا التراجع يعود إلى العمل على الأخذ بعين الاعتبار الجانب اللوجستي والجانب البشري بصفة خاصة من خلال مزيد إبرام عقود جديدة لفائدة المدرسين وتحسين ظروف العمل بمراكز تعليم الكبار. ويبقى هذا المؤشر دون تطلعات العاملين والفاعلين في المجال، في انتظار مزيد العمل على إيجاد حلول تتلائم والنظرة الاستشرافية لهذا البرنامج.

## 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

إنّ تحقيق مؤشرات قياس الاداء لقطاع محو الامية وتعليم الكبار مرتبط بمزيد جملة من البرامج والخطط التي لم يتمّ المصادقة عليها ليتمّ تفعيلها وتمثّل خاصة في :

- الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار.
- الخطة الوطنية لتقليص نسبة الأمية بالشمال الغربي وبالوسط الغربي.
- القانون التوجيهي لتعليم الكبار.
- برنامج التمكين الاقتصادي للنساء الريفيات بولايتي القيروان وسليانة.
- إنجاز برامج تعليم الكبار يتمّ في ظل غياب ترابط في مستوى التشريعات والمعايير بين القطاع من جهة وقطاع التعليم وقطاع التكوين المهني وقطاع التنمية الجهوية والمحلية من جهة أخرى.
- اعتماد برامج محو الأمية وتعليم الكبار على محو الأمية الأبجدية وبعض الحصص المتعلقة بالثقافة العامة بصفة أساسية.
- نقص ملحوظ في عدد المدرسين.
- نقص كبير في اطار التفدّ البيداغوجي.
- عدم توفر مراكز تربوية مستقلة خاصة بالمركز.
- تقادم المناهج التربوية المعتمدة في مجال التربية الاجتماعية
- نقص ملحوظ في عدد المراكز النموذجية ومراكز التدريب على المهارات الحياتية وعدم انتشارها بجميع ولايات الجمهورية.
- صعوبة في استقطاب الدارسين لعدم وجود الحوافز وعدم تثمين شهادت التربية الاجتماعية.
- تقلص الشراكات مع الجمعيات والمنظمات الوطنية والدولية.
- تقادم أسطول السيارات المستغلة بالتنسيقيات الجهوية لتعليم الكبار.
- ضعف في الاعتمادات المرصودة لتجهيز المراكز النموذجية ومراكز التدريب على المهارات الحياتية بالمعدات اللوجستية ومعدات التكوين والتدريب .
- مشكل في صيانة تجهيزات التكوين والتدريب على المهارات.
- عدم تهيئة المقرات المعدة للتكوين والتدريب وفق المقاييس والمواصفات الفنية المطلوبة.
- ضعف التكوين لدى المكونين (مهارات تقليدية غير مواكبة لمتطلبات الواقع).
- اشكالية تسويق المنتوجات المبتكرة من طرف الدارسين.
- غياب تأمين المراكز (حراسة وتأمين).
- غياب تأمين الدارسين.
- ضبابية هيكل المراكز النموذجية وعدم استقلاليتها على مستوى التصرف الإداري والمالي.
- عدم افتتاح المراكز النموذجية فيما بينها وأيضا مع مؤسسات أخرى للاستفادة من الخبرات والمهارات.
- غياب خطة تواصلية تسويقية لخدمات المراكز.
- غياب أدلة قطاعية خاصة بالمهارات تتلائم مع الملامح النفسية والاجتماعية للدارسين.
- غياب التقييم والمتابعة لأثر التكوين والتدريب.
- صعوبة النفاذ إلى خدمات المركز الوطني لتعليم الكبار.

## بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأمية عند النساء

رمز المؤشر : 2-3-3

### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية
2. تعريف المؤشر: المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية عند النساء
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): نسبة الدارسين المتحررين من الأمية بمختلف مراكز التربية الاجتماعية (مراكز تعليم الكبار) المنتشرة على كامل تراب الجمهورية
2. وحدة المؤشر: دارس متحرر من الأمية
3. مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الدراسات عدد النجاحات في امتحان شهادة التربية الاجتماعية بكل مركز تربية إجتماعية بكل معتمدية وبكل ولاية / النسبة العامة للأمية
4. تاريخ توفر المؤشر : ( ثلاثي، سداسي، سنوي) موفى السنة الدراسية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>9</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 21.6% سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المركز الوطني لتعليم الكبار

### III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
%21.6	%21.86	%22.13	%22.4	%22.6	%	نسبة الأمية عند النساء

<sup>9</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

من المأمول أن تبلغ نسبة الأمية لدى النساء خلال سنة 2026 إلى 21,6% وذلك بنسبة تراجع سنوية 0.28% وتبقى هذه النسبة مرتفعة في انتظار المصادقة على الاستراتيجية التي تم ارساؤها من اجل انخراط المؤسسات العمومية والخاصة والمجتمع المدني في مجابهة آفة الأمية بصفة جدية.

## 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- اعتبار المرأة السند الوحيد للعائلة وبالتالي يتعدّر عليها ارتياد مراكز التربية الاجتماعية نظرا للضغوطات اليومية.
- عمل المرأة طيلة اليوم وخاصة بالقطاع الفلاحي أو الصناعي وخاصة بالمناطق الريفية وعدم قدرتها على التوفيق بين مهامها المهنية ورغبتها في التعلّم.
- تعدّد مسؤوليات ومهام المرأة بالمنزل يمنعها من ارتياد مراكز التربية الاجتماعية.
- عدم وجود آليات للتوعية والتحسيس بأهمية الخدمات المسداة من طرف المركز الوطني لتعليم الكبار.

**- بطاقات مؤشرات قياس الأداء  
لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج**

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية

رمز المؤشر : 1-1-4

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية
2. تعريف المؤشر:وضع الآليات الكفيلة لدعم التونسيين بالخارج قصد تمويل مشاريع استثمارية بتونس
3. طبيعة المؤشر:مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: نتائج
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: -
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ديوان التونسيين بالخارج

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):المشاريع الممولة من طرف التونسيين بالخارج مقارنة بجملة المشاريع الإستثمارية
2. وحدة المؤشر:نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:API-APIA - Banque centrale- FIPA - UTICA- ONTA
4. تاريخ توفّر المؤشر :كل سنة
1. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>10</sup>:(Valeur cible de l'indicateur) : 12.6% سنة 2026
5. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس البرنامج

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات		الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022			
%12.6	%11	%10.6	%18	%2.4		%	نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية

<sup>10</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

من المنتظر تسجيل ارتفاع طفيف في نسبة مشاركة التونسيين بالخارج في عدد المشاريع الاستثمارية رغم التراجع المسجل في العدد الجملي للمشاريع الاستثمارية (بلغت نسبة معدل التطور السنوي خلال الخمس السنوات الأخيرة 4 - % وهي في تراجع مستمر).

وحسب نتائج المسح الوطني للهجرة الدولية (Tunisia-HIMS 2021) فان أهم أسباب العراقل أمام استثمارات التونسيين بالخارج تتمثل في التعقيدات الإدارية (26.1 %) وضعف رأس المال (21.6 %) وضعف الحوافز المالية (10.6 %). كما أثرت الظرفية الاقتصادية المحلية والعالمية على النمو الاقتصادي بتونس الذي شهد تباطأ وبالتالي على مناخ الاستثمار حيث شهد قطاع الفلاحة تراجعا في الإنتاج.

## 3. تحديد أهم النقااص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

يمكن هذا المؤشر من احتساب مدى تطور مساهمة التونسيين المقيمين بالخارج في الإستثمار، إلا أنه لا يعكس بصفة وافية ومباشرة الدور الحقيقي للديوان في المجال التنموي، على اعتبار ان تدخلات وأنشطة الديوان في هذا المجال ذات طابع نوعي وتحسيبي يتم تأمينها من قبل مختلف هياكله بالداخل وبالخارج وبالتنسيق مع كافة المتدخلين بما في ذلك كل مكونات المجتمع المدني والكفاءات بالخارج .

كما يتأثر هذا المؤشر بعدة عوامل خارجية على مجال تدخل الديوان على غرار كلفة التحويلات، الروابط العائليّة، الامتيازات الممنوحة في مجال الاستثمار، سعر الصرف.

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة مشاركة التونسيين المقيمت بالخارج في المشاريع الاستثمارية

رمز المؤشر : 2-1-4

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية
2. تعريفالمؤشر:وضع الآليات الكفيلة لدعم التونسيين بالخارج قصد تمويل مشاريع استثمارية بتونس
3. طبيعة المؤشر:مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: جودة
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):المشاريع الممولة من طرف التونسيين بالخارج مقارنة بجملة المشاريع الإستثمارية
2. وحدة المؤشر:نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:API-APIA- Banque centrale- FIPA - UTICA- ONTA
4. تاريخ توفر المؤشر :كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>11</sup>:(Valeur cible de l'indicateur) 37.9% سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ديوان التونسيين بالخارج

## I- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
% 2.51	%2.12	% 1.82	%1.5	%0.2	%	نسبة مشاركة التونسيين المقيمت بالخارج في المشاريع الاستثمارية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

<sup>11</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

من المنتظر تطور في نسبة مشاركة التونسيات المقيمت بالخارج في قيمة المشاريع الاستثمارية بتونس.

### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

يمكن هذا المؤشر من احتساب مدى تطور مساهمة التونسيات المقيمت بالخارج في الإستثمار، إلا أنه لا يعكس بصفة وافية ومباشرة الدور الحقيقي للديوان في المجال التنموي، على اعتبار ان تدخلات وأنشطة الديوان في هذا المجال ذات طابع نوعي وتحسيبي يتم تأمينها من قبل مختلف هيكله بالداخل وبالخارج وبالتنسيق مع كافة المتدخلين بما في ذلك كل مكونات المجتمع المدني والكفاءات بالخارج . كما يتأثر هذا المؤشر بعدة عوامل خارجية على مجال تدخل الديوان على غرار كلفة التحويلات، الروابط العائليّة، الامتيازات الممنوحة في مجال الاستثمار، سعر الصرف.. هذا وتوفر وكالة النهوض بالصناعة والتجديد معطيات حسب النوع الاجتماعي اعتمادا على دراسات ميدانية يتم انجازها في الغرض. ولم تكتمل بعد الدراسة في المجال والمتعلقة بسنة 2022.

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية

رمز المؤشر : 1-2-4

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج
2. تعريف المؤشر: يحصي هذا المؤشر درجة رضا الجالية بمختلف شرائحها على الخدمات المقدمة بالمراكز
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: -

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عن طريق التقارير الشهرية والسنوية التي ترد من الملحقين الاجتماعيين ومديري المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج كما سيتم إعداد جذاذات من طرف مصالح الديوان ستوجه إلى المشرفين على المراكز قصد تعميمها من طرف الرواد وإبداء ملاحظاتهم وتقييمهم للأنشطة المتوفرة (ابتداء من الثلاثية الرابعة لسنة 2019).
- كما شرع ديوان التونسيين بالخارج في إنجاز تطبيق معلوماتية لتوثيق ورقمنة تدخلات الإطارات الاجتماعية بالخارج.
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ديوان التونسيين بالخارج
4. تاريخ توفر المؤشر: كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>12</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 38 % سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ديوان التونسيين بالخارج

## III- قراءة في نتائج المؤشر

<sup>12</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

## 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022 (*)		
% 38	% 36	% 34	% 52	%30	%	نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الإجتماعية والثقافية.

\*تم اعتماد قيمة المؤشر التي تم تسجيلها سنة 2019 كقيمة مرجعية خلال سنة 2022 وذلك على اعتبار أن سنتي 2021 و2022 لم يتم خلالهما إجراء استبيانات بسبب الإجراءات الصحية الاستثنائية (كوفيد 19)

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

من المنتظر الارتفاع في نسبة تطور في نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية وذلك نتيجة لـ:

- برمجة ترفيع في نسبة التغطية للإطار الإجتماعي العامل بالخارج ( 4 احداثات سنة 2024 و 2 احداثات سنة 2025 و 2 احداثات سنة 2026 ) وتعزيز نسبة التغطية (1 فرنسا سنة 2024 و 2 ايطاليا والمانيا سنة 2025 و 2 فرنسا وايطاليا سنة 2026)،
- تطوير نوعية وعدد الأنشطة والخدمات المقدمة للفئات المتعهد بها من سنة إلى أخرى،
- تدعيم الشراكة مع مكونات المجتمع المدني في المجال الإجتماعي والثقافي.

## 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- لا يتم الأخذ بعين الاعتبار كل الخدمات المقدمة للجالية من قبل مصالح الديوان ويتم احتساب الخدمات المقدمة بدور التونسي بالخارج فقط علما وانه يتم تامين العديد من الأنشطة الأخرى من قبل مصالح الديوان على غرار تعليم اللغة العربية عند العودة، تنظيم تظاهرة أسبوع التونسي المهاجر ، إقامة منتديات، الإرشاد والتوجيه ....
- يقع تحديد نسبة الرضا عبر استبيان يتم اعداده للفئة المنتفعة بخدمات المراكز وتجدر الإشارة الى احتمالية ورود الاشكاليات التالية:
  - اختلاف مؤهلات المستجوبين من رواد المراكز الاجتماعية الثقافية (أولياء، أطفال...)
  - عدم اتقان الفئة المستهدفة لاسيما منها الأطفال القراءة أو الكتابة باللغة العربية الشئى الذي قد يؤدي إلى سوء فهم بعض الأسئلة واحتمال قيام أفراد آخرين، غير الفئة المستهدفة، بالإجابة.
  - اعتماد لغة بلد الإقامة للاستبيان تعطي للمستجوب فرصة مناقشة الأسئلة مع غيره فيكون عرضة للتأثر بآرائه.
  - عدم حياد المشرف على توزيع الاستبيان (مدير المركز) وامكانية تأثيره على نتائج الاستبيان ومستوى الجدية.

- بطاقات مؤشرات قياس الأداء  
لبرنامج القيادة و المساندة

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور

رمز المؤشر : 1-1-9

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التحكم في كتلة الأجور
2. تعريفالمؤشر:يرمي هذا المؤشر لمتابعة صحة تقديرات كتلة الأجور عند الإعداد لمشاريع ميزانية المهمة من خلال مقارنتها بالأعمادات المنجزة عند التنفيذ مما يسمح تحسين آليات ضبط التقديرات (ضبط وتحيين قوائم أعوان المهمة ، الانتدابات ، الانعكاس المالي للتغييرات المهنية للأعوان ..) ومتابعة الموارد البشرية للمهمة
3. طبيعة المؤشر:مؤشر فاعلية
4. نوع المؤشر: مؤشر جدوى
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):كتلة الأجور المنجزة/كتلة الأجور المرسمة بقانون المالية الأصلي
2. وحدة المؤشر:نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:منظومة أدب.
4. تاريخ توفر المؤشر :سنوي / دوري
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>13</sup>:(Valeur cible de l'indicateur) :100% سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة

## III- قراءة في نتائج المؤشر

<sup>13</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

## 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
%100	%100	%100	%100.26	%97.98	نسبة	نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المنجز / المرسم)
294197	289775	284000	255111	227994	أ.د.	كتلة الاجور المنجزة
294197	289775	284000	254450	232700	أ.د.	كتلة الاجور المرسمة بقانون المالية الاصيلي

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تم التخفيض في نسبة صحة التقديرات لكتلة الأجور من خلال استغلال التطبيقية الإعلامية المتعلقة بضبط المسار المهني للأعوان وضبط مختلف العناصر المكونة لكتلة الأجور .

## 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- تعدد الأنظمة الأساسية وتعدد أنظمة التأجير
- التسويات وتأثيرها على تقديرات المؤشر ( خاصة على مستوى عملة الحضائر)
- صعوبة ضبط عدد الأعوان المعنيين بالرجوع من الإلحاق أو المحالين على التقاعد المبكر

## بطاقة مؤشر الأداء: حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

رمز المؤشر : 2-1-9

### IV- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :فاعلية برنامج القيادة
2. تعريفالمؤشر:يرمي المؤشر لمقارنة ميزانية برنامج القيادة و المساندة بالميزانية الإجمالية للمهمة بهدف متابعة نسق الاعتمادات المرصودة بعنوان التصرف و مزيد ترشيدها والتحكم فيها.
3. طبيعة المؤشر:مؤشر فاعلية
4. نوع المؤشر:مؤشر جدوى
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -

### V- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):ميزانية برنامج القيادة و المساندة/ ميزانية المهمة
2. وحدة المؤشر:نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:منظومة أدب.
4. تاريخ توفّر المؤشر :سنوي / دوري
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>14</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 2% سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة

<sup>14</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

### III- قراءة في نتائج المؤشر

#### 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
%2.5	%2.47	%2.46	%2.07	%2.65	%	حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة
76629	72292	70186	68349	55916	إ.د	ميزانية برنامج القيادة والمساندة
3056781	2920056	2852000	3302000	2113108	إ.د	ميزانية المهمة

#### 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يتم العمل بصفة متواصلة على التقليل من حجم النفقات ذات الصبغة المشتركة ( التهيئات المختلفة -التجهيزات المختلفة ...) عبر توزيعها على البرامج المعنية والتقليل من حجم الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة بما يمكن من معرفة الكلفة الحقيقية لمختلف السياسات العمومية رغم الصعوبات والاشكاليات المرتبطة بها والمتعلقة بالفوترة وتعدد وثائق التعهد والصرف.

#### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- تأثر المؤشر بارتفاع حجم ميزانية المهمة وخاصة نفقات تدهلات برنامجي الضمان الاجتماعي والنهوض الاجتماعي.
- تأثر المؤشر بإنجاز برنامج تسوية عملة الحضائر وتسوية وضعيات مختلفة.

## 2- بطاقات الفاعلين العموميين

**بطاقة الفاعل العمومي**  
**برنامج النهوض الاجتماعي**

### 1. النشاط الرئيسي:

- يكلف المركز بتنفيذ برامج التربية المختصة الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة غير القادرين على الاندماج في المسار المدرسي العادي وإنجاز البحوث والدراسات والتوثيق والتكوين وذلك في إطار تنفيذ سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال الإعاقة. وتتمثل مهام هذا المركز في:
- المساهمة في وضع البرامج التربوية المختصة وملاءمتها مع برامج التعليم العام وفقا للتشريع الجاري به العمل، -متابعة تنفيذ المشاريع الإفرادية بمختلف مراكز التربية المختصة على المستوى المحلي والجهوي والوطني،
  - متابعة التسيير الإداري والمالي والفني لمراكز التربية المختصة،
  - متابعة تنفيذ برامج المساعدة البيداغوجية والإرشاد الفني في مجال التربية المختصة،
  - متابعة تقديم خدمات الرعاية الطبية وشبه الطبية للفئات المتعددة بها بمراكز التربية المختصة،
  - المساهمة في وضع ومتابعة تنفيذ برامج التأهيل والتدريب المهني الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة بما يتلاءم مع قدراتهم، وفقا للتشريع الجاري به العمل،
  - متابعة تقديم خدمات الإحاطة النفسية والتوجيه والإرشاد للأشخاص ذوي الإعاقة ولأفراد أسرهم،
  - متابعة تنفيذ الأنشطة الثقافية والترفيهية للأشخاص ذوي الإعاقة بمراكز التربية المختصة،
  - المساهمة في إنجاز الدراسات المتعلقة بتطوير مناهج ومقاربات التربية المختصة،
  - المساهمة في تكوين إطارات التربية المختصة وتطوير قدراتهم،
  - المساهمة في وضع وإنجاز سياسة الوزارة المتعلقة بالبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين في مجال الإعاقة،
  - إحداث فضاء رقمي لتوثيق البحوث والدراسات التي ينتجها "المركز"،
  - متابعة الدراسات والمستجدات الوطنية والدولية في مجال الإعاقة ووضعها على ذمة المتدخلين وخاصة الباحثين والبيداغوجيين،
  - دعم البحث العلمي في مجال الإعاقة من خلال إجراء البحوث والدراسات العلمية في شتى مجالات الإعاقة،
  - إحداث مخبر بحث حول الإعاقة، -توفير خدمات التكوين المهني والتأهيل وإعادة التأهيل بـ "المركز" لفائدة منظوريه،
  - تكوين المكونين والإطارات العاملة في مجال الإعاقة،
  - ضبط إستراتيجية لتكوين المكونين في مجال التعهد بالأشخاص ذوي الإعاقة،
  - توفير الفضاءات الملائمة وخدمات التكوين الحضوري وعن بعد لفائدة المتدخلين في المجال بمقابل، -تطوير التعاون والشراكة في مجال التربية المختصة مع المراكز المماثلة والمؤسسات العمومية والخاصة والمنظمات والجمعيات ذات الصلة بالإعاقة والتربية المختصة وطنيا ودوليا،
  - إرساء علاقات شراكة مع جامعات ومعاهد البحث العلمي وخاصة التي تهتم بالإعاقة وطنيا ودوليا،

- تنظيم ندوات وملتقيات وطنية ودولية حول الإعاقة.

## 2. مرجع الأحداث:

- الأمر عدد 930 لسنة 2022 مؤرخ في 7 ديسمبر 2022 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر الحكومي عدد 819 لسنة 2019 المؤرخ في 15 أوت 2019 المتعلق بإحداث المركز الدولي للبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين حول الإعاقة وبضبط تنظيمه الإداري والمالي وطرق تسييره.

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي ( إذا

وجد):

## II- الإستراتيجية والأهداف:

### 1- الإستراتيجية العامة :

- ❖ انجاز بحوث و دراسات حول الإعاقة.
- ❖ تنظيم دورات تكوينية و تربيصات موجهة في المجال.
- ❖ تركيز مكتبة رقمية حول الإعاقة.
- ❖ إحداث وحدة بحث.

2- الأهداف الاستراتيجية :

3- تدخلات الفاعل العمومي :

## III- الميزانية على المدى المتوسط:

### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

الوحدة : ألف دينار

التقديرات			2023	إنجازات 2022	البيان
2026	2025	2024			
					<b>ميزانية التصرف:</b>
					<b>منها:</b>
1500	1500	1000	1000	1114	- منحة بعنوان التأجير
1000	1000	1000	1000	2312	- منحة بعنوان التسيير
250	250	250	200	200	-منحة الدولة بعنوان التدخلات
					<b>ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز:</b> وإعادة هيكلة المؤسسة).
<b>2750</b>	<b>2750</b>	<b>2250</b>	<b>2200</b>	<b>3625</b>	<b>المجموع</b>

**بطاقة الفاعل العمومي**  
**برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج**

# بطاقة عدد 1 : ديوان التونسيين بالخارج

## I- التعريف

### 1. النشاط الرئيسي:

- القيام بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة لفائدة اليد العاملة من الجالية مع البلدان الأخرى
- القيام بتنظيم و متابعة هجرة التونسيين بالخارج
- القيام بتطوير وتنفيذ برامج تأطير التونسيين المقيمين بالخارج
- ضبط و تنفيذ برامج للرعاية الاجتماعية لفائدة العملة التونسيين بالخارج و لفائدة عائلاتهم في بلدان الإقامة في تونس
- وضع و تنفيذ كل برنامج ثقافي ينمي و يدعم تعلق أبناء التونسيين المقيمين بالخارج بوطنهم
- تسهيل عملية إعادة إدماج العملة التونسيين العائدين من الهجرة في الاقتصاد الوطني
- وضع نظام إعلام و تبليغ مستمر لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج و متابعته.

### 2- مرجع الأحداث :

- قانون عدد 60 لسنة 1988 المؤرخ في 02 جوان 1988 المتعلق بقانون المالية الإضافي لسنة 1988 وخاصة فصليه 12 و 14 .
- قانون المالية عدد 115 لسنة 1989 المؤرخ في 1989/12/30 و خاصة الفصل 58 منه و المتعلق بتغيير تسمية ديوان العملة التونسيين بالخارج إلى ديوان التونسيين بالخارج .
- 3- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي ( إذا وجد):

## II- الإستراتيجية والأهداف:

### 1- الإستراتيجية العامة :

- ❖ تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة،
- ❖ ضمان حقوق ومصالح التونسيين بالخارج وتعزيز روابطهم بالوطن،
- ❖ تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الاجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،
- ❖ النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة.

### 2- الأهداف الاستراتيجية :

- ❖ ضبط وتنفيذ برامج للرعاية الاجتماعية لفائدة التونسيين بالخارج ولفائدة عائلاتهم في بلدان الإقامة وفي تونس.
- ❖ وضع وتنفيذ برامج ثقافية تعزز روابط الصلة بالوطن الأم.
- ❖ تسهيل عملية إعادة إدماج التونسيين العائدين في الاقتصاد الوطني وحث الجالية التونسية بالخارج على الاستثمار.
- ❖ الإعلام والتبليغ المستمر لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج.
- ❖ مواكبة توجه الدولة في مجال الرقمنة وحوكمة الإدارة.

### 3- تدخلات الفاعل العمومي:

#### ❖ تعزيز تواجد الديوان بالخارج:

- فتح 4 مراكز عمل جديدة بالخارج (مصالح اجتماعية) وذلك بكل من اسبانيا، هولندا، سواد والامارات العربية المتحدة،
- تعزيز سلك الملحقين بالدول ذات الكثافة المهجربة (تعزيز بفرنسا)،
- إحداث 3 مراكز اجتماعية ثقافية جديدة : المانيا، ميلانو والدوحة.

#### ❖ الرفع من جودة الخدمات:

- العمل على الارتقاء بالأنشطة التي يؤمنها الديوان وتجديدها (على غرار تعزيز الأنشطة بالمراكز الاجتماعية الثقافية بالخارج وتنظيم ندوات وملتقيات بتونس وبالخارج لاسيما في المجال التنموي،
- رقمنة الإدارة والرفع من جودة الخدمات والتقليص من الوثائق وتبسيط الإجراءات الإدارية.
- تمكين الملحق الاجتماعي من وسائل عمل ملائمة حتى يتسنى له القيام بمجهود أفضل في الإعلام والإرشاد الاقتصادي لدى الجالية.
- تطوير منتدى رجال الأعمال والتفكير في صيغ أكثر شمولية مع العمل على تعبئة الكفاءات الاقتصادية حول قطاعات أو مشاريع محددة ذات أولوية.

#### ❖ إعادة هيكلة الديوان

#### ❖ تكثيف الإعلام والتحسيس والتواصل مع أفراد الجالية:

- تعزيز العمل التحسيس والإعلامي لفائدة أفراد الجالية للتعريف بالحوافز وفرص الاستثمار وحثهم على تفعيل مساهمتهم في تحقيق الأهداف التنموية لتونس.
- دعم العمل الثقافي لفائدة الأجيال الجديدة للهجرة قصد تعميق الوعي لديهم بأهمية المساهمة في المجهود التنموي للبلاد.

#### ❖ تعزيز فرص الشراكة مع مكونات المجتمع المدني:

- مزيد الاتصال بجمعيات الكفاءات لما في ذلك من فائدة للاقتصاد التونسي في مجال نقل التكنولوجيا.
- مزيد التعريف بفرص الشراكة لحث المهاجر التونسي على التعامل مع رجال الأعمال المحليين وبعث مشاريع مشتركة بتونس.
- التنسيق مع مختلف الهياكل الرسمية للإستجابة لتطلعات الجالية في ما يخص التحكم في كلفة التحويلات تيسير إجراءات الإستثمار .

### III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

الوحدة : ألف دينار

التقديرات			2023	إنجازات	البيان
2026	2025	2024		2022	
					<b>ميزانية التصرف:</b>
32888	31126	27609	27450	22599	- منحة بعنوان التأجير
4678	4455	3500	3500	2906	- منحة بعنوان التسيير
1834	1747	1200	800	812	-منحة الدولة بعنوان التدخلات
1861	2161	370	550		<b>ميزانية الاستثمار أو/التجهيز:</b> وإعادة هيكلة المؤسسة.
<b><u>41261</u></b>	<b><u>39489</u></b>	<b><u>32679</u></b>	<b><u>32300</u></b>	<b><u>26317</u></b>	<b>المجموع</b>

**بطاقات الفاعلين العموميين  
برنامج الضمان الاجتماعي**

# بطاقة عدد 1 : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

## I- التعريف

### 1. النشاط الرئيسي:

يتولى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إدارة أنظمة الضمان الاجتماعي لفائدة الشرائح الاجتماعية العاملة في القطاع الخاص والمنضوية قانونا تحت مظلة الضمان الاجتماعي من إجراء وعملة غير إجراء في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي وعملة تونسيين بالخارج وذوي الدخل المحدود وفنانين ومبدعين ومتقنين الى جانب الطلبة والمتربصين. كما يساهم الصندوق في التصرف في الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي مع دول تضم نسبة هامة من الجالية التونسية. وتتمثل مهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حاليا في التصرف في مجال استخلاص المساهمات وتسبير ثلاث فروع للضمان الاجتماعي وهي المنافع العائلية والمنح النقدية (منحة الوفاة ورأس المال عند الوفاة) وجرايات الشيخوخة والعجز والباقيين على قيد الحياة.

### 2. مرجع الأحداث :

- القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي ( إذا وجد):

## II- الإستراتيجية والأهداف:

### 1. الإستراتيجية العامة :

تنبنى الاستراتيجية العامة للصندوق أساسا على المحاور التالية:

- ❖ توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية،
- ❖ تحسين التوازنات المالية للصندوق وضمان استدامته المالية حفاظا على حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية،
- ❖ تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

### 2- الأهداف الاستراتيجية :

- ❖ المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
- ❖ تحسين التغطية الاجتماعية
- ❖ تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

3- تدخلات الفاعل العمومي :

**III- الميزانية على المدى المتوسط:**

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

الوحدة : ألف دينار

التقديرات			2023	إنجازات	البيان
2026	2025	2024		2022	
					<b>ميزانية التصرف:</b>
					<b>منها:</b>
					- منحة بعنوان التأجير
					- منحة بعنوان التسيير
99370	10017	9350	11350	144644	-منحة الدولة بعنوان التدخلات
					<b>ميزانية الاستثمار أو/</b>
					<b>التجهيز:</b> وإعادة هيكلة المؤسسة).
<b><u>99370</u></b>	<b><u>10017</u></b>	<b><u>9350</u></b>	<b><u>11350</u></b>	<b><u>144644</u></b>	<b>المجموع</b>

## بطاقة عدد 2 : الصندوق الوطني للتقاعد و الحيغة الاجتماعية

### I- التعريف

#### 1. النشاط الرئيسي:

- يتصرف الصندوق في أنظمة التغطية الاجتماعية الأساسية بالقطاع العمومي:

✓ أنظمة التقاعد

✓ رأس المال عند الوفاة

كما يتصرف الصندوق في الجرايات المحمولة على ميزانية الدولة بعنوان الأنظمة الخصوصية.

#### 2. مرجع الأحداث :

- القانون عدد 18 لسنة 1959 المؤرخ في 5 فيفري 1959 و قد تم تنقيحه بمقتضى القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي،

- القانون عدد 83 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 والمتعلق بقانون المالية لتصرف سنة 1976 وخاصة على الفصول من 28 الى 34 منه المتعلق بتحويل الصندوق القومي للتقاعد وصندوق الحيغة الاجتماعية الى الصندوق القومي للتقاعد والحيغة الاجتماعية.

#### 3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي ( إذا وجد):

### II- الإستراتيجية والأهداف:

#### 1. الإستراتيجية العامة :

❖ إرساء منظومة صحية متكاملة تشمل الخدمات المسداة بالقطاعين العمومي و الخاص للصحة تتبني على مبادئ التضامن وتكافؤ الحقوق.

#### 2- الأهداف الاستراتيجية

❖ المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي

❖ تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

3- تدخلات الفاعل العمومي :

**III- الميزانية على المدى المتوسط:**

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

الوحدة : ألف دينار

التقديرات			2023	إنجازات	البيان
2026	2025	2024		2022	
					<b>ميزانية التصرف:</b>
					<b>منها:</b>
					- منحة بعنوان التأجير
					- منحة بعنوان التسيير
361135	349640	298130	216130	628031*	-منحة الدولة بعنوان التدخلات
					<b>ميزانية الاستثمار أو/التجهيز:</b> وإعادة هيكلة المؤسسة.
<b><u>361135</u></b>	<b><u>349640</u></b>	<b><u>298130</u></b>	<b><u>216130</u></b>	<b><u>628031</u></b>	<b>المجموع</b>

\* إضافة إلى التحويلات العادية للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية تم تحويل مبلغ 280 مليون ديناراً بعنوان مساهمة الدولة في تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية .

## بطاقة عدد 3 : الصندوق الوطني للتأمين على المرض

### I- التعريف

#### 1. النشاط الرئيسي:

- إدارة نظام التأمين على المرض،
- إدارة الأنظمة القانونية لجبر الأضرار الناتجة عن حوادث الشغل و الأمراض المهنية بالقطاعين العمومي والخاص،
- إدارة بقية الأنظمة القانونية للتأمين على المرض المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل،
- إسناد منح المرض و الوضع التي تخولها أنظمة الضمان الاجتماعي.

#### 2. مرجع الإحداث :

- القانون عدد 71 لسنة 2004 مؤرخ في 02 أوت 2004 يتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض.
- الأمر عدد 1366 لسنة 2007 المؤرخ في 11 جوان 2007 يتعلق بضبط مراحل تطبيق أحكام القانون عدد 71 لسنة 2004 المتعلقة بإحداث نظام للتأمين على المرض على مختلف أصناف المضمونين الاجتماعيين المنصوص عليهم بمختلف الأنظمة القانونية للضمان الاجتماعي

#### 3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج او أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي الترتيب :

### II- الإستراتيجية والأهداف:

#### 1. الإستراتيجية العامة :

- ❖ الحفاظ على التوازنات المالية للصندوق،
- ❖ إرساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة الصندوق والنهوض بجودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.

#### 2- الأهداف الاستراتيجية

- ❖ المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
- ❖ تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

3- تدخلات الفاعل العمومي :

**III- الميزانية على المدى المتوسط:**

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

الوحدة : ألف دينار

التقديرات			2023	إنجازات	البيان
2026	2025	2024		2022	
					<b>ميزانية التصرف:</b>
					<b>منها:</b>
					- منحة بعنوان التأجير
					- منحة بعنوان التسيير
700	700	700	700	*258408	-منحة الدولة بعنوان التدخلات
					<b>ميزانية الاستثمار أو/التجهيز:</b> وإعادة هيكلة المؤسسة.
<b>700</b>	<b>700</b>	<b>700</b>	<b>700</b>	<b>*258408</b>	<b>المجموع</b>

\* إضافة إلى التحويلات العادية للصندوق الوطني للتأمين على المرض بعنوان التكاليف الناجمة عن التشريعات حول حوادث الشغل البالغة 700 أ.د تم تحويل مبلغ 257.708 مليون دينار بعنوان مساهمة الدولة في تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية وذلك لتسديد ديون متخلدة بزمته ( الصيدلية المركزية والهيكل الصحية ) .

### 3- بطاقة النوع الاجتماعي

## بطاقة النوع الاجتماعي: التعهدات

### 1/ الإطار العام

يواجه قطاع الشؤون الاجتماعية تحديات هامة على مستوى توجيه الخدمات وتصويبها لفائدة الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة خاصة من النساء والفتيات باعتبارهن الأكثر عرضة للظواهر الاجتماعية حيث أفضى تشخيص القطاع إلى بيان عدد هام من الفوارق بين الجنسين على مستوى معدلات الفقر والأمية والتشغيل في القطاع غير المهيكل إضافة إلى كون النساء والفتيات الأكثر عرضة للعنف بمختلف مظهراته.

إذ تعتبر النساء أكثر عرضة للفقر وتعاني الأسر التي ترأسها امرأة من ارتفاع معدل الفقر (عمومًا الأرامل في فئة عمرية متقدمة أو ليس لديهن مستوى عالٍ من التعليم) ، حيث تعول هذه العائلات نفسها بشكل عام بفضل المساعدات الاجتماعية. وتجدر الإشارة إلى أن الأسر الأكثر فقرًا هي أيضًا تلك التي لديها أطفال أقل تعليمًا أو الذين انقطعوا عن التعليم من المستوى الابتدائي. وهؤلاء الأطفال هم أكثر عرضة لل صعوبات في الدراسة ولظاهرة الانقطاع المدرسي. حيث يعاني الطفل المنتمي إلى بيئة أسرية معوزة من عديد المشاكل كالتغيب والتسرب المدرسي وتمثل المعتمدات الأكثر فقرًا تلك التي تسجل أعلى نسبة من الانقطاع المدرسي.

وقد أبرزت إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء أن نسبة الفقر في تونس ارتفعت سنة 2021 إلى 16.6 % مقابل 15.2 % سنة 2015 و 20.5 % سنة 2010 و 23.1 % سنة 2005 (1951278 شخص فقير حسب نتائج المسح الوطني حول الانفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2021). وتتوزع النسبة إلى 12.7 % في الوسط البلدي و 24.8 % في الوسط غير البلدي.

وتبرز بيانات المعهد الوطني للإحصاء أن نسبة الأمية لدى الذكور والإناث في سنة 2019 في الوسط البلدي وغير البلدي إلى 17.7 % مقابل 18.1 % سنة 2018 و 18.4 % سنة 2017. وتتوزع هذه النسبة إلى 12.9 % في الوسط البلدي مقابل 29.5 % في الوسط غير البلدي. وتتصدر ولاية جندوبة قائمة الولايات الأعلى نسبة للأمية بـ 31.6 % تليها ولاية القصرين بنسبة 30.2 % ثم ولاية سليانة بنسبة 29.7 % (إحصائيات سنة 2018).

وقد بينت الدراسات أن المرأة تجد صعوبة أكثر في الحصول على عمل من الرجل كما تتعرض للبطالة مرتين على الأقل أكثر من الرجال. حيث بلغ معدل البطالة بين النساء في نهاية الثلاثي الثاني لسنة 2023 نسبة 21.1 % مقابل نسبة 13.2 % للرجال. (معطيات المعهد الوطني للإحصاء).

وتمثل جملة هذه الظواهر أحد أسباب لجوء عدد هام من العاملات النساء إلى العمل بالقطاع غير المهيكل حيث يعانون من ظروف عمل غير لائقة إضافة إلى عدم التمتع بالتغطية

## الاجتماعية خاصة في القطاع الفلاحي.

إذ يعتبر القطاع الفلاحي أحد ركائز الاقتصاد التونسي وهو يقوم بدرجة أولى على قوّة العمل النسائية، ويستوعب حوالي نصف مليون امرأة، أي ما يقدر بحوالي 43% من النساء الناشطات في الوسط الريفي، من بينهن 32.5% أجيرات في إطار العمل غير المهيكّل داخل المقاطع الفلاحية، والمزارع الكبرى. و تعتبر النساء الريفيات من الفئات الأكثر هشاشة من منظور العمالة الفلاحية إذ يعملن كمعينات بدون أجر في الفلاحة الأسرية أو كعاملات موسميات بأجور متدنية وتعاني العاملات الفلاحيات أيضا من ظروف متدنية على مستوى التنقل ما يجعلهن ضحايا حوادث الشغل وحوادث الطريق الناتجة عن النقل غير المنتظم واللاقانوني . كما تعاني عدد من النساء الريفيات العاملات في القطاع الفلاحي من تقاطع الحقل العلائقي مع علاقات العمل ( تشغيل النساء في أراضي العائلة) وبالتالي لايتلقين أجرا نظير عملهن . حيث تتوفر 19.7% فقط من الريفيات على دخل خاص، تدير 4.07% فقط مشاريع فلاحية، بينما لا تزال 80% منهن في حالة تبعية اقتصادية تامة للرجل، وهو ما ينجر عنه حرمان المرأة الريفية من فرصة التحرر الاقتصادي الذي يمكن أن يساعدها من الخروج من دائرتي الفقر والتهميش على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

كما تعاني النساء الفلاحيات من ظروف عمل غير لائقة وهن عرضة لعدد المخاطر ذات الصلة باستعمال المبيدات والأدوية وانعدام وسائل الوقاية الفردية وكيفية تنقلها الى المستغلات الفلاحية في ظروف مهينة وخطرة ومخالفة للقانون. كما توكل للمرأة عادة الأعمال الشاقة وذات الخطورة لساعات طويلة من اليوم (جني المحاصيل، مقاومة الأعشاب الضارة والبذر في الضيعات الخاصة..)

وبالتالي تبرز إشكالية عملة القطاع الفلاحي بصفة عامة والمرأة العاملة بالقطاع الفلاحي بصفة خاصة بخصوص التغطية الاجتماعية، فارق الأجور، توقيت العمل، ظروف العمل، الصحة والسلامة المهنية، المخاطر والحوادث، وسائل النقل والتنقل.

اما المرأة المهاجرة فهي كذلك تعاني من عديد المظاهر السلبية والتي تتفاقم تبعاتها بالنظر لظروف العيش بدول الإقامة إضافة إلى عديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى (البطالة، محدودية المستوى التعليمي، العنف الاسري، الهجرة غير النظامية..) وهو ما يجعلها عرضة لعدد الإشكاليات خاصة في ظل محدودية شبكة العمل الاجتماعي مقارنة بتطور عدد الجالية خاصة الوافدة بطريقة غير قانونية. إذ تعترض المرأة بالخارج عدة صعوبات لاسيما على مستوى الإقامة، دراسة الابناء، التشغيل (القبول بالاشغال الهشة وهو ما يؤدي الى استغلالها وعدم تمتعها بحقوقها خاصة في الميدان الفلاحي) إضافة إلى تنامي عدة ظواهر على غرار العنف الاسري، التنبني، الزواج المختلط ببلدان الإقامة (سواء زواج مدني او عرفي ببلدان الخليج خاصة) الشيء الذي ينجر عنه تنامي المخاطر الاجتماعية على المرأة والاطفال وامكانية تأثر أبناء الجالية بأفكار وثقافات وأساليب حياة مجتمعات بلد الإقامة وانقطاع الصلة بالوطن الأم. كما يمثل ضعف التغطية الحالية للخدمات الاجتماعية الموجهة لأفراد الجالية عموما وللعنصر النسائي بالتحديد عاملا من عوامل التأثير على

وضعية المرأة المهاجرة بدول الإقامة.

وإجمالاً يمكن القول أن تشخيص الواقع الاجتماعي مكن من بيان تعدد مظاهر العنف المسلط على المرأة سواء تعلق الأمر بالعنف الاقتصادي (التبعية الاقتصادية) أو المادي والنفسي. كما تتفاقم هذه الوضعية بتعدد العوامل الاجتماعية والصحية والنفسية (الإعاقة الجسدية والذهنية، عدم وجود سند، الإضطرابات السلوكية...) وتتسم التدخلات الاجتماعية عموماً لفائدة النساء ضحايا العنف بكونها غير مهيكلية ولا تستند إلى برنامج خصوصي لمقاومة العنف المسلط ضد النساء وهو ما يجعل التدخلات الاجتماعية في المجال لا تساعد على إنتاج مؤشرات كمية ونوعية كافية حول هذه الظاهرة. إضافة إلى محدودية الموارد المادية والبشرية وضعف الآليات الملائمة للنوع الاجتماعي إضافة إلى ضرورة مراجعة المنظومة القانونية التي تحول دون مزيد تصويب تدخلات وزارة الشؤون الاجتماعية. وتتمثل أهم الإشكاليات المتعلقة بالمرأة والفتيات عموماً في المجال الاجتماعي في :

- استقطاب القطاعات الهشة لعدد هام من العمالة النسائية مقارنة بالرجال سيما في القطاع الفلاحي. وعدم توفر مقومات العمل اللائق لفاندهن.
- عدم توفر مسار خصوصي لرصد حالات العنف المسلط على الأجيريات داخل أماكن العمل.
- الهشاشة الاقتصادية ونقص التغطية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات.
- محدودية التعهد النفسي والاجتماعي بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف .
- محدودية التمكين الاقتصادي للنساء من الفئات الهشة سيما بالنسبة للمرأة الحاملة للإعاقة .
- ارتفاع ظاهرة الأمية لدى النساء مقارنة بالرجال خاصة بالمناطق الداخلية وصعوبة التمتع بخدمات تعليم الكبار.

و للتقليص من هذه الفوارق ، إنخرطت مهمة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ آثار الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي و تنزيلها على مستورها في برامجها و ميزانياتها.

## الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي

الأثر عدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات 2020

### 1/الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج عدد 1: الشغل والعلاقات المهنية

الهدف الاستراتيجي عدد 1: ضمان مقومات العمل اللائق		
الأسباب الفرعية / الضمنية	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
محدودية نطاق تطبيق القانون 58-2017 وعدم ملائمته للنصوص المنظمة لقطاع الشغل (اقرار أحكام زجرية)	غياب إطار تشريعي وترتيبي يمكن متفقد الشغل من رصد ومتابعة حالات العنف المسلطة على العامل في أماكن العمل (المرأة الأجيرة)	الهدف العملي: تدعيم الرقابة لرصد حالات العنف (ضد المرأة) في أماكن العمل والتبليغ عنه.
عدم القيام بجرد النصوص القانونية والقرارات الداخلية التي تتطلب التحيين		
عدم الوعي بأهمية مناهضة العنف ضد المرأة داخل أماكن العمل على مستوى صياغة الفصل 14-9 من مجلة الشغل. (صياغة مطلقة)		
غياب معطيات إحصائية حول حالات العنف ومظاهره (عنف جسدي، عنف معنوي، تحرش جنسي.)	محدودية تكوين متفقد الشغل والأطباء متفقد الشغل في كيفية التعامل مع حالات العنف المادي في أماكن العمل	
نقص تكوين متفقد حول العنف المسلط ضد المرأة في مكان العمل وكيفية التعامل مع الشكايات الواردة في الغرض		
عدم وجود آلية الاشارة لدى الهياكل الرقابية	عدم وجود آليات تعاطي مع حالات العنف ضد المرأة في مكان العمل	
عدم وجود دليل إجراءات موحد للاطارات الرقابية (سلك تفقد الشغل + سلك تفقد طب الشغل)		

البرنامج عدد 3: النهوض الاجتماعي

الهدف الاستراتيجي عدد 1 : المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة		
الأسباب الفرعية / الضمنية	الأسباب المباشرة ( هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني )	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
عدم جرد في النصوص التي تم النهوض الاجتماعي و تتطلب تحيين	عدم ملائمة الإطار التشريعي والترتبي المنظمة للنهوض الاجتماعي	الهدف العملياتي 1: تعزيز آليات الحماية للنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف
غياب المناشير التفسيرية		
عدم توفر العدد الكافي من الاخصائين الاجتماعيين المتكويين في مجال العنف ضد المرأة	نقص الموارد البشرية المؤهلة للتعهد بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف	
عدم توفر حقائب تكوينية خصوصية في مجال التعهد بالنساء ضحايا العنف		الهدف العملياتي 1: تدعيم التعهد النفسي والاجتماعي بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف
عدم توفر آليات تفرض توفير فضاءات خاصة بالانصات	عدم توفر فضاءات مخصصة للانصات للنساء ضحايا العنف	
عدم ادراج حاجيات المرأة المعنتة ضمن البرامج الوظيفية لتهيئة البناءات الإدارية الخاصة بهياكل النهوض الاجتماعي		
غياب ادلة إجراءات واضحة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة	النقص في التحسيس باليات الارشاد في مجال مناهضة العنف ضد المرأة	
غياب خطة اتصالية خصوصية تعنى بمقاربة النوع الاجتماعي (تستهدف هياكل الوزارة والنساء ضحايا العنف)		
غياب أدلة منهجية	غياب مسار خصوصي لمناهضة العنف ضد المرأة خصوصا من الفئات الهشة لفائدة الاخصائين الاجتماعيين	
نقص التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة في مجال العنف ضد المرأة		
عدم وضوح مشمولات الأطراف المعنية	عدم تطبيق مقتضيات الاتفاقية المشتركة بين قطاعات المرأة والأسرة والطفولة والعدل والداخلية والصحة والشؤون الاجتماعية للتعهد بالنساء ضحايا العنف (الممضاة بتاريخ 15 جانفي 2018)	
نقص المتابعة والتقارير (reporting)		

عدم تفعيل عمل لجنة المتابعة المنصوص عليها بالاتفاقية		
غياب المعطيات الإحصائية موزعة وفقا للنوع الاجتماعي	عدم توفر البيانات رصد النساء ضحايا العنف من الفئات الهشة في المجال الاجتماعي	
غياب أدلة ومذكرات توجيهية حول كيفية رصد حالات العنف		

## خطة العمل الخاصة بالأثر 1

### 1. الأهداف والمؤشرات العملية

المؤشرات العملية					المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملية
المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات 2024	تقديرات 2025									
نسبة التقدم في الانجاز	نجاعة	نسبة التقدم في الانجاز	%20	%40	%60	الشغل والعلاقات المهنية	ضمان مقومات العمل اللائق	تدعيم الرقابة لرصد حالات العنف (ضد المرأة) في أماكن العمل والتبليغ عنها					
عدد المشاركين / العدد الاجمالي لمتفقي الشغل ومتفقي طب الشغل	نجاعة	عدد المشاركين / العدد الاجمالي لمتفقي الشغل ومتفقي طب الشغل	25%	%20	%15	الشغل والعلاقات المهنية	ضمان مقومات العمل اللائق	تدعيم التكوين الاستهدافي في مناهضة العنف بامكان العمل بالتنسيق مع برنامج القيادة والمساندة					
نسبة التقدم في الانجاز	نجاعة	نسبة التقدم في الانجاز			%10	الشغل والعلاقات المهنية	ضمان مقومات العمل اللائق	إرساء آليات اشعار وتبليغ خاصة بسلك تفقد الشغل					
عدد المتكونين / العدد الاجمالي للأخصائين الاجتماعيين الدورات	نجاعة	عدد المتكونين / العدد الاجمالي للأخصائين الاجتماعيين الدورات	25%	35%	45%	النهوض الاجتماعي	المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة	تعزيز آليات الحماية للنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف					

25%	20%	15%	<p>من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• الإشعارات عند القيام بزيارات ميدانية، الإكتشاف</li> <li>• التلقائي من خلال ملفات أخرى</li> <li>• إجراء مقابلات مكتتبية</li> </ul>	نجاحة	نسبة النساء ضحايا العنف المتعهد بهن من قبل هيكل النهوض الاجتماعي من مجموع النساء من الفئات الهشة	تدعيم التعهد النفسي والاجتماعي بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف		
15	15	19	فضاء إنصات لكل نقطة اتصال للعنف ضد المرأة (25 قسم النهوض الاجتماعي و24 مركز الدفاع والادماج الاجتماعي)	جودة	تهيئة فضاءات للانصات للنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف			

## II. الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشرات النشاط						الأنشطة	الاهداف العملياتية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
	تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر	المؤشر				
	بدون انعكاس مالي	بدون انعكاس مالي	بدون انعكاس مالي	%60	%40	%20	احتساب وفق مراحل الانجاز	نجاحة	نسبة التقدم في مراجعة النصوص	اقترح تنقيح احكام النصوص المنظمة لمشمولات متفقدى الشغل والأطباء متفقدى الشغل بما يتماشى ومقتضيات القانون عدد 58 لسنة 2017:	(1) تدعيم الرقابة لرصد حالات العنف (ضد المرأة) في أماكن العمل والتبليغ عنها		
	بدون انعكاس مالي	بدون انعكاس مالي	بدون انعكاس مالي	%60	%40	%20	احتساب وفق مراحل الانجاز	نجاحة	نسبة التقدم في مراجعة مجلة الشغل	اقترح تنقيح بعض احكام مجلة الشغل في علاقة بالنوع الاجتماعي	ضمان مقومات العمل اللانق		الشغل والعلاقات المهنية
ميزانية البرنامج + ممول أجنبي	10.000	10.000	10.000	50	70	100	عدد	نجاحة	عدد متفقدى الشغل المكونين	تكوين متفقدى الشغل والأطباء متفقدى الشغل في كيفية التعاطي والتعامل مع حالات العنف في أماكن العمل بالتنسيق مع برنامج القيادة والمساندة	(2) تدعيم التكوين الاستهدافي في مناهضة العنف باماكن العمل		
ميزانية البرنامج		1.000	1.000		%100 (نقطة 4 و	%50 (نقطة 1 و	احتساب مدى التقدم في الإنجاز	نجاحة	نسبة التقدم في الإنجاز	تحيين دليل الإجراءات وادراج انموذج للاشعار بحالات الإبلاغ عن العنف (تحيين انموذج تلقي	(3) إرساء آليات اشعار وتبليغ خاصة		

					و (5 من مراحل الانجاز	2 و (3 من مراحل الانجاز				الشكايات الفردية بإضافة خاتمة تتعلق بالتبليغ بحالات العنف)  <ul style="list-style-type: none"> <li>• تكوين فريق عمل</li> <li>• تحديد المسار</li> <li>• إعداد مشروع وثيقة دليل الإجراءات</li> <li>• المصادقة</li> <li>• تعميم العمل بالدليل</li> </ul>	بسلك تفقد الشغل		
ميزانية البرنامج	-	-	2.000 (خلاص الخبير)	-	-	100% احتساب مدى التقدم في الإنجاز (3 أشهر)	نجاعة	نسبة التقدم في الإنجاز	التنسيق مع الأطراف المتدخلة لإعداد مشروع منشور تفسيري يضيء تدخلات الأخصائيين الاجتماعيين في مجال مناهضة العنف ضد المرأة  <ul style="list-style-type: none"> <li>• تكوين فريق عمل (الهيئة العامة وإدارة الشؤون القانونية / نقاط الإتصال في ملف العنف المعينين من قبل مؤسساتهم)</li> <li>• التعاقد مع خبير في مجال النوع الاجتماعي</li> <li>• إعداد مقترح المنشور</li> <li>• إصدار المنشور التفسيري</li> </ul>	تعزيز آليات الحماية للنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف	المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة	النهوض الاجتماعي	
ميزانية البرنامج / التعاون الدولي	25.000	50.000	75.000 (تتضمن تكاليف الدورات التدريبية+ تكاليف انتداب	01 دورة	02 دورات	03 دورات إقليمية	عدد الدورات التكوينية	نجاعة	عدد الدورات التكوينية	تكوين العاملين حول آليات رصد واستقبال وتوجيه النساء ضحايا العنف بالتنسيق مع مصالح برنامج القيادة والمساندة			
				60	120	180	عدد الأعوان المكونين		عدد الأعوان المكونين				

			(المكونين)										
ميزانية البرنامج	20.000	20.000		%100 (البداية باعتتماد محاوير التكوين)	%80 (نقطة 3 و 4 من مراحل الانجاز)	%40 (نقطة 1 و 2 من مراحل الانجاز)	احتساب مدى التقدم في الإنجاز	نجاحة	نسبة التقدم في الإنجاز	ادراج محور مناهضة العنف ضد المرأة صلب برامج التكوين الاساسي والتكوين المستمر (ISES INTES) بالتنسيق مع برنامج القيادة والمساندة:  <ul style="list-style-type: none"> <li>• تركيز فريق عمل يضم الأكاديمين وممثلين عن الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي</li> <li>• بلورة محتوى محاور التكوين المقترحة</li> <li>• التنسيق مع سلطتي الإشراف (الشؤون الاجتماعية+التعليم العالي)</li> <li>• المصادقة من طرف المجلس العلمي</li> <li>• إدراج المحور التكويني ضمن محاور السنكون للسنة الدراسية /مرحلة التكوين</li> </ul>			
ميزانية البرنامج / التعاون الدولي		20.000 (تتضمن تكاليف برمجة 03 ورشات عمل)	10.000 (انتداب خبير)	%100 (نقطة 5 و 6 من مراحل الانجاز)	%75 (نقطة 1 و 2 و 3 و 4 من مراحل الانجاز)	احتساب مدى التقدم في الإنجاز	نجاحة	نسبة التقدم في انجاز الدليل	إعداد دليل الإجراءات في مجال مناهضة العنف ضد المرأة في القطاع الاجتماعي:  <ul style="list-style-type: none"> <li>• تكوين فريق عمل</li> <li>• التعاقد مع خبير في مجال النوع الاجتماعي</li> <li>• تحديد محتوى الدليل وعناصره</li> <li>• ضبط رزنامة التنفيذ</li> <li>• اصدار الدليل</li> <li>• التعريف بالدليل لدى الاصحابيين الاجتماعيين</li> </ul>	تدعيم التعهد النفسي والاجتماعي بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف			

ميزانية البرنامج / التعاون الدولي	03 ورشة عمل 75.000	03 ورشات عمل 75.000		100% (نقطة 6 من مراحل الانجاز	80% (نقطة 4 و 5 من مراحل الانجاز	40% (نقطة 1 و 2 و 3 من مراحل الانجاز	احتساب مدى تقدم نسبة الإنجاز الدراسة	نجاحة	نسبة التقدم في إنجاز الدراسة حول تحسين آليات الإنصات والإحاطة بضحايا العنف	إعداد دراسة خصوصية لتحسين آليات الإنصات والإحاطة: <ul style="list-style-type: none"> <li>التنسيق مع خبير في قانون مناهضة العنف</li> <li>اعداد استمارة موجهة للنقاط الاتصال حول آليات الإنصات</li> <li>مدى تمثيله عدد الإجابات على الإستمارة الخاصة بتحسين آلية الإنصات والإحاطة للعدد الجملي لنقاط الاتصال</li> <li>برمجة ورشات تفكير (atelier de reflexion)</li> <li>اعداد الدراسة من قبل الخبير بالتنسيق مع الأطراف المتدخلة (الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي / CRES / الإدارة العامة للتخطيط والبرمجة والتحليل الاستراتيجي)</li> <li>ضبط آليات استغلال مخرجات الدراسة (النشر ، إعداد مذكرة توجيهية ، تنفيذ التوصيات...)</li> </ul>			
ميزانية البرنامج	90.000	45.000		06 فضاءات	03 فضاءات	-	عدد الهياكل التي تم تهيئتها	جودة	عدد الفضاءات المهنية لإستقبال ضحايا العنف	تهيئة فضاءات خاصة باستقبال المرأة ضحية العنف (الهياكل الجهوية ومراكز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي): <ul style="list-style-type: none"> <li>ضبط قائمة الهياكل المعنية</li> </ul>			

										<ul style="list-style-type: none"> <li>• تشخيص حالة الفضاءات</li> <li>• تحديد الهياكل النموذجية للبدء بتركيز فضاءات استقبال</li> <li>• تحديد معايير التهيئة بالاستئناس بالتجارب المماثلة</li> <li>• البدء بأشغال التهيئة بالتنسيق مع مصالح برنامج القيادة والمساندة</li> </ul>			
			بدون انعكاس مالي	%100	%80	%40	احتساب مدى التقدم في الإنجاز	نجاحة	نسبة التقدم في الجاز الدليل	<p>مراجعة نظام التنقيط لادراج معايير تمييز ايجابي لمزيد التعهد بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تركيز فريق عمل</li> <li>• تحديد معايير التمييز الايجابي ومدى تلاؤمها مع مقتضيات النصوص المنظمة لبرنامج الضمان الاجتماعي</li> <li>• تحديد الفئة المستهدفة وشروط الانتفاع (الحالة الاجتماعية والمدنية..)</li> <li>• اعداد مقترح التنقيح المصادقة على مشروع التنقيح</li> </ul>			
ميزانية البرنامج / التعاون الدولي .	1	1	1	3	2	1			عدد الاتفاقيات المبرمة	<p>الشراكة مع الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي لمزيد التمكين الاقتصادي بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف:</p>			

ميزانية البرنامج / التعاون الدولي	200	150	100	20	15	10				<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحديد الجمعيات</li> <li>• عقد اجتماعات</li> <li>• تحديد أوجه التعاون</li> <li>• ابرام اتفاقيات شراكة</li> <li>• بلورة الآليات الكفيلة بتنفيذ الاتفاقيات في إطار التمويل العمومي للجمعيات (مثال : الاستهداف وفق حصص)</li> </ul>	عدد المشاريع المسندة لفائدة النساء من الفئات الهشة ضحايا العنف
-----------------------------------	-----	-----	-----	----	----	----	--	--	--	---	--

## التحليل

### ● برنامج الشغل والعلاقات المهنية:

يجدر التذكير أن من مهام متفقد الشغل انفاذ القانون في مجال العلاقات الشغلية وما يترتب عنها من حقوق وواجبات (الحق في العمل اللائق خصوصا) ومن مهام الأطباء متفقد الشغل انفاذ القانون في مجال الصحة والسلامة المهنيين في مكان العمل. وللقيام بهذه المهام يقع الاعتماد على الرقابة الميدانية لأماكن العمل. غير ان هذه المهمة الرقابية قد لا تشمل بعض الإشكاليات او الممارسات الموجودة في عالم العمل كإشكالية العنف في أماكن العمل وهذا ناتج عن:

- 1) غياب إطار تشريعي واضح وعدم تحيين النصوص المنظمة لمهام الأسلاك الرقابية في مجال الشغل إضافة إلى عدم المصادقة على بعض الاتفاقيات الدولية عدم التلائم بين تشريع الشغل والقانون عدد 58 لسنة 2017
- 2) النقص على مستوى تكوين متفقد الشغل والأطباء متفقد الشغل في طرق التعامل مع العنف في أماكن العمل وحصر دور متفقد الشغل في ابلاغ السلط الأمنية عن أي حالة عنف يعلم بها بصفته عون ضابطة عدلية إضافة إلى عدم ادراج العنف والتحرش في مكان العمل في مشمولات طب الشغل والسلامة المهنية بوصفها من المخاطر التي يمكن ان تضر بالصحة الجسدية والعقلية والنفسية للعمال والعاملات.
- 3) غياب آليات تعاطي مع حالات العنف ضد المرأة من ذلك غياب دليل إجراءات موحد للهيكل الرقابية (تفقد الشغل وتفقد طب الشغل) وآلية فعالة للشكاوى لدى سلك تفقد الشغل في حال تبليغهم من طرف احد العمال بتعرضه للعنف والتحرش في مكان العمل (انموذج للإشعار و انموذج للشكاوية المتعلقة بالعنف والتحرش) إضافة إلى غياب ادلة ارشادية بالمؤسسات لمكافحة العنف والتحرش الجنسي في أماكن العمل

لذا تم اختيار جملة من الأهداف العملية والتي تستهدف كل من يحمل صفة عامل او عاملة بمكان العمل، النساء بما فيهم العاملات الفلاحيات الاتي يعملن في اطر غير منظمة وبصفة غير متواصلة(موسمية)، العمال الأكثر ضعفا (الأجانب)، المتدربون. من خلال عدد من الأنشطة قريبة المدى (تكوين متفقد الشغل والأطباء متفقد الشغل + تحيين دليل الإجراءات الخاص بسلك تفقد الشغل) وانشطة متوسطة او طويلة المدى (ملائمة تشريع الشغل مع القانون عدد 2017/58 وتحيين فصول مجلة الشغل المتعلقة بالعنف والتحرش في مكان العمل).

والتي ستمكن من تحقيق :

- ❖ **اثار آنية:** بناء قدرات متفقدى الشغل والأطباء متفقدى الشغل على رصد العنف والتحرش والممارسات الضارة في أماكن العمل بما من شأنه ان يجعلهم جاهزين للتعامل مع حالات العنف الواردة على مصالحهم.
- ❖ **آثار بعيدية:** تتوقف على تحيين التشريع وملائمته مع باقي التشريعات الخاصة بمكافحة العنف في مكان العمل. وتحيين ادلة الإجراءات للدخول فعليا وبصفة قانونية في العمل على مكافحة العنف في العمل من طرف متفقدى الشغل والأطباء متفقدى الشغل.

### ● برنامج النهوض الاجتماعي :

تجدر الإشارة إلى أن الفئات الهشة بمختلف مكوناتها سواء تعلق الأمر بحاملي الإعاقة ، الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل أو الفئات التي تعاني من وضعيات الهشاشة الاجتماعية تمثل هدفا متاحا لمختلف أشكال وتمظهرات العنف . وفي هذا الصدد تعمل مصالح مهمة الشؤون الاجتماعية لتوفير مختلف الضمانات الحمائية لفائدتها والإحاطة بها. وتمثل النساء والفتيات جزءا هاما من مكونات الفئة المستهدفة بتدخلات المهمة لاسيما مع تظافر مختلف العوامل كالفقر والأمية والتي تعمق من وضعيتهن الهشة الاجتماعية والاقتصادية . إذ تعاني النساء والفتيات من الفئات الفقيرة والهشة من إشكاليات البطالة والخصاصة وصعوبة الاندماج الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد ترمي الأهداف العملية المقترحة لتدعيم تدخلات مصالح النهوض الاجتماعي على مستوى تعزيز آليات الحماية للنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف من خلال تدعيم الإطار التشريعي والترتيبي وتكوين إطارات مختصة في الرصد والاستقبال والتوجيه إضافة إلى تدعيم التعهد النفسي والاجتماعي سواء من خلال توثيق مسارات التعهد وتوفير فضاءات الانصات...

لذا تم اختيار هدفين عمليين يستهدفان كل النساء من الفئات الهشة ضحايا العنف بمختلف مكوناتها : حاملات الإعاقة ، النساء الفقيرات ومحدودات الدخل ، الأمهات العازبات والفتيات المعرضات للتهديد أو في حالة جنوح وفاقدات السند.... من خلال عدد من الأنشطة كالتالي :

- ❖ إعداد منشور تفسيري لتسهيل عمل المتدخلين الاجتماعيين خاصة وأنّ قانون عدد 58 لسنة 2017 لم يرفق بنصوص ترتيبية او مناشير تفسيرية.
- ❖ إعداد دليل اجراءات يوضح مسارات التعهد من خلال توزيع الأدوار وكيفية التدخل مما يعطي أكثر نجاعة ومرونة في التعهد بضحايا العنف.
- ❖ برمجة دورات التكوينية لدعم قدرات المتدخلين الاجتماعيين المتعهدين بالفئات الهشة من خلال دورات التكوينية في مجال الاشعار ومناهضة العنف وترتكز في المرحلة الأولى على المتدخلين الاجتماعيين في الخط الامامي (الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي) والخط الثاني مراكز الدفاع والادماج الاجتماعي ومراكز الرعاية الاجتماعية في مرحلة ثانية . كما تشمل مجالات التكوين خاصة في كيفية استقبال بضحايا العنف واليات الانصات والاحاطة والادماج لهاته الفئة.
- ❖ تهيئة الفضاءات حيث تعتبر تهيئة فضاءات الانصات في هياكل النهوض الاجتماعي من اساسيات التعهد لتوفير ظروف عمل مناسبة للمتدخلين المتعاملين خاصة مع الفئات الهشة كما أن توفير فضاء مخصص لعملية الانصات يساهم ي في شعور ضحية العنف بالارتياح والثقة للتعبير.

بما يمكن من تحقيق جملة من الآثار وهي :

- ❖ **آثار أنية:** تدعيم قدرات الأخصائين الاجتماعيين ، ملئمة النصوص في القطاع الاجتماعي للنصوص الجاري بها العمل ، ضبط وتوحيد مسارات التعهد من قبل مصالح النهوض الاجتماعي
- ❖ **آثار بعيدية:** الإحاطة بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف وتسهيل إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي.

الأثر عدد 2 : الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات و المجالس المنتخبة و الهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني و الجهوي و المحلي

**1/الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي**

البرنامج عدد 3: النهوض الاجتماعي

الهدف الاستراتيجي عدد 3 : المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية		
الأسباب الفرعية / الضمنية	الأسباب المباشرة ( هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني )	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
نقص الكفاءة عند النساء لاسيما الأميات	نقص المعرفة بالحياة السياسية ومسار الانتخابات ومختلف الفرص المتاحة إثر المشاركة في المجالس والهيئات المنتخبة	الهدف العملي 1: تدعيم تمثيلية المرأة الأمية في المجالس المنتخبة
نقص التحسيس على طرق عمل والإضافات الممكنة للمجالس المنتخبة		
محدودية البنية التحتية (الربط بالوسائل التكنولوجية الحديثة / اشكالية النفاذ إلى المعلومة بالنسبة إلى متساكني المناطق الريفية)	رفض و عزوف النساء عن المشاركة في المجالس المنتخبة	
نقص المبادرة		
البيئة الاجتماعية والاقتصادية غير المحفزة للنساء (العمل بقطاعات هشة/ نقص الموارد المالية / اللجوء إلى العمل لتلبية الحاجيات اليومية عوض المشاركة في الحياة العامة)		

## خطة العمل الخاصة بالأثر 2

### 1. الأهداف والمؤشرات العملية

المؤشرات العملية						الأهداف العملية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر	المؤشر			
0.3 %	0.3 %	0.4 %	احتساب عدد النساء الأميات الناشطات في الحياة العامة	نجاحة	نسبة مشاركة النساء الأميات في المجالس المنتخبة (محليا/ جهويا/ ..)	تدعيم تمثيلية المرأة الأمية في المجالس المنتخبة	المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية	النهوض الاجتماعي
162	162	216	عدد النساء الاميات الاتي تم تحسيسهن/ عدد النساء الأميات الدارسات في محو الأمية	نجاحة	نسبة النساء الأميات اللاتي تم تحسيسهن بأهمية المشاركة المجالس المنتخبة			
23	22.5	22.1	عدد الأميات بالفرق التعليمية/ عدد النساء الأميات	نجاحة	نسبة استقطاب النساء الأميات			

## II. الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشرات النشاط						الأنشطة	الاهداف العملياتية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
	تقديرات	تقديرات	تقديرات	تقديرات	تقديرات	تقديرات	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر	المؤشر				
	2026	2025	2024	2026	2025	2024							
المركز-اليونسكو نادي روثاري DVV	800 دينار	800 دينار	1000 دينار	% 25	%30	% 45	عدد النساء الأميات المتكونات / العدد المستهدف (3000)	نجاحة	نسبة النساء الأميات المتكونات	التكوين الاستهادي لفائدة النساء الأميات بالمراكز التابعة للمركز الوطني لتعليم الكبار بالتنسيق مع برنامج القيادة والمساندة	تدعيم تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة	المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة	النهوض الاجتماعي
المركز وكالة الارشاد الفلاحي DVV	....	...	...	16	13	10	عدد	نجاحة	عدد الوحدات المتتقلة	تهيئة وحدات متنقلة لتعليم الكبار لفائدة النساء بالمناطق الداخلية			
المركز DVV		50000 دينار	50000 دينار		100 %	% 50	نسبة التقدم في مراجعة المناهج	نجاحة	نسبة المناهج التعليمية التي تمت مراجعتها	مراجعة وصياغة المناهج التعليمية لفائدة النساء والرجال الأميين من خلال إدراج محور يتعلق بالحقوق المدنية والعمل الجمعياتي			
المركز DVV	40000 دينار	60000 دينار	80000 دينار	2	3	4	عدد	نجاحة	عدد الومضات التحسيسية	برمجة حملات تحسيسية لفائدة النساء الأميات للتعريف بالحقوق المدنية والمساهمة في الأنشطة العامة			

تعتبر ظاهرة الأمية ظاهرة اجتماعية مستفحلة في المجتمع التونسي ويعاني الأميون وخاصة النساء الأميات من عديد الصعوبات عدة على مستوى الاندماج الاقتصادي والاجتماعي نظرا لأشكاليات المتعلقة بالقراءة والكتابة إضافة إلى صعوبة إطلاعهم وممارستهم لحقوقهم المدنية مثل الانتخاب أو الترشح لمختلف الهياكل المنتخبة والتي تمثل فرصة لتبليغ حاجياتهم وآلية للمساهمة في تحسين وضعيتهن . لذا ستعمل مصالح النهوض الاجتماعي على تدعيم حضور المرأة الأمية وتمثيليتها بالمجالس المنتخبة مع استهداف النساء بالمناطق الداخلية.

لذا تم اختيار هدف عملياتي يستهدف النساء الأميات خاصة بالمناطق الداخلية من خلال أنشطة التكوين والتحسيس بالحقوق المدنية ومراجعة وتطوير المناهج التعليمية بهدف تطوير تدخلات مصالح تعليم الكبار وملائمة وتحسين المناهج التعليمية للتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المدى المتوسط وتسهيل الاندماج و الوعي المجتمعي لفئة هامة من المجتمع على المدى البعيد.

### الأثر عدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء و الحق في العمل اللائق و الأجر العادل

#### 1/الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي

#### البرنامج عدد 1 الشغل والعلاقات المهنية:

الهدف الاستراتيجي عدد 1: ضمان مقومات العمل اللائق		
الأسباب الفرعية / الضمنية	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
العامل الجغرافي المتمثل في تواجد هذه الوحدات في أماكن وعرة وبعيدة ومشتتة أغلبها بالمناطق الداخلية والريفية	ضعف التغطية الرقابية لتثبيت من ظروف عمل النساء في القطاع الفلاحي (تفقد الشغل + تفقد طب الشغل)	تدعيم الرقابة (تفقد الشغل + تفقد طب الشغل) المتعلقة بظروف عمل النساء في القطاع الفلاحي
ضعف الموارد البشرية واللوجستية للرقابة على القطاعين المهيكل وغير المهيكل		
خصوصية نظام العمل في القطاع الفلاحي (موسمي، ميسرة، توقيت العمل (الصباح الباكر مثلا)		
غياب المعطيات الإحصائية للوحدات والعاملين فيها		

البرنامج عدد 2 الضمان الاجتماعي:

الهدف الاستراتيجي عدد 2 : تحسين التغطية الاجتماعية		
الأسباب الفرعية / الضمنية	الأسباب المباشرة ( هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعنى )	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
غياب أنظمة تغطية اجتماعية خصوصية لبعض المهن	عدم معرفة العاملات في القطاع غير المهيكل بمزايا أنظمة التغطية الاجتماعية	الهدف العملي 1: تدعيم نفاذ النساء العاملات في القطاع الغير المهيكل للتغطية الاجتماعية
محدودية وقدم أدوات التواصل لدى المصالح الإدارية		
عدم تواتر وظيفية الحملات التحسيسية		
استيعاب برنامج الأمان الاجتماعي لعدد هام من العاملين في القطاع غير المهيكل	لجوء العاملات في القطاع غير المهيكل إلى أنظمة أخرى (برنامج الأمان الاجتماعي) عوضا عن الانخراط في أنظمة الضمان الاجتماعي (الانتفاع بجراية وعلاج مجاني دون دفع مساهمات)	
غياب نصوص قانونية ملزمة للتصريح بالوضعية تجاه الصناديق بالنسبة لبعض المهن و نقص الجانب الزجري المتعلق بالتصريح		
غياب برامج تحسيسية	غياب آليات موجهة لاستقطاب واستهداف الفئات الهشة للانخراط بأنظمة الضمان الاجتماعي	
غياب معطيات إحصائية دقيقة حول الفئة المستهدفة		
ضعف آليات التنسيق بين الهياكل المتدخلة (أجهزة التقفد/ النهوض الاجتماعي/ الصناديق...)		

الهدف الاستراتيجي عدد 2 : المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية		
الأسباب الفرعية / الضمنية	الأسباب المباشرة ( هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني )	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
عدم ملائمة الشهادات والتخصص/ بعد مؤسسات التكوين	عزوف النساء من الفئات الهشة ونقص المبادرة لديهن	الهدف العملي 1: تدعيم المبادرة النسائية للنساء من الفئات الهشة وتحسين تشغيليتهن
نقص الثقة في النفس والخوف من فشل المشاريع		
الأمية ومحدودية المستوى التعليمي		
ضعف الموارد المالية للنساء من الفئات الهشة وعدم التحكم في المداخل والثروة (ملكية الأراضي)		
صعوبة النفاذ إلى المرافق العامة	صعوبة النفاذ إلى المعلومة خاصة في المناطق الداخلية والريفية	
تعقد وتقل الإجراءات الإدارية		
ارتفاع كلفة الخدمات العامة ومحدودية البنية التحتية		
ضمانات مالية مرتفعة من قبل البنوك المختصة	صعوبة الولوج لمصادر تمويل المشاريع	
عدم الدراية بمصادر التمويل و البرامج التي توفرها الوزارة		
نقص الإعلام والتواصل حول برامج وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال الإحاطة بالفئات الهشة	ضعف أليات التنسيق مع الجمعيات المختصة في المجال و مع الوزارات	

البرنامج عدد 4: الهجرة والتونسيين بالخارج

الهدف الاستراتيجي عدد 1 : تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية		
الأسباب الفرعية / الضمنية	الأسباب المباشرة ( هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني )	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
صعوبات الحصول على التمويل	صعوبة نفاذ النساء المقيمت بالخارج إلى المبادرة الخاصة	الهدف العملي 1: تدعيم الاستراتيجية الاتصالية والتحسيسية للنهوض بالاستثمار لدى التونسيات المقيمت بالخارج
التكلفة المشطة للتحويلات المالية للتونسيين والتونسيات المقيمين بالخارج مقارنة بدول الأخرى مثل مصر		
نقص المعرفة بالتحفيزات والتشجيعات الممنوحة من الدولة التونسية بوصفها مركزا للاستثمار (مناخ الأعمال)		
ثقل الإجراءات الإدارية المنظمة للأنشطة الاقتصادية		
نقص التنسيق مع الجمعيات العاملة في مجال الهجرة		
صعوبة تجميع المعطيات والبيانات لإصدار معطيات إحصائية خصوصية للنساء المقيمت بالخارج صاحبات المبادرة		
غياب الاتفاقيات الثنائية في مجال الضمان الاجتماعي في عدد من الدول خاصة دول الخليج	محدودية وعدم كفاية آليات الحماية الاجتماعية	
تعدد الهياكل المتدخلة سواء على المستوى الوطني أو بالخارج		

## خطة العمل الخاصة بالأثر 3

### 1. الأهداف والمؤشرات العملية

المؤشرات العملية					المؤشر	الأهداف العملية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر				
250	200	150	عدد زيارات التفقد الموجهة للوحدات الفلاحية التي تشغل يد عاملة نسائية	نجاحة وفاعلية	نسبة تطور زيارات التفقد للوحدات الفلاحية التي تشغل عمالة هامة من النساء	تدعيم الرقابة (تفقد الشغل + تفقد طب الشغل) المتعلقة بظروف عمل النساء في القطاع الفلاحي	ضمان مقومات العمل اللائق	الشغل والعلاقات المهنية
% 10	% 7	% 5	عدد المنخرطين في القطاع الفلاحي من النساء/عدد العمالة النشيطة	جودة	نسبة التغطية الاجتماعية في القطاع الفلاحي	تدعيم التحسيس والنفوذ إلى المعلومة للنساء العاملات في القطاع غير المهيكل	تحسين التغطية الاجتماعية	الضمان الاجتماعي
2	3	4	عدد دور الخدمات حسب الولاية والمعتمدية	جودة	عدد دور الخدمات على المستوى الوطني	توسيع التغطية بشبكة دور الخدمات والوحدات المتنقلة بالمناطق الداخلية والريفية		
75	65	50	عدد المشاريع	نجاحة	عدد مشاريع بعث موارد الرزق المحدثّة سنويا لفائدة النساء المعيلات لأسرهن خاصة من ضحايا العنف	تدعيم المبادرة النسائية للنساء من الفئات الهشة وتحسين تشغيليتهن	المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة	النهوض الاجتماعي

85	80	74	عدد المشاريع	نجاعة	عدد مشاريع بعث موارد الرزق المحدثة سنويا لفائدة النساء حاملات لإعاقة		وحدات الاحتياجات الخصوصية	
من 208800 مجموع 360000	من 199500 مجموع 350000	من 190400 مجموع 340000	عدد المنتفعات بالمساعدات	نجاعة	عدد النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية			
240	234	229	عدد المشاريع	نجاعة	عدد المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل التونسيات المقيمت بالخارج	تدعيم الاستراتيجية الاتصالية والتحسيسية للنهوض بالاستثمار لدى التونسيات المقيمت بالخارج	تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية	الهجرة والتونسيين بالخارج

## II. الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشرات النشاط						الأنشطة	الاهداف العملياتية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
	تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر	المؤشر				
				30%	20%	10%	عدد	نجاحة	نسبة التغطية الطبية للشغل لفائدة النساء العاملات في الفلاحة	اعداد خطة عمل لاستهداف القطاع الفلاحي بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل وطب الشغل	تدعيم الرقابة (تفقد الشغل + تفقد طب الشغل) المتعلقة بظروف عمل النساء في القطاع الفلاحي	ضمان مقومات العمل اللائق	الشغل والعلاقات المهنية
				03	02	01	عدد	نجاحة	عدد المخالفات المرفوعة في هذا الصدد وعدد المحاضر الموجهة الى مصالحي الضمان الاجتماعي في الغرض	رصد الاخلالات المتعلقة بالتغطية الاجتماعية والحرمان من الاجر او جزء منه			
	بدون انعكاس مالي	بدون انعكاس مالي	بدون انعكاس مالي	60%	40%	20%	احتساب وفق مراحل الإنجاز	نجاحة	نسبة التقدم في مراجعة هذه الاتفاقيات/ عدد الاتفاقيات المزمع تنقيحها	اقترح تنقيح أحكام الاتفاقيات المتعلقة بالحق في التغطية الاجتماعية والراحة اليومية والاسبوعية والسنوية للعاملات بالقطاع الفلاحي			
				100 %	50 %	الإطلاق في الصياغة ) conception (tion	نسبة الإنجاز (مقارنة بالمرحل من الصياغة إلى الاستغلال الفعلي)	جودة	نسبة التقدم في إعداد قاعدة المعطيات حول العاملات بالقطاع الفلاحي	إعداد قاعدة معطيات حول العاملات بالقطاع الفلاحي	التحسيس والنفاد إلى المعطيات للنساء العاملات في القطاع غير المهيكلي	تحسين التغطية الاجتماعية	الضمان الاجتماعي

	ميزانية صناديق الضمان الاجتماعي			10	10	03	دورات تكوينية على مستوى مركزي تشمل أعوان الثلاثة صناديق		عدد الأعوان المكونين / عدد الدورات التكوينية	برمجة دورات تكوينية استهدافية لفائدة أعوان الصناديق الاجتماعية حول التكنولوجيات الحديثة وآليات التواصل (اعوان الشبابيك/ المتفقدين...) بالتنسيق مع برنامج القيادة والمساندة			
	ميزانية صناديق الضمان الاجتماعي					04			عدد الوحدات المتنقلة للضمان الاجتماعي	الترفيغ في عدد الوحدات المتنقلة للضمان الإجتماعي			
				سيتم العمل على تحديد القيمة المستهدفة للمؤشر			عدد	نجاحة	عدد النساء من الفئات الهشة المنتفعات بمشاريع بعث موارد رزق في إطار الشراكة مع الجمعيات	الشراكة مع الجمعيات لتحفيز المبادرة النسائية	تدعيم المبادرة النسائية للنساء من الفئات الهشة وتحسين تشغيليتهن	المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية	النهوض الاجتماعي
									-	اعداد دراسة حول أسباب عزوف المهاجرات عن الاستثمار بالتنسيق مع المرصد الوطني للهجرة			
ميزانية الديوان (تأمين أنشطة ظرفية بدور التونسي	20.000	17.000	14.000	12	10	08	عدد		عدد الحملات التحسيسية	برمجة لقاءات تحسيسية لفائدة التونسيات بالمهجر			

بالخارج بمعدل 70 مشاركة في كل لقاء ( تحسيبي )													
ميزانية الديوان		بدون انعكاس مالي / ألعاب المتدخلين من بقية هيكل الاستثمار والمدعوين لتأمين الدورات التكوينية لفائدة الإطار الاجتماعي بالخارج	02	02	01	عدد		عدد الدورات التكوينية	برمجة دورات تكوينية عن بعد لفائدة الإطار الاجتماعي بالخارج بالتنسيق مع برنامج القيادة والمساندة				
	بدون انعكاس مالي		02	02	02	عدد		عدد الاجراءات المقترحة	تحسين وتدعيم التنسيق مع الهيكل المتدخلة في مجال الاستثمار : اقتراح إجراءات لتخفيف كلفة التحويلات المالية	المساهمة في تحسين فرص الاستثمار لفائدة التونسيات المقيمات بالخارج			
	بدون انعكاس مالي		02	02	02	عدد الاتفاقيات		عدد الاتفاقيات المبرمة مع البنوك والمؤسسات المالية	ابرام اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لتسهيل التحويلات المالية من التونسيين المقيمين بالخارج				
	بدون انعكاس مالي		05	04	03	عدد الاتفاقيات		عدد الاتفاقيات المبرمة مع هيكل مستندة للتنمية	ابرام الاتفاقيات مع هيكل مساندة التنمية لتوفير المعطيات الاحصائية				

					عدد الاتفاقيات	عدد الاتفاقيات المبرمة مع الجمعيات العاملة في مجال الهجرة	التنسيق مع الجمعيات العاملة في مجال الهجرة لمزيد الإحاطة بالنساء من الجالية التونسية بالخارج			
	بدون انعكاس مالي	05	04	02						

### III. التحليل

#### ● برنامج الشغل والعلاقات المهنية :

بالنسبة للأهداف العملية لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية الخاصة بالآثر عدد 3 والمتمثل في تدعيم الرقابة (تفقد الشغل وتفقد طب الشغل) المتعلقة بظروف عمل النساء في القطاع الفلاحي تم تخصيص هذه الشريحة من العملة بهدف تدعيم الرقابة الرامية دائما الى ضمان توفر مقومات العمل اللائق نظرا لخصوصية العمل بهذا القطاع (عمل موسمي ليس له إطار قانوني، يضع العاملات في وضع هش صحيا وقانونيا وماديا) وخصوصية شريحة النساء العاملات به (الفقر، المستوى الدراسي المحدود، السكن في المناطق الريفية والداخلية، عدم المعرفة ببرامج الدولة لتدعيم النساء وتمكينهن اقتصاديا وماليا، غياب التأطير بهدف الدفاع عن حقوقهن في الاجر والاستقلالية المالية ...) وما يترتب عن ذلك من إشكاليات تتعلق بالاستغلال الاقتصادي والعمل في ظروف غير لائقة ( ظروف العمل، ظروف الصحة والسلامة المهنية، ظروف النقل والتنقل).

ويرمي الهدف العملي المعتمد إلى استهداف النساء العاملات بالقطاع الفلاحي من خلال تكثيف زيارات التفقد وتدعيم الرقابة في مجالي تفقد الشغل وطب الشغل بما يسمح بتجميع البيانات حول هاته الشريحة من العاملات في مرحلة أولى وحصر مجالات العمل ومواسمها وانشاء قاعدة بيانات حول عددهم، معدل أعمارهم، وضعيتهم الاجتماعية، مسجلين او غير مسجلين ببرنامج الأمان الاجتماعي، يتمتعون بتغطية اجتماعية او لا، يتحصلون على أجور قانونية أولا، يعملون في اطار عائلي او في اطار علاقة شغلية بين اجير ومؤجر الى غير ذلك من المعطيات التي تخول للسلك الرقابي (متفقد الشغل + الأطباء متفقد الشغل) بالتنسيق مع الجهات التي تتقاطع معه في العمل من احداث قاعدة بيانات تمكن من متابعة وضعية هاته الشريحة من العاملات والعمل على تمكينهم اقتصاديا واستقلالهم ماديا وضمان ظروف عمل لائقة .

#### ● برنامج الضمان الاجتماعي :

نظرا لترابط العوامل الاقتصادية والاجتماعية وتأثيراتها على موارد الدولة ونجاعة تدخلاتها ونظرا للأهمية الاستراتيجية لضمان التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية وما لعملية استيعاب القطاعات غير المهيكلة من تأثيرات محتملة على موارد الصناديق ، تم اختيار أهداف عملية تهدف لاستقطاب العمالة من النساء بالقطاعات الفلاحية ضمن أنظمة الضمان الاجتماعي والتي ستمكن إضافة إلى ما تم ذكره سابقا ، من توفير أحد معايير العمل اللائق لفائدتهن من خلال تمكينهن من التغطية الاجتماعية والصحية. ويستهدف هذا التوجه النساء العاملات بالقطاع الفلاحي من خلال تكوين أعوان الصناديق الاجتماعية و إعداد قاعدة معطيات و توسيع التغطية بهياكل الضمان الاجتماعي لمزيد استهداف المناطق الداخلية حيث تنتشر المؤسسات والضيعات الفلاحية.

وهو ما سيسهم في تطوير نسبة التغطية الاجتماعية وتمكين العاملات في القطاع الفلاحي من الانخراط بأنظمة الضمان الاجتماعي على المدى المتوسط وتحسين التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية و استقطاب القطاع غير المهيكّل.

### ● برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج :

في تناغم مع الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الهجرة وتدعيم مشاركة النساء المقيّمات بالخارج في مجهودات التنمية على الصعيد الوطني ، ترمي الأهداف العملية لمزيد التعريف بفرص الاستثمار بتونس خاصة وأن مساهمة النساء في هذا الإطار تعتبر محدودة كما ولا تتوفر معطيات إحصائية محينة تمكن من مزيد استهدافهن. إضافة إلى وجود عديد الصعوبات التي تواجه مصالح الهجرة في هذا الصدد خاصة على مستوى غياب خطة اتصالية واضحة ، تعقد الإجراءات الإدارية لبعث المشاريع وعدم وجود مسار خصوصي لفائدة الجالية بالخارج ، ارتفاع كلفة التحويلات البنكية وغياب مساهمة الجمعيات العاملة في مجال الهجرة في دول الإقامة للتعريف بالفرص المتاحة.

لذا تم تحديد أهداف عملية تمكن من استهداف النساء من الجالية التونسية المقيمة بالخارج لتحسين مساهمتهم في الاستثمار على المستوى الوطني وذلك من خلال برمجة عدد من الأنشطة منها التكوين الاستهدافي للملحقين الاجتماعيين ، إعداد قاعدة معطيات ، ابرام اتفاقيات سواء مع هيكل التنمية أو البنوك ، التحسيس و الشراكة مع الجمعيات.

من المتوقع أن تمكن الأنشطة المذكورة من الترفيع في نسبة المشاريع المحدثة من قبل النساء من الجالية التونسية بالخارج و تطوير قدرات الملحقين الاجتماعيين في المجال ، تطوّدعيم الشراكة مع المجتمع المدني إضافة إلى تنمية الاقتصاد الوطني وتوفير مواطن الشغل و تطوير نسب المشاريع المنتجة.

## 4-جداول خاصة بالبرامج

## الملحق عدد 1 برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

### بيانات حول نسبة مشاركة التونسيين في المشاريع الاستثمارية

عدد المشاريع									المشاريع الجمالية
تقديرات			انجازات						السنة
2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
1199	1289	1378	1468	1557	2370	1575	1896	1915	المشاريع المصادق عليها لفائدة التونسيين بالخارج (1)
9553	11063	12573	14083	15592	14346	20901	20186	*15011	المشاريع الجمالية المصادق عليها (2)
% 12.6	% 11	% 10.6	% 10.2	% 10	% 16.5	% 7.5	% 9.4	12.5 %	نسبة مساهمة التونسيين بالخارج في المشاريع الجمالية (2)/(1)
240	234	229	223	217	** 110	-	-	* 194	المشاريع المصادق عليها لفائدة التونسيات بالخارج (3)
%20	% 18.4	% 16.6	% 15.2	13.9%	%4.6	-	-	% 10.1	نسبة مساهمة التونسيات بالخارج (1)/(3)
%2,51	%2,12	%1,82	%1,58	%1,39	%0,77			%1,29	

\*المشاريع المصرح بها في قطاعي الصناعة والخدمات

\*\* لا يمكن الاعتماد على معطيات سنة 2021 (التي تعتبر سنة استثنائية نتيجة تفشي وباء الكوفيد) من أجل القيام بتقديرات متوسطة أو طويلة الأمد (وتجدر الإشارة إلى أن وكالة النهوض بالصناعة والتجديد توفر معطيات حسب النوع الاجتماعي اعتمادا على القيام بدارسات ميدانية غير أن الدراسة بعنوان سنة 2022 لم تكتمل بعد) .

مبالغ الاستثمارات (م.د)									المشاريع الجمالية
تقديرات			إنجازات						السنة
2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
128.253	120.799	113.345	105.891	133.410	162.968	79.076	76.815	83.944	المشاريع المصادق عليها لفائدة التونسيين بالخارج (1)
3544.738	3683.504	3822.27	3961.036	4099.8	7056.8	5094.4	4516.1	*4947.3	المشاريع الجمالية المصادق عليها (2)
% 3.6	% 3.3	% 3	% 2.7	% 2.4	% 2.3	% 1.6	% 1.7	% 1.2	نسبة مساهمة التونسيين بالخارج في المشاريع الجمالية (2)/(1)
11.542	10.267	9.634	8.894	0.192**	20.114	-	-	*8.04	المشاريع المصادق عليها لفائدة التونسيات بالخارج (3)
% 9	% 8.5	% 8.5	% 8.4	% 5.3	% 12.3	-	-	% 9.6	نسبة مساهمة التونسيات بالخارج (1)/(3)

\*المشاريع المصرح بها في قطاعي الصناعة والخدمات

\*\* المشاريع المصادق عليها في قطاع الفلاحة

-الإحصائيات غير متوفرة

تقديرات <sup>15</sup>			إنجازات 2022	المؤشر
2025	2024	2023		
1289	1378	1468	1557	عدد المشاريع المنجزة (1) من قبل التونسيين بالخارج
م.د 12793.375	م.د 11685.05	م.د 10576.725	م.د 9468,4	قيمة التحويلات المالية (2) من قبل التونسيين بالخارج
% 11	% 10.6	% 10.2	% 10	نسبة مشاركة التونسيين بالخارج في عدد المشاريع الاستثمارية
% 3.3	% 3	% 2.7	% 2.4	نسبة مشاركة التونسيين بالخارج في القيمة الاستثمارية للمشاريع
% 8.5	% 8.5	% 8.4	% 5.3	نسبة مشاركة التونسيات بالخارج في القيمة الاستثمارية للمشاريع

<sup>15</sup> LA MÉTHODE DE PRÉVISION UTILISÉE EST CELLE DE LA MÉTHODE DES POINTS EXTRÊMES (  $y = ax + b$  )

(1)

➤ تم احتساب المشاريع المصرح بها في قطاعي الخدمات والصناعة والمشاريع المصادق عليها في قطاع الفلاحة وذلك نظرا لعدم توفر معطيات إحصائية حول المشاريع الاقتصادية المصادق عليها في قطاعي الصناعة والخدمات من قبل الهياكل ذات الاختصاص.

➤ نسبة معدل التطور السنوي خلال الخمس السنوات الأخيرة تقدر بـ 4 - % وهي في تراجع مستمر حيث سجل التصريح وبعث 1915 مشروعا من قبل التونسيين بالخارج خلال سنة 2018 أما خلال سنة 2022 فكان العدد في حدود 1557 مشروعا.

➤ وعلى الصعيد الوطني سجلت وكالة النهوض بالصادرات والتجديد انخفاضا في قطاع الصناعة بنسبة 4.8 % في قيمة الاستثمارات الجمالية و بنسبة 10.8 % في عدد المشاريع المصرح بها خلال السنة الماضية. كما أشارت وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية بأنه مقارنة بمخطط التنمية 2016-2020 قد سجلت مصالحتها انخفاضا في قيمة الاستثمارات الجمالية المصادق عليها بنسبة 4.6 % وفي عدد المشاريع المصادق عليها بنسبة 24.8 %.

➤ تسجيل تأخير بموافاة ديوان التونسيين بالخارج بالإحصائيات المتعلقة بالمشاريع الاقتصادية من قبل الهياكل ذات الاختصاص.

➤ عدم موافقتنا ببعض المعطيات الإحصائية المطلوبة على غرار المشاريع المصادق عليها لفائدة الجالية في قطاعي الصناعة والخدمات و توزيع المشاريع حسب النوع الاجتماعي.

(2)

نسبة التطور السنوي للتحويلات المالية خلال الخمس سنوات الأخيرة (2018-2022) تقدر بـ 13.5 %.

➤ تتأثر قيمة تحويلات مدخرات التونسيين بالخارج بعوامل متنوعة من أهمها :

- الظروف المادية والمهنية للجالية.

-خاصية الهجرة (فردية للعمل أو عائلية للاستقرار)

-نسبة الأجيال الجديدة للهجرة بين صفوف الجالية

-الحالة الاقتصادية لبلاد الإقامة.

-قيمة صرف الدينار.